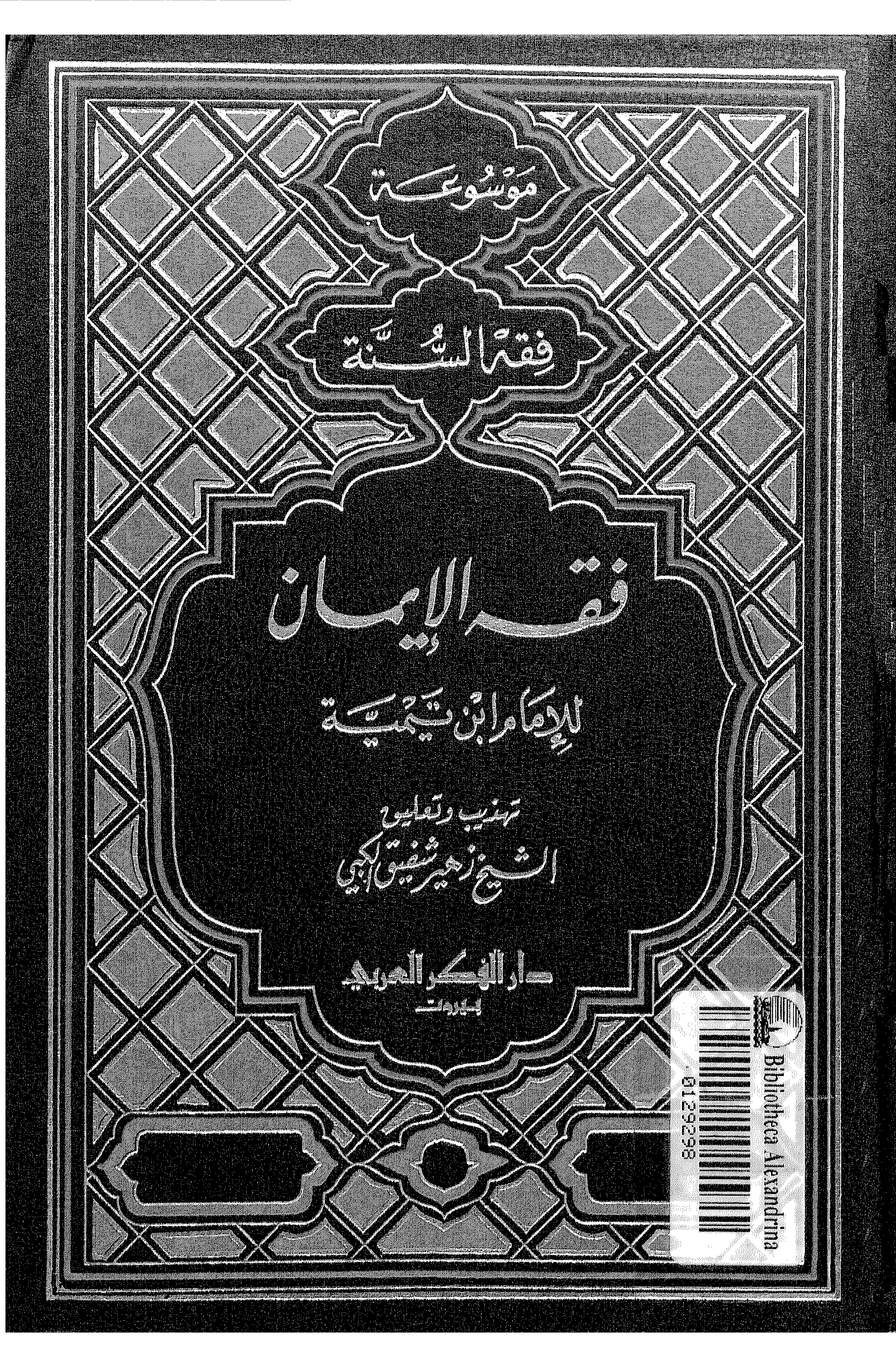

موسوعة
فقه السنة
فقه الإيمان
للإمام ابن تيمية
تهذيب وتعليق
الشيخ زهير شفيق الكبي
دار الفكر العربي
بيروت







فقه الإيمان



فقه الإيمان

للإمام ابن تيمية

تعليق
الشيخ زهير الكبي



دار الفكر العربي
بيروت



للطباعة والنشر

كورنيش المزرعة - مقابل بنك بيروت والرياض
بناية مهدواي سنتر - طابق ٥ - هاتف ٨١٧٢٨٨
ص.ب : ١٤/٥٠٧٠ - بيروت، لبنان

الطبعة الاولى ١٩٩٣



المقدمة

في عصر تتلاطم فيه أمواج الفرق الإسلامية، بين مهاجمة ومدافِعة، تعصف أفكار جديدة من هنا، وتبرز آراء أخرى من هناك، جـاء شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ليتصدى إلى التيارات التي ظهرت في عصره، والتي سبقت زمانه، بفكر منفتح وقّاد، معتمداً على مرتكـزات ثابتـة لا يختلف فيها اثنـان، أراد بذلـك غرس العقيـدة الصحيحة التي لم تتأثر بالأفكار البشرية، ولم تعبث بها الآراء والأهواء، وقد تكفل بتجلية هذه العقيدة الصحيحة الكتاب العزيز الذي ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾[1]. وتكفلت أيضاً بتجليتها السنـة النبويـة الصحيحة التي ثبتت ثبوتاً لا تتطرق إليه الأوهام ولا الظنون، المنقولـة عن خاتم الأنبياء والرسل﴿وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى﴾[2].

وقد أخذ موضوع الإيمان، الذي هو أساس العقيدة، من فكر وجهـد ابن تيمية الكثير، وهذا ملاحظ من نوعيات المؤلفات والرسائل التي ورّثها تلاميذه، ونقلها عنه كبار الأئمة المخلصين، وبين يدي كتاب تتعلق جميع أبوابه وفصـوله بطريقة مباشرة بعقيدة المسلم، وقد استخلص هذا الكتاب من «مجمـوع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية» الذي اعتنى بجمعه وترتيبه عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم العاصمي النجدي من المجلد السابع، حيث عمدت إلى تهذيب هذا المجلد، فاستخلصت أهم فصوله المتعلقة بموضوع «الإيمان»، ومن تلك الفصول

---

(١) سورة فصلت آية ٤٢

(٢) سورة النجم آية ٣ ـ ٤.

تعريف دقيق بأركان الإيمان، مع ذكر الفرق بين «الإيمان» و«الإسلام»، وهل يزيد الإيمان وينقص، وهل الإيمان قول وعمل أم قول فقط، وبالإضافة إلى الإجابة عن هذه الأسئلة، ذكر ابن تيمية مستلزمات الإيمان من أداء أركان الإسلام والجهاد في سبيل الله وغيرها، وهذه موضوعات توجب للعبد قوة التوكل على الله والإعتماد الكامل والإستعانة به في مزاولة الأعمال الدينية والدنيوية، وكلما ضعفت إرادة العبد ووهنت قوته في مهماته، أمده هذا الإيمان الصادق - الذي أراد شيخ الإسلام ترسيخه في قلوب المسلمين - بقوة قلبية تتبعها الأعمال البدنية، وكلما أحاطت به المخاوف كان هذا الإيمان حصناً حصيناً يلجأ إليه المؤمن فيطمئن قلبه وتسكن نفسه، قال تعالى: **﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل، فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم﴾**[1].

وكان عملي في هذا المصنَّف تخريج الآيات والأحاديث، وقد تركت الأحاديث ما خرجه المصنف أو صححه، وقد قمت بالتعليق على بعض المسائل التي أحسست أنها تحتاج إلى بعض التوسع، وشرحت بعض الكلمات المبهمة، وتسهيلاً على القاريء عمدت إلى الفصول فوضعت لها عنواناً، وقمت بضبط النص وتشكيل بعض الكلمات التي ربما التبست على القاريء، هذا بالإضافة إلى حذف بعض الصفحات والفقرات التي لا تتعلق مباشرة بموضوع «الإيمان» تخفيفاً على القاريء، وبالطريقة التي لا تسيء إلى النص.

هذا والله أسأل أن أكون قد وفقت في هذا العمل، وأن أكون قد أضفت بعض الفائدة المرجوة إلى هذا الكتاب القيم، راجياً من الله القبول، وأن ينفع به.

بيروت في ١٩ ربيع الأول ١٤١٣هـ
١٥ أيلول ١٩٩٢

(١) سورة آل عمران آية ٧٣.

المؤلف في سطور

هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر ابن محمد بن تيمية الحراني ثم الدمشقي، تقي الدين أبو العباس.

الإمام العلامة الفقيه المجتهد الحافظ الزاهد العابد المجاهد المفسر الناقد البارع الأصولي، شيخ الإسلام، علم الزهاد، نادرة دهره إبن الشيخ المفتي شهاب الدين عبد الحليم، إبن الإمام المجتهد شيخ الإسلام مجد الدين شهرته تغني عن الإطناب في ذكره، والإسهاب في أمره.

ولد بحران يوم الاثنين عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة، وقدم به والده وبأخويه عند استيلاء التتار على البلاد إلى دمشق سنة سبع وستين، فسمع بها من ابن عبد الدائم، وابن أبي اليسر، والمجد بن عساكر، ويحي بن الصيرفي الفقيه، وابن أبي الخير الحداد، والقاسم الإربلي، والشيخ شمس الدين ابن أبي عمر، والمسلم بن علان، وإبراهيم بن الدرجي، وغيرهم كثير. وعني بالحديث وسمع المسند مرات والكتب الستة، ومعجم الطبراني الكبير. وما لا يحصى من الكتب والإجزاء.

وقرأ بنفسه وكتب بخطه جملة من الأجزاء، وأقبل على العلوم في صغره، فأخذ الفقه والأصول عن والده، وعن الشيخ شمس الدين بن أبي عمر، والشيخ زين الدين ابن المنجا، وبرع في ذلك. وناظر وقرأ العربية على ابن عبد القوي ثم أخذ كتاب سيبويه فتأمله وفهمه. وأقبل على تفسير القرآن الكريم وبرز فيه. وأحكم أصول الفقه، والفرائض والحساب والجبر والمقابلة، وغير ذلك من العلوم، ونظر

في علم الكلام والفلسفة وبرز في ذلك على أهله، ورد على رؤسائهم وأكابرهم، ومهر في هذه الفضائل.

قال ابن كثير عنه: «... وقرأ بنفسه الكثير، وطلب الحديث وكتب الطباق والإثبات، ولازم السماع بنفسه مدة سنتين، وقل أن سمع شيئاً إلا حفظه، ثم اشتغل بالعلوم، وكان ذكياً كثير المحفوظ، فصار إماماً في التفسير وما يتعلق به، عارفاً بالفقه، فيقال إنه كان أعرف بفقه المذاهب من أهلها من الذين كانوا في زمانه وغيره، وكان عالماً باختلاف العلماء، عالماً في الأصول والفروع والنحو واللغة، وغير ذلك من العلوم النقلية والعقلية. وما قطع في مجلس ولا تكلم معه فاضل في فن من الفنون إلا ظن أن ذلك الفن فنه، ورآه عارفاً به متقناً له. وأما الحديث فكان حامل رايته حافظاً له مميزاً بين صحيحه وسقيمه، عارفاً برجاله متضلعاً من ذلك»[1].

وتأهل للفتوى والتدريس وله دون العشرين سنة، وأفتى من قبل العشرين أيضاً، وأمده الله بكثرة الكتب وسرعة الحفظ وقوة الإدراك والفهم، وبطء النسيان، ثم توفي والده وكان له حينئذ إحدى وعشرين سنة، فقام بوظائفه بعده، فدرس بدار الحديث السكرية في أول سنة ثلاث وثمانين وستمائة، وهناك شرع في تفسير القرآن من أوله، وكان يورد من حفظه في المجلس نحو كراسين أو أكثر. وفي سنة تسعين ذكر على الكرسي يوم جمعة شيئاً من الصفات، فقام بعض المخالفين وسعوا في منعه من الجلوس، فلم يمكنهم ذلك.

قال الداودي: «عرف أقوال المتكلمين، ورد عليهم، ونبه على أخطائهم وحذر منهم، ونصر السنة بأوضح حجج وأبهر براهين. وأوذي في ذات الله من المخالفين، وأخيف في نصر السنة المحضة، حتى أعلا الله مناره، وجمع قلوب أهل التقوى على محبته والدعاء له، وكبت أعداءه، وهدى به رجالاً من أهل الملل والنحل، وجبل قلوب الملوك والأمراء على الإنقياد له غالباً، وعلى طاعته، وأحيي به الشام، بل الإسلام، بعد أن كاد ينثلم بتثبيت أولي الأمر لما أقبل حزب التتر والبغي في خيلائهم...»[2].

وأثنى عليه الزملكاني وكان عمره يومئذ نحو الثلاثين سنة قائلاً:

(١) البداية والنهاية ١٤/١٣٧ (٢) طبقات المفسرين ١/٤٩.

مـاذا يـقـول الـواصـفـون لـه وصـفـاتـه جلت عـن الـحـصـر
هـو حـجـة لله قـاهـرة هـو بـيـنـنـا أعـجـوبـة الـدهـر
هـو آيـة فـي الـخـلـق ظـاهـرة أنـوارهـا أربـت عـلى الـفـجـر

صنف كثيراً من الكتب، وله تعليق مفيدة في الأصول والفروع، كمل منها جملة وبيضت وكتبت عنه وقرئت عليه أو بعضها، وجملة كبيرة لم يكملها، من تصانيفه: «الصارم المسلول على منتقص «أو شاتم» الرسول» و«اقتضاء الصراط المستقيم» و «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» و «السياسة الشرعية» و «الكلم الطيب» و«مناسك الحج» و «الفرقان بين أولياء الله وأولياء الشيطان» و «منهاج السنة» و «نظرية العقد» و «الرد على الأخنائي» . . . الخ.

مات سنة ٧٢٨ هـ بقلعة دمشق بالقاعة التي كان محبوساً بها، وحضر جمع كثير إلى القلعة، وأذن لهم في الدخول عليه، وجلس جماعة عنده قبل الغسل وقرأوا القرآن، فلما فرغ من غسله أخرج ثم اجتمع الخلق بالقلعة والطريق إلى الجامع، وامتلأ الجامع إيضاً وصحنه الكلاسة وباب البريد وباب الساعات إلى باب اللبادين والغوارة، ووضعت الجنازة في الجامع، والجند قد احتاطوا بها يحفظونها من الناس من شدة الزحام، وصلي عليه أولاً بالقلعة، تقدم في الصلاة عليه أولاً الشيخ محمد بن تمام. ثم صلي عليه بالجامع الأموي عقيب صلاة الظهر، وقد تضاعف اجتماع الناس، ثم تزايد الجمع إلى أن ضاقت الرحاب والأزقة والأسواق بأهلها ومن فيها، وخرج الناس من الجامع من أبوابه كلها وهي شديدة الزحام، ثم حمل إلى مقبرة الصوفية فدفن إلى جانب أخية شرف الدين عبد الله رحمهما الله، وكان دفنه قبل العصر بيسير.

وكان قد مكث معتقلاً في القلعة من شعبان سنة ست وعشرين إلى ذي القعدة سنة ثمان وعشرين، ثم مرض بضعة وعشرين يوماً، ولم يعلم أكثر الناس بمرضه ولم يفجأهم إلا موته، وكانت وفاته في سحر ليلة الاثنين ذكره مؤذن القلعة على منارة الجامع، وتكلم به الحرس على الأبرجة فتسامع الناس بذلك[1].

---

(١) انظر ترجمته في طبقات المفسرين ١/٤٦، وشذرات الذهب ٦/٨٠، والبداية والنهاية ١٤/١٦٣، وتذكرة الحفاظ ٤/١٤٩٦، والدرر الكامنة ١/١٥٤، ومرآة الجنان ٤/٢٧٧، والنجوم الزاهرة ٢/٢٧١.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

قال شيخ الإسلام

أحمد بن تيمية طيَّبَ الله ثراه

الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلله فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً.

إعلم أن «الإيمان والإسلام» يجتمع فيهما الدين كله وقد كثر كلام الناس في «حقيقة الإيمان والإسلام»، ونزاعهم، واضطرارهم؛ وقد صنفت في ذلك مجلدات؛ والنزاع في ذلك من حين خرجت الخوارج بين عامة الطوائف.

ونحن نذكر ما يستفاد من كلام النبي ﷺ، مع ما يستفاذ من كلام الله تعالى، فيصل المؤمن إلى ذلك من نفس كلام الله ورسوله، فإن هذا هو المقصود. فلا نذكر اختلاف الناس ابتداء؛ بل نذكر من ذلك ـ في ضمن بيان ما يستفاد من كلام الله ورسوله ـ ما يبين أن رد موارد النزاع إلى الله وإلى الرسول خير وأحسن تأويلاً، وأحسن عاقبة في الدنيا والآخرة.

فنقول: قد فرق النبي ﷺ في حديث جبريل عليه السلام، بين مسمى «الإسلام» ومسمى «الإيمان» ومسمى «الإحسان». فقال: «الإسلام: أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً». وقال: «الإيمان: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره».

و«الفرق» مذكور في حديث عمر الذي انفرد به مسلم، وفي حديث أبي

هريرة الذي اتفق البخاري ومسلم عليه، وكلاهما فيه: أن جبرائيل جاءه في صورة إنسان أعرابي فسأله. وفي حديث عمر: أنه جاءه في صورة أعرابي.

وكذلك فسر «الإسلام» في حديث ابن عمر المشهور، قال: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان».

وحديث جبرائيل يبين أن «الإسلام المبني على خمس» هو الإسلام نفسه ليس المبنى غير المبني عليه؛ بل جعل النبي ﷺ الدين ثلاث درجات: أعلاها «الإحسان» وأوسطها «الإيمان» ويليه «الإسلام»، فكل محسن مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وليس كل مؤمن محسناً، ولا كل مسلم مؤمناً، كما سيأتي بيانه ـ إن شاء الله ـ في سائر الأحاديث، كالحديث الذي رواه حماد بن زيد، عن أيوب عن أبي قلابة، عن رجل من أهل الشام، عن أبيه عن النبي ﷺ قال له: «أسلم تسلم. قال: وما الإسلام؟ قال: أن تسلم قلبك لله، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك. قال: فأي الإسلام أفضل؟ قال: الإيمان قال: وما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه ورسله، وبالبعث بعد الموت. قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: الهجرة. قال: وما الهجرة؟ قال: أن تهجر السوء. قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: الجهاد. قال: وما الجهاد؟ قال: أن تجاهد، أو تقاتل الكفار إذا لقيتهم، ولا تغلل، ولا تجبن». ثم قال رسول الله ﷺ: «عملان هما أفضل الأعمال، ألا من عمل بمثلهما ـ قالها ثلاثاً ـ حجة مبرورة، أو عمرة» رواه أحمد، ومحمد بن نصر المروزي.

ولهذا يذكر هذه «المراتب الأربعة» فيقول: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم، والمهاجر من هجر السيئات، والمجاهد من جاهد نفسه لله». وهذا مروي عن النبي ﷺ من حديث عبد الله بن عمرو، وفضالة بن عبيد وغيرهما بإسناد جيد، وهو في «السنن» وبعضه في «الصحيحين».

وقد ثبت عنه من غير وجه أنه قال: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه

ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم».[1] ومعلوم أن من كان مأموناً علس الدماءِ والأموال؛ كان المسلمون يسلمون من لسانه ويده، ولولا سلامتهم منه لما ائتمنوه. وكذلك في حديث عبيد بن عمير، عن عمرو بن عبسة.

وفي حديث عبد الله بن عبيد بن عمير أيضاً، عن أبيه عن جده، أنه قيل لرسول الله ﷺ: «ما الإسلام؟ قال: إطعام الطعام، وطيب الكلام. قيل: فما الإيمان؟ قال: السماحة والصبر. قيل: فمن أفضل المسلمين إسلاماً؟ قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده. قيل: فمن أفضل المؤمنين إيماناً؟ قال: أحسنهم خلقاً. قيل فما أفضل الهجرة؟ قال: من هجر ما حرم الله عليه. قال: أي الصلاة أفضل؟ قال: طول القنوت. قال: أي الصدقة أفضل؟ قال, جهد مقل. قال, أي الجهاد أفضل؟ قال: أن تجاهد بمالك ونفسك؛ فيعقر جوادك، ويراق دمك. قال أي الساعات أفضل؟ قال: جوف الليل الغابر».

ومعلوم أن هذا كله مراتب بعضها فوق بعض؛ وإلا فالمهاجر لا بد أن يكون مؤمناً، وكذلك المجاهد، ولهذا قال: «الإيمان: السماحة والصبر». وقال في الإسلام: «إطعام الطعام، وطيب الكلام». والأول مستلزم للثاني؛ فإن من كان خلقه السماحة، فعل هذا بخلاف الأولى؛ فإن الإنسان قد يفعل ذلك تخلقاً، ولا يكون في خلقه سماحة وصبر. وكذلك قال: «أفضل المسلمين من سلم المسلمون من لسانه ويده». وقال: «أفضل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً». ومعلوم أن هذا يتضمن الأول؛ فمن كان حسن الخلق فعل ذلك.

قيل للحسن البصري: ما حسن الخلق؟ قال: بذل الندى، وكف الأذى وطلاقة الوجه. فكف الأذى جزء من حسن الخلق.

وستأتي الأحاديث الصحيحة بأنه جعل الأعمال الظاهرة من الإيمان كقوله: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان ٥، والرقاق ٢٦، ومسلم في الإيمان ٦٤ و ٦٥، وأبو داود في الجهاد ٢، والترمذي في القيامة ٥٢ والإيمان ١٢، والنسائي في الإيمان ٨ و ٩ و ١١، والدارمي في الرقاق، ٤، وأحمد ٢/ ١٦٠ - ١٦٣، ١٩٥، ٢٠٩، ٢١٥، ٣٧٩.

الطريق». وقوله لوفد عبد القيس: «آمركم بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم».

ومعلوم أنه لم يرد أن هذه الأعمال تكون إيماناً بالله بدون إيمان القلب؛ لما قد أخبر في غير موضع أنه لا بد من إيمان القلب، فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان. وفي «المسند» عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب». وقال ﷺ: «إن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب»[1]. فمن صلح قلبه صلح جسده قطعاً، بخلاف العكس.

وقال سفيان بن عيينة: كان العلماء فيما مضى يكتب بعضهم إلى بعض بهؤلاء الكلمات: من أصلح سريرته؛ أصلح الله علانيته. ومن أصلح ما بينه وبين الله؛ أصلح الله ما بينه وبين الناس، ومن عمل لآخرته؛ كفاه الله أمر دنياه. رواه إبن أبي الدنيا في «كتاب الإخلاص».

فعلم أن القلب إذا صلح بالإيمان؛ صلح الجسد بالإسلام، وهو من الإيمان؛ يدل على ذلك أنه قال في حديث جبرائيل: «هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم». فجعل «الدين» هو الإسلام، والإيمان، والإحسان. فتبين أن ديننا يجمع الثلاثة، لكن هو درجات ثلاث: «مسلم» ثم «مؤمن» ثم «محسن» كما قال تعالى: **﴿ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا، فمنهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد، ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله﴾**[2] والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه. وهكذا من أتى بالإسلام الظاهر مع تصديق القلب؛ لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن؛ فإنه معرض للوعيد، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان ٣٩، ومسلم في المساقاة ١٠٧، وابن ماجة في الفتن ١٤، والدارمي في البيوع ١.

(٢) سورة فاطر آية ٣٢.

وأما «الإحسان» فهـو أعم من جهة نفسـه، وأخص من جهة أصحـابه من الإيمان. «والإيمان» أعم من جهة نفسه، وأخص من جهة أصحابه من الإسلام. فالإحسان يدخل فيه الإيمان، والإيمان يدخل فيه الإسلام، والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين؛ وهذا كما يقال: في «الرسالة، والنبوة» فالنبوة داخلة في الرسالة، والرسالة أعم من جهة نفسها، وأخص من جهة أهلها؛ فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً؛ فالأنبياء أعم، والنبـوة نفسها جـزء من الرسالة، فالرسالة تتناول النبوة وغيرها بخلاف النبوة؛ فإنها لا تتناول الرسالة.

والنبي ﷺ فسر «الإسلام والإيمان»بما أجاب به؛ كما يجاب عن المحدود بالحد، إذا قيل ما كذا؟ قيل: كذا وكـذا. كما في الحديث الصحيح، لما قيل: ما الغيبة؟ قال: «ذكرك أخاك بما يكره». وفي الحديث الآخـر: «الكبر بـطر الحق وغمط الناس»[1]. وبطر الحق: جحده ودفعـه. وغمط الناس: احتقارهم وازدراؤهم.

وسنذكر ـ إن شاء الله تعالى ـ سبب تنوع أجوبته، وإنها كلها حق.

ولكن المقصود أن قوله: «بني الإسلام على خمس»؛ كقوله: «الإسلام هو الخمس» كما ذكر في حديث جبرائيل؛ فإن الأمر مركب من أجزاء، تكون الهيئة الإجتماعية فيه مبنية على تلك الأجزاء ومركبة منها؛ فـالإسلام مبني على هـذه الأركان ـ وسنبين إن شاء الله ـ اختصاص هذه الخمس بكونها هي الإسلام، وعليها بني الإسلام، ولـم خصت بذلك دون غيرها من الواجبات؟

وقد فسر «الإيمان» في حديث وفد عبد القيس بما فسر به الإسلام هنا، لكنه لم يذكر فيه الحج، وهو متفق عليه فقال: «آمركم بالإيمان بالله وحده، هل تدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: شهادة أن لا إلـه إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم، أو خمساً من المغنم».

وقد روي في بعض طرقه: «الإيمان بالله، وشهادة أن لا إله إلا الله». لكن

---

(١) أخرجه مسلم في الإيمان حديث ١٤٧

الأول أشهر. وفي رواية أبي سعيد: «آمركم بأربع، وأنهاكم عن أربع اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً»[1]. وقد فسر - في حديث شعب الإيمان - الإيمان بهذا وبغيره، فقال: «الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة، أفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»[2].

وثبت عنه من وجوه متعددة أنه قال: «الحياء شعبة من الإيمان» من حديث ابن عمر، وابن مسعود، وعمران بن حصين. وقال أيضاً: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين». وقال: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»[3]. وقال: «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن. قيل: من يا رسول الله؟ قال: الذي لا يأمن جاره بوائقه»[4]. وقال: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[5]. وقال: «ما بعث الله من نبي إلا كان في أمته قوم يهتدون بهديه، ويستنون بسنته. ثم إنه يخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون؛ فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل» وهذا من افراد مسلم.

وكذلك في افراد مسلم قوله: «والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى

---

(١) أخرجه البخاري في المواقيت ٢ والزكاة ١ والمناقب ٥ والمغازي ٦٩ والتوحيد ٥٦، ومسلم في الإيمان ٢٣ و ٢٦، وأبو داود في الأشربة ٧، والترمذي في الإيمان ٥، والنسائي في الإيمان ٢٥، وأحمد ٣/ ٢٣.

(٢) أنظر مسلم في الإيمان ٥٧ و ٥٨، والبخاري في الإيمان ٣، وأبو داود في السنة ١٤، والنسائي في الإيمان ١٦، وابن ماجة في المقدمة ٩، وأحمد ٢/ ٤١٤، ٤٤٢.

(٣) أنظر الحديثين في مسلم في الإيمان ٧١ و ٧٢، والبخاري في الإيمان ٧، والترمذي في القيامة ٥٩، والنسائي في الإيمان ١٩ و ٣٣، وابن ماجة في المقدمة ٩، والدارمي في الاستئذان. وأحمد ١/ ٨٩، و ٣/ ١٧٦، ٢٠٦.

(٤) أخرجه البخاري في الأدب ٢٩، ومسلم في الإيمان ٧٣، والترمذي في القيامة ٦٠، وأحمد ١/ ٣٨٧، و ٢/ ٢٨٨، ٣٣٦، و ٣/ ١٥٤، و ٤/ ٣١، و ٦/ ٣٨٥

(٥) أخرجه مسلم في الإيمان ٧٨، والترمذي في الفتن ١١، والنسائي في الإيمان ١٧، وأحمد ٣/ ٢٠، و ٤٩.

تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أو لا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ : أفشوا السلام بينكم» وقال في الحديث المتفق عليه من رواية أبي هريرة، ورواه البخاري من حديث ابن عباس، قال النبي ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن. ولا ينتهب النهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن».

فيقال «إسم الإيمان» تارة يذكر مفرداً غير مقرون باسم الإسلام ولا بإسم العمل الصالح ولا غيرهما، وتارة يذكر مقروناً؛ إما بالإسلام كقوله في حديث جبرائيل: «ما الإسلام وما الإيمان»؟ وكقوله تعالى: **﴿إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات﴾**(١). وقوله عز وجل: **﴿قالت الأعراب آمنا، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا﴾**(٢). وقوله تعالى: **﴿فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين، فما وجدنا غير بيت من المسلمين﴾**(٣).

وكذلك ذكر الإيمان مع العمل الصالح؛ وذلك في مواضع من القرآن، كقوله تعالى: **﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾**(٤). وإما مقروناً بالذين أوتوا العلم، كقوله تعالى: **﴿وقال الذين أوتوا العلم والإيمان﴾**(٥) وقوله: **﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾**(٦). وحيث ذكر الذين آمنوا فقد دخل فيهم الذين أوتوا العلم؛ فإنهم خيارهم، قال تعالى: **﴿والراسخون في العلم يقولون آمنا به، كل من عند ربنا﴾**(٧). وقال: **﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك﴾**(٨).

ويذكر أيضاً لفظ المؤمنين مقروناً بالذين هادوا والنصارى والصابئين ثم يقول: **﴿من آمن منهم بالله واليوم الآخر، وعمل صالحاً، فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾**(٩) فالمؤمنون في ابتداء الخطاب غير الثلاثة،

---

(١) سورة الأحزاب آية ٣٥.
(٢) سورة الحجرات آية ١٤.
(٣) سورة الذاريات آية ٢٦.
(٤) سورة لقمان آية ٨.
(٥) سورة الروم آية ٥٦.
(٦) سورة المجادلة آية ١١
(٧) سورة آل عمران آية ٧.
(٨) سورة النساء آية ٦٢.
(٩) سورة البقرة آية ٢٧٤.

والإيمان الآخر عمهم؛ كما عمهم في قوله: ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، أولئك هم خير البرية﴾[1]. وسنبسط هذا إن شاء الله تعالى.

فالمقصود هنا العموم والخصوص بالنسبة إلى ما في الباطن والظاهر من الإيمان. وأما العموم بالنسبة إلى الملل؛ فتلك «مسألة أخرى». فلما ذكر الإيمان مع الإسلام؛ جعل الإسلام هو الأعمال الظاهرة: الشهادتان، والصلاة والزكاة، والصيام، والحج. وجعل الإيمان ما في القلب من الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر. وهكذا في الحديث الذي رواه أحمد، عن أنس عن النبي ﷺ أنه قال: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب».

وإذا ذكر إسم الإيمان مجرداً؛ دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة، كقوله في حديث الشعب: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق». وكذلك سائر الأحاديث التي يجعل فيها أعمال البر من الإيمان.

ثم إن نفي «الإيمان» عند عدمها؛ دل على أنها واجبة، وإن ذكر فضل إيمان صاحبها ـ ولم ينف إيمانه ـ دل على أنها مستحبة؛ فإن الله ورسوله لا ينفي اسم مسمى أمر ـ أمر الله به، ورسوله ـ إلا إذا ترك بعض واجباته كقوله: «لا صلاة إلا بأم القرآن»[2]. وقوله: «لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له»[3] ونحو ذلك.

فأما إذا كان الفعل مستحباً في «العبادة» لم ينفها لانتفاء المستحب، فإن هذا لو جاز؛ لجاز أن ينفي عن جمهور المؤمنين اسم الإيمان والصلاة والزكاة والحج؛ لأنه ما من عمل إلا وغيره أفضل منه، وليس أحد يفعل أفعال البر مثل ما فعلها

---

(١) سورة البينة آية ٧.

(٢) أخرجه البخاري في الأذان ٩٥، ومسلم في الصلاة ٣٤ و٣٨ و٤٠ ـ ٤١، وأبو داود في الصلاة ١٣٢، والترمذي في المواقيت ٦٩ و١١٥، والنسائي في الافتتاح ٢٤، وابن ماجة في الإقامة ١١، والدارمي في الصلاة ٣٦، ومالك في النداء ٣٨، وأحمد ٢/ ٢٨٥، ٢٩٠، و٥/ ٣١٤، و٦/ ١٤٢، ٢٧٥.

(٣) أخرجه أحمد ٣/ ١٣٥، ١٥٤، ٢١٠، ٢١٥.

النبي ﷺ؛ بل ولا أبو بكر ولا عمر. فلو كان من لم يأت بكمالها المستحب يجوز نفيها عنه؛ لجاز أن ينفى عن جمهور المسلمين من الأولين والآخرين، وهذا لا يقوله عاقل.

فمن قال: إن المنفي هو الكمال، فإن أراد أنه نفي «الكمال الواجب» الذي يذم تاركه، ويتعرض للعقوبة؛ فقد صدق. وإن أراد أنه نفي «الكمال المستحب» فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله، ولا يجوز أن يقع، فإن من فعل الواجب كما وجب عليه، ولم ينتقص من واجبه شيئاً؛ لم يجز أن يقال: ما فعله لا حقيقة ولا مجازاً. فإذا قال للأعرابي المسيء في صلاته: «إرجع فصل فإنك لم تصل». وقال لمن صلى خلف الصف ـ وقد أمره بالإعادة: «لا صلاة لفذ[1] خلف الصف» كان لترك واجب. وكذلك قوله تعالى: ﴿**إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله، ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله، أولئك هم الصادقون**﴾[2] يبين أن الجهاد واجب وترك الإرتياب واجب. والجهاد ـ وإن كان فرضاً على الكفاية ـ فجميع المؤمنين يخاطبون به ابتداء فعليهم كلهم اعتقاد وجوبه، والعزم على فعله إذا تعين؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بغزو؛ مات على شعبة نفاق» رواه مسلم. فأخبر أنه من لم يهم به؛ كان على شعبة نفاق.

«وأيضاً» فالجهاد جنس تحته أنواع متعددة، ولا بد أن يجب على المؤمن نوع من أنواعه. وكذلك قوله: ﴿**إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم، وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً، وعلى ربهم يتوكلون * الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون * أولئك هم المؤمنون حقاً**﴾[3]. هذا كله واجب؛ فإن التوكل على الله واجب من أعظم الواجبات، كما أن الإخلاص لله واجب، وحب الله ورسوله واجب. وقد أمر الله بالتوكل في غير آية أعظم مما أمر بالوضوء والغسل من الجنابة ونهى عن التوكل على غير الله، قال تعالى: ﴿**فاعبده وتوكل عليه**﴾[4]. وقال تعالى: ﴿**الله لا إله إلا هو وعلى الله فليتوكل المؤمنون**﴾[5]. وقال

---

(١) الفذ: المنفرد.
(٢) سورة الحجرات آية ١٥.
(٣) سورة الأنفال الآيات ٢ ـ ٤.
(٤) سورة هود آية ١٢٣.
(٥) سورة التغابن آية ١٣.

تعالى: ﴿إن ينصركم الله فلا غالب لكم، وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده، وعلى الله فليتوكل المؤمنون﴾[1]. وقال تعالى: ﴿وقال موسى: يا قوم إن كنتم آمنتم بالله، فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين﴾[2].

وأما قوله: ﴿الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم، وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً﴾. فيقال: من أحوال القلب وأعماله ما يكون من لوازم الإيمان الثابتة فيه، بحيث إذا كان الإنسان مؤمناً؛ لزم ذلك بغير قصد منه ولا تعمد له. وإذا لم يوجد؛ دل على أن الإيمان الواجب لم يحصل في القلب، وهذا كقوله تعالى: ﴿لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم، أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه﴾[3]. فأخبر إنك لا تجد مؤمناً يواد المحادين لله ورسوله، فإن نفس الإيمان ينافي موادته كما ينفي أحد الضدين الآخر، فإذا وجد الإيمان انتفى ضده، وهو موالاة أعداء الله، فإذا كان الرجل يوالي أعداء الله بقلبه؛ كان ذلك دليلاً على أن قلبه ليس فيه الإيمان الواجب.

ومثله قوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون * ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيراً منهم فاسقون﴾[4]. فذكر «جملة شرطية» تقتضي أنه إذا وجد الشرط وجد المشروط بحرف «لو» التي تقتضي مع الشرط انتفاء المشروط، فقال: ﴿ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء﴾[5]. فدل على أن الإيمان المذكور ينفي اتخاذهم أولياء ويضاده، ولا يجتمع الإيمان واتخاذهم أولياء في القلب. ودل ذلك على أن من اتخذهم أولياء؛ ما فعل الإيمان الواجب من الإيمان بالله والنبي، وما أنزل إليه.

ومثله قوله تعالى: ﴿لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء، بعضهم أولياء بعض

(١) سورة آل عمران آية ١٦٠

(٢) سورة يونس آية ٨٤.

(٣) سورة المجادلة آية ٢٢.

(٤) سورة المائدة آية ٨٠ - ٨١.

(٥) سورة المائدة آية ٨١.

ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾[1]. فإنه أخبر في تلك الآيات أن متوليهم لا يكون مؤمناً. وأخبر هنا أن متوليهم هو منهم؛ فالقرآن يصدق بعضه بعضاً. قال الله تعالى: **﴿الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم﴾**[2] الآية. وكذلك قوله: **﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله؛ وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه﴾**[3]: دليل على أن الذهاب المذكور بدون استئذانه لا يجوز، وأنه يجب أن لا يذهب حتى يستأذن، فمن ذهب ولم يستأذن كان قد ترك بعض ما يجب عليه من الإيمان؛ فلهذا نفى عنه الإيمان، فإن حرف «إنما» تدل على إثبات المذكور ونفي غيره.

ومن الأصوليين من يقول: إن «إنَّ» للإثبات و«ما» للنفي، فإذا جمع بينهما دلت على النفي والإثبات، وليس كذلك عند أهل العربية، ومن بتكلم في ذلك بعلم، فإن «ما» هذه هي الكافة التي تدخل على إنَّ وأخواتها فتكفها عن العمل؛ لأنها إنما تعمل إذا اختصت بالجمل الإسمية، فلما كفت بطل عملها واختصاصها، فصار يليها الجمل الفعلية والإسمية؛ فتغير معناها وعملها جميعاً بانضمام «ما» إليها وكذلك كانما وغيرها.

وكذلك قوله تعالى: **﴿ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا، ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك، وما أولئك بالمؤمنين. وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون، وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين، أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله، بل أولئك هم الظالمون، إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا، وأولئك هم المفلحون﴾**[4].

فإن قيل: إذا كان المؤمن حقاً هو الفاعل للواجبات التارك للمحرمات؛ فقد قال: **﴿أولئك هم المؤمنون حقاً﴾**[5] ولم يذكر إلا خمسة أشياء. وكذلك قال في الآية الأخرى: **﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا**

(١) سورة المائدة آية ٥١.
(٢) سورة الزمر آية ٢٣.
(٣) سورة النور آية ٦٢.
(٤) سورة النور آية ٤٧
(٥) سورة الأنفال آية ٤

بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون﴾[1]. وكذلك قوله: **﴿إن الذين يستأذنونك أولئك الذين يؤمنون بالله ورسوله﴾**[2].

قيل عن هذا جوابان:

أحدهما: أن يكون ما ذكر مستلزماً لما ترك؛ فإنه ذكر وجل قلوبهم إذا ذكر الله. وزيادة إيمانهم إذا تليت عليهم آياته مع التوكل عليه، وإقام الصلاة على الوجه المأمور به باطناً وظاهراً، وكذلك الإنفاق من المال والمنافع؛ فكان هذا مستلزماً للباقي؛ فإن وجل القلب عند ذكر الله يقتضي خشيته والخوف منه. وقد فسروا «وجلت» بفَرِقَت. وفي قراءة ابن مسعود: إذا ذكر الله فرقت قلوبهم. وهذا صحيح؛ فإن «الوجل في اللغة» هو الخوف، يقال: حمرة الخجل وصفرة الوجل. ومنه قوله تعالى: **﴿والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة أنهم إلى ربهم راجعون﴾**[3] قالت عائشة: «يا رسول الله! هو الرجل يزني ويسرق ويخاف أن يعاقب؟ قال: لا يا ابنة الصديق! هو الرجل يصلي ويصوم ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه»[4].

وقال السدي في قوله تعالى: **﴿الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم﴾**:[5] هو الرجل يريد أن يظلم أو يهم بمعصية فينزع عنه. وهذا كقوله تعالى: **﴿وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى﴾**[6] وقوله: **﴿ولمن خاف مقام ربه جنتان﴾**[7]. قال مجاهد وغيره من المفسرين: هو الرجل يهم

---

(١) سورة الحجرات آية ١٥.

(٢) سورة النور آية ٦٢

(٣) سورة المؤمنون آية ٦٠.

(٤) أخرجه الشوكاني عن الترمذي وابن ماجة وابن أبي الدنيا وابن أبي حاتم والحاكم وصححه، وابن مردويه والبيهقي في الشعب عن عائشة قالت. «قلت يا رسول الله، قول الله ﴿والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة﴾ أهو الرجل يسرق ويزني ويشرب الخمر وهو مع ذلك يخاف الله؟ قال لا، ولكنه الرجل يصوم ويتصدق ويصلي، وهو مع ذلك يخاف الله أن لا يتقبل منه» (فتح القدير ٣/ ٤٩١).

(٥) سورة الحج آية ٣٥

(٦) سورة النازعات آية ٤٠

(٧) سورة الرحمن آية ٤٦

بالمعصية، فيذكر مقامه بين يدي الله؛ فيتركها خوفاً من الله.

إذا كان «وجل القلب من ذكره» يتضمن خشيته ومخافته؛ فذلك يدعو صاحبه إلى فعل المأمور، وترك المحظور. قال سهل بن عبد الله: «ليس بين العبد وبين الله حجاب أغلظ من الدعوى، ولا طريق إليه أقرب من الإفتقار، وأصل كل خير في الدنيا والآخرة الخوف من الله». ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ولما سكت عن موسى الغضب أخذ الألواح وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون﴾[1]. فأخبر أن الهدى والرحمة للذين يرهبون الله.

قال مجاهد وإبراهيم[2]: هو الرجل يريد أن يذنب الذنب فيذكر مقام الله فيدع الذنب. رواه ابن أبي الدنيا، عن ابن الجعد، عن شعبة، عن منصور، عنهما، في قوله تعالى: ﴿ولمن خاف مقام ربه جنتان﴾[3]. وهؤلاء هم أهل الفلاح المذكورون في قوله تعالى: ﴿أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون﴾[4]. وهم «المؤمنون» وهم «المتقون» المذكورون في قوله تعالى: ﴿آلم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾[5] كما قال في آية البر: ﴿أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون﴾[6]. وهؤلاء هم المتبعون للكتاب، كما في قوله تعالى: ﴿فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى﴾[7]. وإذا لم يضل فهو متبع مهتد، وإذا لم يشق فهو مرحوم. وهؤلاء هم أهل الصراط المستقيم الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين غير المغضوب عليهم ولا الضالين. فإن أهل الرحمة ليسوا مغضوباً عليهم. وأهل الهدى ليسوا ضالين فتبين أن أهل رهبة الله يكونون متقين لله، مستحقين لجنته بلا عذاب. وهؤلاء هم الذين أتوا بالإيمان الواجب.

ومما يدل على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿إنما يخشى اللَّهَ من عباده العلماءُ﴾[8] والمعنى أنه لا يخشاه إلا عالم؛ فقد أخبر الله أن كل من خشي الله فهو

---

(١) سورة الأعراف آية ١٥٤
(٢) ربما أراد إبراهيم النخعي الإمام المشهور.
(٣) سورة الرحمن آية ٤٦
(٤) سورة البقرة آية ٥.
(٥) أول سورة البقرة.
(٦) سورة البقرة آية ١٧٧.
(٧) سورة طه آية ٢٠
(٨) سورة فاطر آية ٢٨.

عالم، كما قال في الآية الأخرى: ﴿**أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه، قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون**﴾[1]. والخشية أبداً متضمنة للرجاء، ولولا ذلك لكانت قنوطاً؛ كما أن الرجاء يستلزم الخوف، ولولا ذلك لكان أمناً؛ فأهل الخوف لله والرجاء له هم أهل العلم الذين مدحهم الله. وقد روي عن أبي حيان التيمي أنه قال: «العلماء ثلاثة»: فعالم بالله ليس عالماً بأمر الله، وعالم بأمر الله ليس عالماً بالله، وعالم بالله عالم بأمر الله. فالعالم بالله هو الذي يخافه، والعالم بأمر الله هو الذي يعلم أمره ونهيه، وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بحدوده».

وإذا كان أهل الخشية هم العلماء الممدوحون في الكتاب والسنة، لم يكونوا مستحقين للذم، وذلك لا يكون إلا مع فعل الواجبات، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿**فأوحى إليهم ربهم لنهلكن الظالمين ولنسكننكم الأرض من بعدهم. ذلك لمن خاف مقامي وخاف وعيد**﴾[2]. وقوله: ﴿**ولمن خاف مقام ربه جنتان**﴾[3] فوعد بنصر الدنيا وبثواب الآخرة لأهل الخوف، وذلك إنما يكون لأنهم أدوا الواجب فدل على أن الخوف يستلزم فعل الواجب؛ ولهذا يقال للفاجر: لا يخاف الله. ويدل على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿**إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب**﴾[4].

قال أبو العالية: سألت أصحاب محمد عن هذه الآية فقالوا لي: كل من عصى الله فهو جاهل، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب ممن قريب، وكذلك قال سائر المفسرين. قال مجاهد: كل عاص فهو جاهل حين معصيته. وقال الحسن وقتادة وعطاء والسدي وغيرهم: إنما سموا جهالاً لمعاصيهم، لا أنهم غير مميزين. وقال الزجاج: ليس معنى الآية أنهم يجهلون أنه سوء؛ لأن المسلم لو أتى ما يجهله

---

(١) سورة الزمر آية ٩.

(٢) سورة إبراهيم آية ١٤.

(٣) سورة الرحمن آية ٤٦

(٤) سورة النساء آية ١٧.

كان كمن لم يواقع سوءاً؛ وإنما يحتمل أمرين:

أحدهما: أنهم عملوه وهم يجهلون المكروه فيه. والثاني: أنهم أقدموا على بصيرة وعلم بأن عاقبته مكروهة، وآثروا العاجل على الآجل؛ فسموا جهالاً لإيثارهم القليل على الراحة الكثيرة، والعافية الدائمة. فقد جعل الزجاج «الجهل» إما عدم العلم بعاقبة الفعل، وإما فساد الإرادة؛ وقد يقال: هما متلازمان، وهذا مبسوط في الكلام مع الجهمية.

والمقصود هنا أن كل عاص لله فهو جاهل، وكل خائف منه فهو عالم مطيع لله؛ وإنما يكون جاهلاً لنقص خوفه من الله، إذ لو تم خوفه من الله لم يعص. ومنه قول ابن مسعود، رضي الله عنه: كفى بخشية الله علماً، وكفى بالإغترار بالله جهلاً. وذلك لأن تصور المخوف يوجب الهرب منه، وتصور المحبوب يوجب طلبه، فإذا لم يهرب من هذا، ولم يطلب هذا؛ دل على أنه لم يتصوره تصوراً تاماً؛ ولكن قد يتصور الخبر عنه، وتصور الخبر وتصديقه وحفظ حروفه غير تصور المخبر عنه. وكذلك إذا لم يكن المتصور محبوباً له ولا مكروهاً؛ فإن الإنسان يصدق بما هو مخوف على غيره ومحبوب لغيره، ولا يورثه ذلك هرباً ولا طلباً. وكذلك إذا أخبر بما هو محبوب له ومكروه، ولم يكذب المخبر بل عرف صدقه؛ لكن قلبه مشغول بأمور أخرى عن تصور ما أخبر به؛ فهذا لا يتحرك للهرب ولا للطلب.

وفي الكلام المعروف عن الحسن البصري، ويروى مرسلاً عن النبي ﷺ: «العلم علمان» فعلم في القلب، وعلم على اللسان. فعلم القلب هو العلم النافع؛ وعلم اللسان حجة الله على عباده».

وقد أخرجا في «الصحيحين» عن أبي موسى عن النبي ﷺ أنه قال: «مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة، طعمها طيب وريحها طيب. ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة، طعمها طيب ولا ريح لها. ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن مثل الحنظلة، طعمها مر ولا ريح لها». وهذا المنافق الذي يقرأ القرآن بحفظه ويتصور معانيه، وقد يصدق أنه كلام الله وأن الرسول حق، ولا يكون

مؤمناً. كما أن اليهود يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وليسوا مؤمنين، وكذلك إبليس وفرعون وغيرهما. لكن من كان كذلك؛ لم يكن حصل له العلم التام والمعرفة التامة، فإن ذلك يستلزم العمل بموجبه لا محالة؛ ولهذا صار يقال لمن لم يعمل بعلمه: أنه جاهل كما تقدم.

وكذلك لفظ «العقل» ـ وإن كان هو في الأصل: مصدر عقل يعقل عقلاً وكثير من النظار جعله من جنس العلوم ـ فلا بد أن يعتبر مع ذلك أنه علم يعمل بموجبه، فلا يسمى «عاقلاً» إلا من عرف الخير فطلبه والشر فتركه؛ ولهذا قال أصحاب النار: ﴿لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير﴾[(١)]. وقال عن المنافقين: ﴿تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى، ذلك بأنهم قوم لا يعقلون﴾[(٢)]. ومن فعل ما يعلم أنه يضره؛ فمثل هذا ماله عقل. فكما أن الخوف من الله يستلزم العلم به؛ فالعلم به يستلزم خشيته، وخشيته تستلزم طاعته. فالخائف من الله ممتثل لأوامره مجتنب لنواهية، وهذا هو الذي قصدنا بيانه أولاً ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فذكر إن نفعت الذكرى * سيذكر من يخشى * ويتجنبها الأشقى * الذي يصلى النار الكبرى﴾[(٣)].

فأخبر أن من يخشاه يتذكر والتذكر هنا مستلزم لعبادته، قال الله تعالى: ﴿هو الذي يريكم آياته وينزل لكم من السماء رزقاً وما يتذكر إلا من ينيب﴾[(٤)]. وقال: ﴿تبصرة وذكرى لكل عبد منيب﴾[(٥)]. ولهذا قالوا في قوله: ﴿سيذكر من يخشى﴾[(٦)]: سيتعظ بالقرآن من يخشى الله وفي قوله ﴿وما يتذكر إلا من ينيب﴾[(٧)]: إنما يتعظ من يرجع إلى الطاعة. وهذا لأن التذكر التام يستلزم التأثر بما تذكره؛ فإن تذكر محبوباً طلبه، وإن تذكر مرهوباً هرب منه. ومنه قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾[(٨)]. وقال سبحانه: ﴿إنما تنذر من اتبع الذكر وخشي الرحمن بالغيب﴾[(٩)]. فنفي الإنذار عن غير هؤلاء مع قوله:

---

(١) سورة الملك آية ١٠.
(٢) سورة الحشر آية ١٤.
(٣) سورة الأعلى الآيات ٩ ـ ١٢.
(٤) سورة غافر آية ١٣.
(٥) سورة ق آية ٨.
(٦) سورة الأعلى آية ١٠.
(٧) سورة غافر آية ١٣.
(٨) سورة البقرة آية ٦.
(٩) سورة يس آية ١١.

﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ فأثبت لهم الإنذار من وجه ونفاه عنهم من وجه؛ فإن الإنذار هو الإعلام بالمخوف فالإنذار مثل التعليم والتخويف، فمن علمته فتعلم فقد تم تعليمه وآخر يقول: علمته فلم يتعلم. وكذلك من خوفته فخاف فهذا هو الذي تم تخويفه. وأما من خوف فما خاف؛ فلم يتم تخويفه. وكذلك من هديته فاهتدى؛ تم هداه، ومنه قوله تعالى: ﴿هدى للمتقين﴾[1]. ومن هديته فلم يهتد ـ كما قال: ﴿وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى﴾[2] ـ فلم يتم هداه كما تقول: قطعته فانقطع وقطعته فما انقطع.

فالمؤثر التام يستلزم أثره؛ فمتى لم يحصل أثره لم يكن تاماً والفعل إذا صادف محلاً قابلاً تم وإلا لم يتم. والعلم بالمحبوب يورث طلبه والعلم بالمكروه يورث تركه؛ ولهذا يسمى هذا العلم الداعي، ويقال الداعي مع القدرة يستلزم وجود المقدور وهو العلم بالمطلوب المستلزم لإرادة المعلوم المراد، وهذا كله إنما يحصل مع صحة الفطرة وسلامتها. وأما مع فسادها فقد يحس الإنسان باللذيذ فلا يجد له لذة بل يؤلمه وكذلك يلتذ بالمؤلم لفساد الفطرة والفساد يتناول القوة العلمية والقوة العملية جميعاً، كالممرور الذي يجد العسل مراً؛ فإنه فسد نفس إحساسه حتى كان يحس به على خلاف ما هو عليه للمرة التي مازجته وكذلك من فسد باطنه، قال تعالى: ﴿وما يشعركم انها إذا جاءت لا يؤمنون ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون﴾[3].

وقال تعالى: ﴿فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم﴾[4]. وقال: ﴿وقولهم قلوبنا غلف بل طبع الله عليها بكفرهم﴾[5]. وقال في الآية الآخرى: ﴿وقالوا قلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم﴾[6]. و «الغلف»: جمع أغلف وهو ذو الغلاف الذي في غلاف مثل الأقلف، كأنهم جعلوا المانع خلقة، أي خلقت القلوب وعليها أغطية فقال الله تعالى: ﴿بل لعنهم الله بكفرهم﴾ وطبع الله عليها بكفرهم ﴿فلا يؤمنون إلا قليلاً﴾. وقال تعالى: ﴿ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك قالوا

---

(١) سورة البقرة آية ٢.
(٢) سورة فصلت آية ١٧.
(٣) سورة الأنعام آية ١١٠.
(٤) سورة الصف آية ٥.
(٥) سورة النساء آية ١٥٥.
(٦) سورة البقرة آية ٨٨.

للذين أوتوا العلم: ماذا قال آنفاً أولئك الذين طبع الله على قلوبهم واتبعوا اهواءهم﴾[1].

وكذلك قالوا: ﴿يا شعيب ما نفقه كثيراً مما تقول﴾[2]. قال: ﴿ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم﴾:[3] أي لأفهمهم ما سمعوه. ثم قال: ولو أفهمهم مع هذه الحال التي هم عليها، ﴿لتولوا وهم معرضون﴾[4] فقد فسدت فطرتهم فلم يفهموا ولو فهموا لم يعملوا فنفى عنهم صحة القوة العلمية وصحة القوة العملية وقال: ﴿أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً﴾[5]. وقال: ﴿ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها، ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون﴾[6]. وقال: ﴿ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء صم بكم عمي فهم لا يعقلون﴾[7]. وقال عن المنافقين: ﴿صم بكم عمي فهم لا يرجعون﴾[8].

ومن الناس من يقول: لما لم ينتفعوا بالسمع والبصر والنطق؛ جعلوا صماً بكما عمياً أولما أعرضوا عن السمع والبصر والنطق صاروا كالصم العمي البكم وليس كذلك؛ بل نفس قلوبهم عميت وصمت وبكمت، كما قال الله تعالى: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾[9] «والقلب» هو الملك والأعضاء جنوده وإذا صلح صلح سائر الجسد وإذا فسد فسد سائر الجسد فيبقى يسمع بالأذن الصوت كما تسمع البهائم والمعنى لا يفقهه وإن فقه بعض الفقه لم يفقه فقهاً تاماً فإن الفقه التام يستلزم تأثيره في القلب محبة المحبوب، وبغض المكروه؛ فمتى لم يحصل هذا لم يكن التصور التام حاصلاً فجاز نفيه لأن ما لم

(١) سورة محمد آية ١٦.
(٢) سورة هود آية ٩١.
(٣) سورة الأنفال آية ٢٣.
(٤) سورة الأنفال آية ٢٣.
(٥) سورة الفرقان آية ٤٤.
(٦) سورة الأعراف آية ١٧٩.
(٧) سورة البقرة آية ١٧١.
(٨) سورة البقرة آية ١٨.
(٩) سورة الحج آية ٤٦.

يتم ينفى، كقوله للذي أساء في صلاته؛ «صل فإنك لم تصل»[1]. فنفي الإيمان حيث نفي من هذا الباب.

وقد جمع الله بين وصفهم بوجل القلب إذا ذكر وبزيادة الإيمان إذا سمعوا آياته، قال الضحاك: زادتهم يقيناً وقال الربيع بن أنس: خشية وعن ابن عباس تصديقاً وهكذا قد ذكر الله هذين الأصلين في مواضع، قال تعالى: ﴿**ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ولا يكونوا كالذين أوتو الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثير منهم فاسقون**﴾[2].

و «الخشوع» يتضمن معنيين: أحدهما: التواضع والذل والثاني: السكون والطمأنينة وذلك مستلزم للين القلب المنافي للقسوة، فخشوع القلب يتضمن عبوديته لله وطمأنينته أيضاً ولهذا كان الخشوع في الصلاة يتضمن هذا وهذا: التواضع والسكون. وعن ابن عباس في قوله: ﴿**الذين هم في صلاتهم خاشعون**﴾[3]. قال مخبتون أذلاء وعن الحسن وقتادة: خائفون وعن مقاتل متواضعون وعن علي: الخشوع في القلب وأن تلين للمرء المسلم كنفك، ولا تلتفت يميناً ولا شمالاً: وقال مجاهد: غض البصر وخفض الجناح، وكان الرجل من العلماء إذا قام إلى الصلاة يهاب الرحمن أن يشد بصره أو أن يحدث نفسه بشيء من أمر الدنيا.

وعن عمرو بن دينار: ليس الخشوع الركوع والسجود ولكنه السكون وحب حسن الهيئة في الصلاة وعن ابن سيرين وغيره: كان النبي ﷺ وأصحابه يرفعون أبصارهم في الصلاة إلى السماء وينظرون يميناً وشمالاً حتى نزلت هذه: ﴿**قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون**﴾[4] الآية فجعلوا بعد ذلك أبصارهم حيث يسجدون وما رؤي أحد منهم بعد ذلك ينظر إلا إلى الأرض. وعن عطاء: هو

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان ١٥ والأذان ٩٥ والاستئذان ١٨، ومسلم في الصلاة ٤٥، وأبو داود في الصلاة ١٤٤، والترمذي في المواقيت ١١٠ و الاستئذان ٤، والنسائي في الافتتاح ٧ والتطبيق ١٥، والدارمي في الصلاة ٧٨، وأحمد ٢/٤٣٧.

(٢) سورة الحديد آية ١٦.

(٣) سورة المؤمنون آية ٢.

(٤) سورة المؤمنون آية ١ ـ ٢.

أن لا تعبث بشيء من جسدك وأنت في الصلاة وأبصر النبي ﷺ رجلاً يعبث بلحيته في الصلاة فقال: «لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه».

و «خشوع الجسد» تبع لخشوع القلب، إذا لم يكن الرجل مرائياً يظهر ما ليس في قلبه كما روي: «تعوذوا بالله من خشوع النفاق» وهو أن يري الجسد خاشعاً والقلب خالياً لاهياً فهو سبحانه استبطأ المؤمنين بقوله: ﴿ألم يأن للذين آمنو أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق﴾[1]. فدعاهم إلى خشوع القلب لذكره وما نزل من كتابه ونهاهم أن يكونوا كالذين طال عليهم الأمد فقست قلوبهم وهؤلاء هم الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً.

وكذلك قال في الآية الأخرى؛ ﴿الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله﴾[2]. والذين يخشون ربهم هم الذين إذا ذكر الله تعالى وجلت قلوبهم

فإن قيل: فخشوع القلب لذكر الله وما نزل من الحق واجب قيل: نعم لكن الناس فيه على قسمين: «مقتصد» «وسابق» فالسابقون يختصون بالمستحبات والمقتصدون الأبرار: هم عموم المؤمنين المستحقين للجنة ومن لم يكن من هؤلاء ولا هؤلاء؛ فهو ظالم لنفسه وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع وقلب لا يخشع ونفس لا تشبع ودعاء لا يسمع».

وقد ذم الله «قسوة القلوب» المنافية للخشوع في غير موضع، فقال تعالى: ﴿ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة﴾[3]. قال الزجاج: قست في اللغة: غلظت ويبست وعسيت فقسوة القلب، ذهاب اللين والرحمة والخشوع منه والقاسي والعاسي: الشديد الصلابة وقال ابن قتيبة: قست وعست

---

(١) سورة الحديد آية ١٦.

(٢) سورة الزمر آية ٢٣.

(٣) سورة البقرة آية ٧٤.

وعتت أي يبست. وقوة القلب المحمودة غير قسوته المذمومة، فإنه ينبغي أن يكون قوياً من غير عنف وليناً من غير ضعف[1]. وفي الأثر: «القلوب آنية الله في أرضه، فأحبها إلى الله أصلبها وأرقها وأصفاها». وهذا كاليد فإنها قوية لينة بخلاف ما يقسو من العقب فإنه يابس لا لين فيه، وإن كان فيه قوة وهو سبحانه ذكر وجل القلب من ذكره، ثم ذكر زيادة الإيمان عند تلاوة كتابه علماً وعملاً.

ثم لا بد من التوكل على الله فيما لا يقدر عليه، ومن طاعته فيما يقدر عليه وأصل ذلك «الصلاة» و «الزكاة». فمن قـام بهذه الخمس كما أمر لزم أن يأتي بسائر الواجبات.

بل «الصلاة نفسها» إذا فعلها كما أمر فهي تنهى عن الفحشاء والمنكر كما روي عن ابن مسعود، وابن عباس: «إن في الصلاة منتهى ومزدجراً عن معاصي الله، فمن لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر، لم يزدد بصلاته من الله إلا بعداً»[2]. وقوله؛ «لم يزدد إلا بعداً» إذا كان ما ترك من الواجب منها أعظم مما فعله أبعده ترك الواجب الأكبر من الله أكثر مما قربه فعل الواجب الأقل، وهذا كما في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «تلك صلاة المنافق تلك صلاة المنافق، تلك صلاة المنافق، يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان، قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلا» وقد قال تعالى: **﴿إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم، وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كُسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً﴾**[3].

وفي السنن عن عمار عن النبي ﷺ أنه قال: «إن العبد لينصرف من صلاته ولم يكتب له منها إلا نصفها إلا ثلثها حتى قال: إلا عُشرها». وعن ابن عباس قال:

---

(١) ومن ذلك ما جاء في تفسير ابن كثير حيث قال عن الآية أن الله تعالى يوبخ بني إسرائيل ويقرعهم على ما شاهدوه من آيات الله تعالى وإحيائه الموتى، فهي (قلوبهم) كالحجارة التي لا تلين أبداً، ولهذا نهى الله المؤمنين عن مثل حالهم فقال ﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق...﴾ الآية (ابن كثير ١/ ١٧٠).

(٢) ورد قوله هذا في تفسير قوله تعالى: ﴿إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر..﴾

(٣) سورة النساء آية ١٤٢.

ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها. وهذا وإن لم يؤمر بإعادة الصلاة عند أكثر العلماء لكن يؤمر بأن يأتي من التطوعات بما يجبر نقص فرضه. ومعلوم أن من حافظ على الصلوات بخشوعها الباطن، وأعمالها الظاهرة وكان يخشى الله الخشية التي أمره بها؛ فإنه يأتي بالواجبات ولا يأتي كبيرة، ومن أتى الكبائر ـ مثل الزنا أو السرقة أو شرب الخمر، وغير ذلك ـ فلا بد أن يذهب ما في قلبه من تلك الخشية والخشوع والنور؛ وإن بقي أصل التصديق في قلبه[1]. وهذا من «الإيمان» الذي ينزع منه عند فعل الكبيرة كما قال النبي ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن».

فإن «المتقين» كما وصفهم الله بقوله: ﴿إن الذين اتقوا إذ مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون﴾[2] فإذا طاف بقلوبهم طائف من الشيطان تذكروا، فيبصرون قال سعيد بن جبير: هو الرجل يغضب الغضبة فيذكر الله؛ فيكظم الغيظ. وقال ليث عن مجاهد: هو الرجل يهم بالذنب، فيذكر الله فيدعه والشهوة والغضب مبدأ السيئات، فإذا أبصر رجع ثم قال: (وإخوانهم يمدونهم في الغي ثم لا يقصرون)[3]. أي: وإخوان الشياطين تمدهم الشياطين في الغي ثم لا يقصرون. قال ابن عباس: لا الإنس تقصر عن السيئات ولا الشياطين تمسك عنهم. فإذا لم يبصر بقي قلبه في غي والشيطان يمده في غيه. وإن كان التصديق في قلبه لم يكذب فذلك النور والإبصار وتلك الخشية والخوف يخرج من قلبه. وهذا: كما أن الإنسان يغمض عينيه فلا يرى شيئاً، وإن لم يكن أعمى؛ فكذلك القلب بما يغشاه من رين الذنوب لا يبصر الحق. وإن لم يكن أعمى كعمى الكافر.

وهكذا جاء في الآثار: قال أحمد بن حنبل في كتاب «الإيمان»: حدثنا يحي، عن أشعث عن الحسن، عن النبي ﷺ قال: «ينزع منه الإيمان؛ فإن تاب أعيد إليه» وقال: حدثنا يحيى، عن عوف قال: قال الحسن: «يجانبه الإيمان ما

---

(١) أورد الذهبي حديثاً قال: قال رسول الله ﷺ: «من زنى أو شرب الخمر نزع الله منه الإيمان كما يخلع الإنسان القميص من رأسه» (الكبائر ص ٥٢).

(٢) سورة الأعراف آية ٢٠١.

(٣) سورة الأعراف آية ٢٠٢.

دام كذلك، فإن راجع راجعه الإيمان» وقال أحمد: حدثنا معاوية عن أبي إسحاق عن الأوزاعي، قال: وقد قلت للزهري حين ذكر هذا الحديث - «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» فإنهم يقولون: فإن لم يكن مؤمنا فما هو؟ قال: فأنكر ذلك وكره مسألتي عنه.

وقال أحمد: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال لغلمانه: «من أراد منكم الباءة زوجناه لا يزني منكم زان إلا نزع الله منه نور الإيمان، فإن شاء أن يرده رده، وإن شاء أن يمنعه منعه» وقال أبو داود السجستاني: حدثنا عبد الوهاب بن نجدة حدثنا بقية بن الوليد حدثنا صفوان بن عمرو، عن عبد الله بن ربيعة الحضرمي أنه أخبره عن أبي هريرة أنه كان يقول: «إنما الإيمان كثوب أحدكم يلبسه مرة ويقلعه أخرى» وكذلك رواه باسناده عن عمر، وروي عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً. وفي حديث عن أبي هريرة مرفوع إلى النبي ﷺ: «إذا زنى الزاني خرج منه الإيمان فكان كالظلة، فإذا انقطع رجع إليه الإيمان».

ترك الواجب

وقد جاءت احاديث تنازع الناس في صحتها، مثل قوله: «لا صلاة إلا بوضوء ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»(1). فأما الأول: فهو كقوله «لا صلاة إلا بطهور» وهذا متفق عليه بين المسلمين؛ فإن الطهور واجب في الصلاة، فإنما نفى الصلاة لانتفاء واجب فيها، وأما ذكر اسم الله تعالى على الوضوء ففي وجوبه نزاع معروف وأكثر العلماء لا يوجبونه وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وهو إحدى الروايتين عن أحمد، اختارها الخرقي وأبو محمد وغيرهما والثاني: يجب وهو قول طائفة من أهل العلم وهو الرواية الأخرى عن أحمد إختارها أبو بكر بن عبدالعزيز، والقاضي أبو يعلى وأصحابه. وكذلك قوله: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» رواه الدارقطني، فمن الناس من يضعفه مرفوعاً ويقول: هو من كلام علي رضي الله عنه، ومنهم من يثبته كعبد الحق.

وكذلك قوله: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل» قد رواه أهل السنن وقيل: إن رفعه لم يصح وإنما يصح موقوفاً على ابن عمر أو حفصة فليس لأحد أن يثبت لفظاً عن الرسول مع أنه أريد به نفي الكمال المستحب، فإن صحت هذه الألفاظ دلت قطعاً على وجوب هذه الأمور؛ فإن لم تصح فلا ينقض بها أصل مستقر من الكتاب والسنة وليس لأحد أن يحمل كلام الله ورسوله على وفق مذهبه إن لم يتبين من كلام الله ورسوله ما يدل على مراد الله ورسوله؛ وإلا فأقوال العلماء تابعة لقول

---

(1) أخرجه أبو داود في الطهارة ٤٨، والترمذي في الطهارة ٢٠، وابن ماجة في الطهارة ٤١، والدارمي في الوضوء ٢٥، وأحمد ٢/ ٤١٨، و٣/ ٤١، و٤/ ٧٠، و٥/ ٣٨٢، و٦/ ٣٨٢.

الله تعالى ورسوله ﷺ ليس قول الله ورسوله تابعاً وقوالهم .

فإذا كان في وجوب شيء نزاع بين العلماء ولفظ الشارع قد اطرد في معنى، لم يجز أن ينقض الأصل المعروف من كلام الله ورسوله بقوله فيه نزاع بين العلماء. ولكن من الناس من لا يعرف مذاهب أهل العلم وقد نشأ على قول لا يعرف غيره فيظنه إجماعاً كمن يظن أنه إذا ترك الإنسان الجماعة وصلى وحده برئت ذمته إجماعاً؛ وليس الأمر كذلك بل للعلماء قولان معروفان في إجزاء هذه الصلاة، وفي مذهب أحمد فيها قولان؛ فطائفة من قدماء أصحابه ـ حكاه عنهم القاضي أبو يعلى في شرح المذهب ومن متأخريهم كابن عقيل وغيره ـ يقولون: من صلى المكتوبة وحده من غير عذر يسوغ له ذلك فهو كمن صلى الظهر يوم الجمعة ، فإن أمكنه أن يؤديها في جماعة بعد ذلك فعليه ذلك وإلا باء بإثمة كما يبوء تارك الجمعة باثمة والتوبة معروضة. وهذا قول غير واحد من أهل العلم، وأكثر الآثار المروية عن السلف من الصحابة والتابعين تدل على هذا.

وقد احتجوا بما ثبت عنه ﷺ، أنه قال: «من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذر؛ فلا صلاة له» واجابوا عن حديث التفضيل بأنه في المعذور الذي تباح له الصلاة وحده.

والمقصود هنا أنه ينبغي للمسلم أن يقدر قدر كلام الله ورسوله؛ بل ليس لأحد أن يحمل كلام أحد من الناس إلا على ما عرف أنه أراده، لاعلى ما يحتمله ذلك اللفظ في كلام كل أحد، فإن كثيراً من الناس يتأول النصوص المخالفة لقوله؛ يسلك مسلك من يجعل «التأويل» كأنه ذكر ما يحتمله اللفظ، وقصده به دفع ذلك المحتج عليه بذلك النص وهذا خطأ؛ بل جميع ما قاله الله ورسوله يجب الإيمان به فليس لنا أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض، وليس الاعتناء بمراده في أحد النصين دون الآخر بأولى من العكس، فإذا كان النص الذي وافقه يعتقد أنه اتبع فيه مراد الرسول؛ فكذلك النص الآخر الذي تأوله؛ فيكون أصل مقصوده معرفه ما أراده الرسول بكلامه؛ وهذا هو المقصود بكل ما يجوز من تفسير وتأويل عند من يكون اصطلاحه تغاير معناهما.

والمقصود هنا أن كل ما نفاه الله ورسوله من مسمى أسماء الأمور الواجبة

كـاسم الإيمان، والإسـلام والدين، والصـلاة والصيام، والـطهارة والحـج وغير ذلك؛ فإنما يكون لترك واجب من ذلك المسمى، ومن هذا قوله تعالى: ﴿**فـلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً**﴾[1] فلما نفى الإيمان حتى توجد هذه الغاية، دل على أن هذه الغاية فرض على الناس؛ فمن تركها كان من أهل الوعيد، لم يكن قد أتى بالإيمان الواجب الذي وعد أهله بدخول الجنة بلا عذاب، فإن الله إنما وعد بذلك من فعل ما أمر به، وأمـا من فعل بعض الـواجبات وتـرك بعضها؛ فهـو معرض للوعيد.

ومعلوم باتفاق المسلمين أنه يجب «تحكيم الرسول» في كل ما شجر بين الناس في أمر دينهم ودنياهم في أصول دينهم وفروعه، وعليهم كلهم إذا حكم بشيء أن لا يجدوا في أنفسم حرجاً مما حكم ويسلموا تسليماً. قال تعالى: ﴿**ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الـطاغوت وقـد أمروا أن يكفـروا بـه ويـريـد الشيـطان أن يضلهم ضـلالا بعيداً* وإذا قيل لهم: تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الـرسول؛ رأيت المنـافقين يصدون عنك صدوداً**﴾[2].

وكذلك قوله تعالى: ﴿**ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين**﴾[3]. فإنها متلازمان؛ فكل من شاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، فقد اتبع غير سبيل المؤمنين، وكل من اتبع غير سبيل المؤمنين فقد شاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى. فإن كان يظن أنه متبع سبيل المؤمنين وهـو مخطىء؛ فهو بمنزلة من ظن أنه متبع للرسول وهو مخطىء.

وهذه «الآية» تدل على أن إجماع المؤمنين حجـة من جهة أن مخـالفتهم مستلزمة لمخالفة الرسول، وإن كل ما أجمعوا عليه فلا بد أن يكون فيه نص عن الرسول؛ فكل مسألة يقطع فيها بالإجماع وبانتفاء المنازع من المؤمنين؛ فإنها مما

---

(١) سورة النساء آية ٦٥.

(٢) سورة النساء آية ٦٠ ـ ٦١.

(٣) سورة النساء آية ١١٥.

بين الله فيه الهدى، ومخالف مثل هـذا الإجماع يكفـر كما يكفـر مخالف النص البين[1]. وأما إذا كان يظن الإجماع ولا يقطع به فهنا قد لا يقطع أيضاً بأنها مما تبين فيه الهدى من جهة الرسول، ومخالف مثل هذا الإجماع قد لا يكفر؛ بل قد يكـون ظن الإجماع خـطأ. والصواب في خـلاف هذا القـول، وهذا هـو فصل الخطاب فيما يكفر به من مخالفة الإجماع وما لا يكفر.

ومن جهة إذا وصف الواجب بصفات متلازمة؛ دل على أن كل صفة من تلك الصفات متى ظهرت وجب اتباعها، وهذا مثل «الصراط المستقيم» الذي أمرنا الله بسؤال هدايته؛ فإنه قد وصف بأنه الإسلام، ووصف بأنه اتباع القرآن، ووصف بأنه طاعة الله ورسوله، ووصف بـأنه طريق العبـودية؛ ومعلوم أن كـل إسم من هذه الأسماء يجب اتباع مسماه ومسماها كلها واحد وإن تنوعت صفـاته؛ فـأي صفة ظهرت وجب اتباع مدلولها، فإنه مدلول الأخرى. وكذلك أسماء الله تعالى، وأسماء كتابه، وأسماء رسوله، هي مثل دينه دينه.

وكذلك قوله تعالى. ﴿**واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا**﴾[2] قيـل: حبل الله هو دين الإسلام، وقيل: القرآن، وقيل: عهده وقيل: طاعته وأمره وقيل جماعة المسلمين؛ وكل هذا حق

وكذلك إذا قلنا: الكتاب والسنة والإجماع فمدلول الثلاثة واحد، فإن كل ما في الكتاب فالرسول موافق له، والأمة مجمعة عليـه من حيث الجملة، فليس في المؤمنين إلا من يوجب اتباع الكتاب وكذلك كل ما سنه الرسول ﷺ فالقرآن يأمر باتباعه فيه، والمؤمنون مجمعون على ذلك. وكذلك كل ما أجمع عليه المسلمـون فإنه لا يكون إلا حقاً موافقاً لما في الكتاب والسنة؛ لكن المسلمون يتلقون دينهم كله عن الرسول وأما الرسول فينزل عليه وحي القرآن، ووحي آخر هو الحكمة، كما قال ﷺ «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه»[3].

وقال حسان بن عطية: كان جبريل ينزل على النبي ﷺ بالسنة فيعلمه إياها

---

(١) لم يعتبر النظام والرافضة الإجماع حجة شرعية، فليراجع ذلك في كتب أصول الفقه.

(٢) سورة آل عمران آية ١٠٣.

(٣) أخرجه أبو داود في السنة ٥، وأحمد ٤/ ١٣١.

كما يعلمه القرآن فليس كل ما جاءت به السنة يجب أن يكون مفسراً في القرآن؛ بخلاف ما يقوله أهل الإجماع؛ فإنه لا بد أن يدل عليه الكتاب والسنة، فإن الرسول هو الواسطة بينهم وبين الله في أمره ونهيه وتحليله وتحريمه؛ والمقصود ذكر الإيمان.

ومن هذا الباب قول النبي ﷺ: «لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر»[٢]. وقوله: «آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار»[١]. فإن من علم ما قامت به الأنصار من نصر الله ورسوله من أول الأمر وكان محباً لله ولرسوله؛ أحبهم قطعاً، فيكون حبه لهم علامة الإيمان الذي في قلبه، ومن أبغضهم لم يكن في قلبه الإيمان الذي أوجبه الله عليه.

وكذلك من لم يكن في قلبه بغض ما يبغضه الله ورسوله من المنكر الذي حرمه الله ورسوله من الكفر والفسوق والعصيان؛ لم يكن في قلبه الإيمان الذي أوجبه الله عليه، فإن لم يكن مبغضاً لشيء من المحرمات أصلاً؛ لم يكن معه إيمان أصلاً كما سنبينه إن شاء الله تعالى. وكذلك من لا يحب لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه[٣]؛ لم يكن معه ما أوجبه الله عليه من الإيمان فحيث نفى الله الإيمان عن شخص؛ فلا يكون إلا لنقص ما يجب عليه من الإيمان، ويكون من المعرضين للوعيد، ليس من المستحقين للوعد المطلق.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين* وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون* وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين* أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله؟ بل أولئك هم

(١) أخرجه مسلم في الإيمان ١٣٠، والترمذي في المناقب ٦٥، وأحمد ١/ ٣٠٩، و٢/ ٤١٩، ٥٠١، ٥٢٧، و٣/ ٣٤، ٤٢٩.

(٢) أخرجه مسلم في الإيمان ١٢٧ و١٢٨، والبخاري في الإيمان ١٠، ومناقب الأنصار ٤، والنسائي في الإيمان ١٩، وابن ماجة في المناسك ٧٨.

(٣) يشير بذلك إلى الحديث الصحيح المرفوع ولفظه: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» (صحيح البخاري ١/ ١٠)

الظالمون﴾ إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا: سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون﴾[١].

فهذا حكم اسم الإيمان إذا أطلق في كلام الله ورسوله؛ فإنه يتناول فعل الواجبات، وترك المحرمات، ومن نفى الله ورسوله عنه الإيمان؛ فلا بد أن يكون قد ترك واجباً أو فعل محرماً، فلا يدخل في الإسم الذي يستحق أهله الوعد دون الوعيد؛ بل يكون من أهل الوعيد.

وكذلك قوله تعالى: **﴿حُبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان؛ أولئك هم الراشدون﴾**[٢].

قال محمد بن نصر المروزي: لما كانت المعاصي بعضها كفر، وبعضها ليس بكفر فرق بينها فجعلها ثلاثة أنواع: نوع منها كفر ونوع منها فسوق وليس بكفر ونوع عصيان وليس بكفر ولا فسوق، وأخبر أنه كرهها كلها إلى المؤمنين. ولما كانت الطاعات كلها داخلة في الإيمان وليس فيها شيء خارج عنه لم يفرق بينها فيقول: حبب إليكم الإيمان والفرائض وسائر الطاعات؛ بل أجمل ذلك فقال: **﴿حبب إليكم الإيمان﴾** فدخل في ذلك جميع الطاعات؛ لأنه قد حبب إلى المؤمنين الصلاة والزكاة وسائر الطاعات حب تدين، لأن الله أخبر أنه حبب ذلك إليهم وزينه في قلوبهم لقوله: **﴿حبب إليكم الإيمان﴾** ويكرهون جميع المعاصي؛ الكفر منها والفسوق وسائر المعاصي كراهة تدين لأن الله أخبر: أنه كره ذلك إليهم ومن ذلك قول رسول الله ﷺ **«من سرته حسنته وساءته سيئته؛ فهو مؤمن»**[٣] لأن الله حبب إلى المؤمنين الحسنات وكره إليهم السيئات.

«قلت» وتكريهه جميع المعاصي إليهم يستلزم حب جميع الطاعات، لأن ترك الطاعات معصية، ولأنه لا يترك المعاصي كلها إن لم يتلبس بضدها، فيكون محباً لضدها وهو الطاعة؛ إذ القلب لا بد له من إرادة فإذا كان يكره الشر كله فلا بد أن

---

(١) سورة النور الآيات٤٧ ـ ٥١.

(٢) سورة الحجرات آية ٧.

(٣) أخرجه الترمذي في الفتن ٧، وأحمد ١/ ١٨، ٢٦، و٣/ ٤٤٦.

يريد الخير والمباح بالنية الحسنة يكون خيراً وبالنية السيئة يكون شراً ولا يكون فعل إختياري إلا بإرادة؛ ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح «أحب الأسماء إلى الله: عبد الله وعبد الرحمن وأصدق الأسماء: حارث وهمام وأقبحها: حرب ومرة».

وقوله أصدق الأسماء: حارث وهمام ؛ لأن كل إنسان همام حارث والحارث الكاسب العامل والهمام الكثير الهم - وهو مبدأ الإرادة - وهو حيوان وكل حيوان حساس متحرك بالإرادة، فإذا فعل شيئاً من المباحات؛ فلا بد له من غاية ينتهي إليها قصده. وكل مقصود إما أن يقصد لنفسه، وإما أن يقصد لغيره فإن كان منتهى مقصود ومراده عبادة الله وحده لا شريك له، وهو إلهه الذي يعبده لا يعبد شيئاً سواه، وهو أحب إليه من كل ما سواه؛ فإن إرادته تنتهي إلى إرادته وجه الله، فثياب على مباحاته التي يقصد الاستعانة بها على الطاعة كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «نفقه الرجل على أهله يحتسبها صدقة» وفي «الصحيحين» عنه أنه قال لسعد بن أبي وقاص لما مرض بمكة وعاده - إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا ازددت بها درجة ورفعه، حتى اللقمة ترفعها إلى في ارأتك. وقال معاذ بن جبل لأبي موسى: «إني احتسب نومتي كما احتسب قومتي» وفي الأثر: نوم العالم تسبيح.

وإن كان أصل مقصوده عبادة غير الله؛ لم تكن الطيبات مباحة له، فإن الله أباحها للمؤمنين من عباده؛ بل الكفار وأهل الجرائم والذنوب وأهل الشهوات، يحاسبون يوم القيامة على النعم التي تنعموا بها فلم يذكروه ولم يعبدوه بها، ويقال لهم: ﴿أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها؛ فاليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تستكبرون في الأرض بغير الحق، وبما كنتم تفسقون﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ثم لتسألن يومئذ عن النعيم﴾[2]. أي عن شكره، والكافر لم يشكر على النعيم الذي أنعم الله عليه به فيعاقبه، على ذلك؛ والله إنما أباحها للمؤمنين،

---

(١) سورة الأحقاف آية ٢٠.

(٢) سورة التكاثر آية ٨.

وأمرهم معها بالشكر، كما قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله﴾[1].

وفي «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله ليرضى عن العبد يأكل الأكلة فيحمده عليها، ويشرب الشربة فيحمده عليها». وفي «سنن ابن ماجه» وغيره: «الطاعم الشاكر بمنزلة الصائم الصابر».

وكذلك قال للرسل: ﴿يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً﴾[2] وقال تعالى: ﴿احلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم﴾[3] وقال الخليل: ﴿وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر﴾[4] قال الله تعالى: ﴿ومن كفر فأمتعه قليلاً ثم اضطره إلى عذاب النار وبئس المصير﴾[5]. فالخليل إنما دعا بالطيبات للمؤمنين خاصة، والله إنما أباح بهيمة الأنعام لمن حرم ما حرمه الله من الصيد وهو محرم، والمؤمنون أمرهم أن يأكلوا من الطيبات ويشكروه.

ولهذا ميز سبحانه وتعالى بين خطاب الناس مطلقاً، وخطاب المؤمنين فقال: ﴿يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين * إنما يأمركم بالسوء والفحشاء وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون * وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا: أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون﴾[6]. فإنما أذن للناس أن يأكلوا مما في الأرض بشرطين: أن يكون طيباً، وأن يكون حلالاً. ثم قال: ﴿يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا الله إن كنتم إياه تعبدون * إنما حرم عليكم الميتة

---

(١) سورة البقرة آية ١٧٢.

(٢) سورة المؤمنون آية ٥١.

(٣) سورة الحج آية ٣٠.

(٤) سورة البقرة آية ١٢٦.

(٥) سورة البقرة آية ١٢٦.

(٦) سورة البقرة الآيات ١٦٨ ـ ١٧٠.

والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله﴾[1].

فأذن للمؤمنين في الأكل من الطيبات ولم يشترط الحل، وأخبر أنه لم يحرم عليهم إلا ما ذكره، فما سواه لم يكن محرماً على المؤمنين، ومع هذا فلم يكن أحله بخطابه، بل كان عفواً، كما في الحديث عن سلمان موقوفاً ومرفوعاً: «الحلال ما أحله الله في كتابه، والحرام ما حرمه الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفى عنه».

وأما إذا فعل المؤمن ما ابيح له قاصداً العدول عن الحرام إلى الحلال لحاجته إليه؛ فأنه يثاب على ذلك كما قال النبي ﷺ: «وفي بضع أحدكم صدقة. قالوا يا رسول الله يأتي أحدنا شهوته، ويكون له فيها أجر؟ قال: أرايتم لو وضعها في الحرام كان عليه وزر، فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر[2]». وهذا كقوله في حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يكره أن تؤتي معصيته» رواه أحمد، وابن خزيمة في «صحيحه» وغيرهما.

فأخبر أن الله يحب إتيان رخصه، كما يكره فعل معصيته. وبعض الفقهاء يرويه: «كما يحب أن تؤتي عزائمه». وليس هذا لفظ الحديث؛ وذلك لأن الرخص إنما أباحها الله لحاجة العباد إليها، والمؤمنون يستعينون بها على عبادته؛ فهو يحب الأخذ بها، لأن الكريم يحب قبول إحسانه وفضله؛ كما قال في حديث: «القصر صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته». ولأنه بها تتم عبادته وطاعته. وما لا يحتاج إليه الإنسان من قول وعمل، بل يفعله عبثاً، فهذا عليه لا له، كما في الحديث: كل كلام ابن آدم عليه لا له إلا أمراً بمعروف، أو نهياً عن منكر أو ذكراً لله[3]».

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت». فأمر المؤمن بأحد أمرين: إما قول الخير أو الصمات.

---

(١) سورة البقرة آية ١٧٢ ـ ١٧٣.
(٢) أخرجه مسلم في الزكاة ٥٢، وأبو داود في التطوع ١٢ والأدب ١٦٠، وأحمد ٥/ ١٦٧، ١٦٨.
(٣) انظر الترمذي في الزهد ٦٣، وابن ماجة في الفتن ١٢.

ولهذا كان قول الخير خيراً من السكوت عنه، والسكوت عن الشر خيراً من قوله، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد﴾[1][2].

وقد اختلف «أهل التفسير» هل يكتب جميع أقواله؟ فقال مجاهد وغيره: يكتبان كل شيء حتى أنينه في مرضه. وقال عكرمة لا يكتبان إلا ما يؤجر عليه أو يؤزر. والقرآن يدل على أنهما يكتبان الجميع؛ فإنه قال: ﴿ما يلفظ من قول﴾ نكرة في الشرط مؤكدة بحرف «من»؛ فهذا يعم كل قوله. وأيضاً فكونه يؤجر على قول معين أو يؤزر؛ يحتاج إلى أن يعرف الكاتب ما أمر به وما نهى عنه؛ فلا بد في إثبات معرفة الكاتب بـه إلى نقل. وأيضـاً فهو مأمور، إما بقـول الخير، وإما بالصمات. فإذا عدل عما أمر به من الصمات إلى فضول القول الذي ليس بخير، كان هذا عليه، فإنه يكون مكروهاً، والمكروه ينقصه، ولهذا قال النبي ﷺ: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه[3]». فإذا خاض فيما لا يعنيه؛ نقص من حسن إسلامه فكان هذا عليه، إذا ليس من شرط ما هو عليه، أن يكونه مستحقاً لعذاب جهنم وغضب الله، بل نقص قدره ودرجته عليه.

ولهذا قال تعالى: ﴿لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾[4]. فما يعمل أحد إلا عليه أوله، فإن كان مما أمر به، كان له. وإلا كان عليه ولو أنه ينقص قدره. والنفس طبعها الحركة لا تسكن قط؛ لكن قد عفا الله عما حـدث به المؤمنـون أنفسهم ما لم يتكلموا به أو يعملوا به؛ فإذا عملوا به دخل في الأمر والنهي. فإذا كان الله قد كره إلى المؤمنين جميع المعاصي وهو قد حبب إليهم الإيمان الذي يقتضي جميع الطاعات، إذا لم يعارضه ضد باتفاق الناس؛ فإن المرجئة لا تنازع

---

(١) سورة ق آية ١٨.

(٢) الرقيب: أي ملك يرقب قوله ويكتبه، وقيل الحافظ المتتبع لأمور الإنسان الذي يكتب ما يقوله من خير وشر، فكاتب الخير هو ملك اليمين، وكاتب الشر هو ملك الشمال.

والعتيد: الحاضر المهيأ، والمراد هنا أنه معد للكتابة مهيأ لها. (انظر تفسير فتح القدير ٥/ ٧٥).

(٣) أخرجه الترمذي في الزهد ١١، وابن ماجة في الفتن ١٢، ومالك في حسن الخلق ٣، وأحمد ١/ ٢٠١.

(٤) سورة البقرة آية ٢٨٦.

في أن الإيمان الذي في القلب يدعو إلى فعل الطاعة ويقتضي ذلك، والطاعة من ثمراته ونتائجه، لكنها تنازع، هل يستلزم الطاعة؟ فإنه وإن كان يدعو إلى الطاعة؛ فله معارض من النفس والشيطان، فإذا كان قد كره إلى المؤمنين المعارض، كان المقتضي للطاعة سالماً عن هذا المعارض.

وأيضاً فإذا كرهوا جميع السيئات لم يبق إلا حسنات أو مباحات، والمباحات لم تبح إلا لأهل الإيمان الذين يستعينون بها على الطاعات، وإلا فالله لم يبح قط لأحد شيئاً أن يستعين به على كفر، ولا فسوق، ولا عصيان، ولهذا لعن النبي ﷺ عاصر الخمر ومعتصرها، كما لعن شاربها[1]. والعاصر يعصر عنباً يصير عصيراً يمكن أن ينتفع به في المباح، لكن لما علم أن قصد العاصر أن يجعلها خمراً، لم يكن له أن يعينه بما جنسه مباح على معصية الله، بل لعنه النبي ﷺ على ذلك، لأن الله لم يبح إعانة العاصي على معصيته، ولا أباح له ما يستعين به في المعصية.

والمؤمن قد تصدر منه السيئة فيتوب منها، أو يأتي بحسنات تمحوها، أو يبتلى ببلاء يكفرها عنه ولكن لا بد أن يكون كارهاً لها؛ فإن الله أخبر أنه حبب إلى المؤمنين الإيمان، وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان. فمن لم يكره الثلاثة لم يكن منهم. ولكن «محمد بن نصر» يقول: الفاسق يكرهها تديناً.

فيقال: إن أريد بذلك أنه يعتقد أن دينه حرمها، وهو يحب دينه، وهذه من جملته؛ فهو يكرهها. وإن كان يحب دينه مجملاً، وليس في قلبه كراهة لها؛ كان قد عدم من الإيمان بقدر ذلك، كما في الحديث الصحيح: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان».

وفي الحديث الآخر الذي في الصحيح أيضاً - «صحيح مسلم» - «فمن

(١) يشير إلى الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد ولفظه: «فأتى رسول الله ﷺ المربد فإذا بازقاق على المربد فيها خمر، قال ابن عمر: فدعاني رسول الله ﷺ بالمدية، قال: وما عرفت المدية إلا يومئذ، فأمر بالزقاق فشقت، ثم قال: «لعنت الخمر وشاربها وساقيها وبائعها ومبتاعها وحاملها والمحمولة إليه وعاصرها ومعتصرها وآكل ثمنها» (المسند ٢/ ٧١).

جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان مثقال حبة من خردل».

فعلم أن القلب إذا لم يكن فيه كراهة ما يكرهه الله؛ لم يكن فيه من الإيمان الذي يستحق به الثواب. وقوله: «من الإيمان» أي: من هذا الإيمان، وهو الإيمان المطلق. أي: ليس وراء هذه الثلاث ما هو من الإيمان، ولا قدر حبة خردل، والمعنى: هذا آخر حدود الإيمان، ما بقي بعد هذا من الإيمان شيء؛ ليس مراده أنه من لم يفعل ذلك لم يبق معه من الإيمان شيء؛ بل لفظ الحديث إنما يدل على المعنى الأول.

الفصل الثاني

[الكفر، النفاق، الشرك]

ومن هذا الباب لفظ «الكفر» و «النفاق» فالكفر إذا ذكر مفرداً في وعيد الآخرة، دخل فيه المنافقون، كقوله: ﴿ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين﴾[1]. وقوله: ﴿ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر؛ فقد ضل ضلالاً بعيداً﴾[2]. وقوله: ﴿لا يصلاها إلا الأشقي * الذي كذب وتولى﴾[3] وقوله: ﴿كلما ألقي فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير * قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء، إن أنتم إلا في ضلال كبير﴾[4] وقوله: ﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً، حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها وقال لهم خزنتها ألم يأتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا؟ قالوا: بلى ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين، قيل: ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين﴾[5]. وقوله: ﴿ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو كذب بالحق لما جاءه، أليس في جهنم مثوى للكافرين؟﴾[6].

وأمثال هذه النصوص كثير في القرآن.

فهذه كلها يدخل فيها «المنافقون» الذين هم في الباطن كفار ليس معهم من الإيمان شيء، كما يدخل فيها «الكفار» المظهرون للكفر، بل المنافقون في الدرك الأسفل من النار، كما أخبر الله بذلك في كتابه.

---

(١) سورة المائدة آية ٥.
(٢) سورة النساء آية ١٣٦.
(٣) سورة الليل آية ١٥ - ١٦.
(٤) سورة الملك آية ٨ - ٩.
(٥) سورة الزمر آية ٧١ - ٧٢.
(٦) سورة العنكبوت آية ٦٨.

ثم قد يقرن «الكفر بالنفاق» في مواضع؛ ففي أول البقرة ذكر أربع آيات في صفة المؤمنين، وآيتين في صفة الكافرين، وبضع عشرة آية في صفة المنافقين، فقال تعالى: ﴿إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً﴾[1] وقال: ﴿يوم يقول المنافقون والمنافقات للذين آمنوا انظرونا نقتبس من نوركم قيل ارجعوا وراءكم فالتمسوا نوراً﴾[2] إلى قوله: ﴿فاليوم لا يؤخذ منكم فدية ولا من الذين كفروا مأواكم النار هي مولاكم وبئس المصير﴾[3]. وقال: ﴿يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم﴾[4]. في سورتين، وقال: ﴿ألم تر إلى الذين نافقوا يقولون لإخوانهم الذين كفروا﴾[5]. الآية.

وكذلك لفظ «المشركين» قد يقرن بأهل الكتاب فقط، وقد يقرن بالملل الخمس؛ كما في قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا، إن الله يفصل بينهم يوم القيامة؛ إن الله على كل شيء شهيد﴾[6].

و(الأول) كقوله: ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة﴾[7]. وقوله: ﴿إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها؛ أولئك هم شر البرية﴾[8]. وقوله تعالى: ﴿وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين أأسلمتم، فإن اسلموا فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما عليك البلاغ﴾[9]. وليس أحد بعد مبعث محمد ﷺ إلا من الذين أوتوا الكتاب أو الأميين، وكل أمة لم تكن من الذين أوتوا الكتاب فهم من الأميين؛ كالأميين من العرب ومن الخزر والصقالبة والهند والسودان وغيرهم من الأمم الذين لا كتاب لهم فهؤلاء كلهم أميون، والرسول مبعوث إليهم كما بعث إلى الأميين من العرب.

---

(١) سورة النساء آية ١٤٠.
(٢) سورة الحديد آية ١٣.
(٣) سورة الحديد آية ١٥.
(٤) سورة التوبة آية ٧٣، وسورة التحريم آية ٩.
(٥) سورة الحشر آية ١١.
(٦) سورة الحج آية ١٧.
(٧) سورة البينة آية ١.
(٨) سورة البينة آية ٦.
(٩) سورة آل عمران آية ٢٠.

وقوله: ﴿وقل للذين أوتوا الكتاب﴾ ـ وهو إنما يخاطب الموجودين في زمانه بعد النسخ والتبديل ـ يدل على أن من دان بدين اليهود والنصارى، فهو من الذين أوتوا الكتاب، لا يختص هذا اللفظ بمن كانوا متمسكين به قبل النسخ والتبديل، ولا فرق بين أولادهم وأولاد غيرهم؛ فإن أولادهم إذا كانوا بعد النسخ والتبديل ممن أوتوا الكتاب، فكذلك غيرهم إذا كانوا كلهم كفاراً، وقد جعلهم الذين أوتوا الكتاب بقوله: ﴿وقل للذين أوتوا الكتاب﴾ وهـو لا يخاطب بذلك إلا من بلغته رسالته، لا من مات؛ فدل ذلك على أن قوله: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب﴾[1] يتناول هؤلاء كلهم، كما هو مذهب الجمهور من السلف والخلف، وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة، وهو المنصوص عن أحمد في عامة أجوبته، لم يختلف كلامه إلا في نصارى بني تغلب، وآخر الروايتين عنه: أنهم تباح نساؤهم وذبائحهم، كما هو قول جمهور الصحابة.

وقوله في «الرواية الأخرى»: لا تباح متابعة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، لم يكن لأجل النسب؛ بل لكونهم لم يدخلوا في دين أهل الكتاب إلا فيما يشتهونه من شرب الخمر ونحوه، ولكن بعض التابعين ظن أن ذلك لأجل النسب، كما نقل عن عطاء وقال به الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد، وفرعوا على ذلك فروعاً، كمن كان أحد أبويه كتابياً والآخر ليس بكتابي ونحو ذلك، حتى لا يوجد في طائفة من كتب أصحاب أحمد إلا هذا القول؛ وهو خطأ على مذهبه، مخالف لنصوصه، لم يعلق الحكم بالنسب في مثل هذا البتة كما قـد بسط في موضعه.

ولفظ «المشركين» يذكر مفرداً في مثل قوله: ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾[2] وهل يتناول أهل الكتاب؟ فيـه «قولان» مشهـوران للسلف والخلف. والذين قالوا: بأنها نعم؛ منهم من قال: هي محكمة كابن عمر والجمهور الذين يبيحون نكاح الكتابيات؛ كما ذكـره الله في آية المائدة، وهي متأخرة عن هذه.

---

(١) سورة المائدة آية ٥.

(٢) سورة البقرة آية ٢٢١.

ومنهم من يقول: نسخ منها تحريم نكاح الكتابيـات، ومنهم من يقول: بـل هو مخصوص لم يرد باللفظ العام، وقد أنزل الله تعالى بعد صلح الحديبية قوله: ﴿**ولا تمسكوا بعصم الكوافر**﴾[1]. وهذا قد يقال: إنما نهي عن التمسك بالعصمة من كان متزوجاً كافرة، ولم يكونوا حينئذ متزوجين إلا بمشركة وثنية، فلم يدخل في ذلك الكتابيات.

(١) سورة الممتحنة آية ١٠

الصالح، الشهيد، الصديق

وكذلك لفظ «الصالح» و «الشهيد» و «الصديق»: يذكر مفرداً؛ فيتناول النبيين، قال تعالى في حق الخليل: ﴿وآتيناه أجره في الدنيا وإنه في الآخرة لمن الصالحين﴾[1]. وقال: ﴿وآتيناه في الدنيا حسنة وإنه في الآخرة لمن الصالحين﴾[2]. وقال الخليل: ﴿رب هب لي حكماً والحقني بالصالحين﴾[3]. وقال يوسف: ﴿توفني مسلماً وألحقني بالصالحين﴾[4]. وقال سليمان: ﴿وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾[5]. وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح المتفق على صحته لما كانوا يقولون في آخر صلاتهم: السلام على الله قبل عباده، السلام على فلان فقال لنا رسول الله ﷺ ذات يوم «إن الله هو السلام، فإذا قعد أحدكم في الصلاة؛ فليقل: التحيات لله، والصلوات، والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإذا قالها أصابت كل عبد صالح لله في السماء والأرض». الحديث.

وقد يذكر «الصالح مع غيره» كقوله تعالى: ﴿فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين﴾[6]. قال الزجاج وغيره: الصالح: القائم بحقوق الله وحقوق عباده. ولفظ «الصالح» خلاف الفاسد؛ فإذا أطلق فهو الذي أصلح جميع أمره، فلم يكن فيه شيء من الفساد، فاستوت سريرته

(١) سورة النساء آية ١٠٠.
(٢) سورة النحل آية ١٢٢.
(٣) سورة الشعراء آية ٨٣.
(٤) سورة يوسف آية ١٠١.
(٥) سورة النمل آية ١٩.
(٦) سورة النساء آية ٦٩.

وعلانيته، وأقواله وأعماله على ما يرضي ربه؛ وهذا يتناول النبيين ومن دونهم.

ولفظ «الصديق» قد جعل هنا معطوفاً على النبيين؛ وقد وصف به النبيين، في مثل قوله: ﴿واذكر في الكتاب إبراهيم إنه كان صديقاً نبياً﴾[1] - ﴿واذكر في الكتاب إدريس إنه كان صديقاً نبياً﴾[2].

وكذلك «الشهيد» قد جعل هنا قرين الصديق والصالح، وقد قال: ﴿وجيء بالنبيين والشهداء وقضي بينهم بالحق﴾[3]. ولما قيدت الشهادة على الناس وصفت به الأمة كلها في قوله: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس، ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾[4]. فهذه شهادة مقيدة بالشهادة على الناس، كالشهادة المذكورة في قوله: ﴿لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء﴾[5]. وقوله ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم﴾[6]. وليست هذه الشهادة المطلقة في الآيتين بل ذلك كقوله: ﴿ويتخذ منكم شهداء﴾[7].

---

(١) سورة مريم آية ٤١.
(٢) سورة مريم آية ٥٦.
(٣) سورة الحديد آية ١٩.
(٤) سورة البقرة آية ١٤٣.
(٥) سورة النور آية ١٣.
(٦) سورة البقرة آية ٢٨٢.
(٧) سورة آل عمران آية ١٤٠.

المعصية، الفسوق، الكفر

وكذلك لفظ «المعصية» و «الفسوق» و «الكفر»: فإذا أطلقت المعصية لله ورسوله دخل فيها الكفر والفسوق، كقوله: ﴿ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً﴾[1]. وقال تعالى: ﴿وتلك عاد جحدوا بآيات ربهم وعصوا رسله واتبعوا أمر كل جبار عنيد﴾[2]. فأطلق معصيتهم للرسل بأنهم عصوا هوداً معصية تكذيب لجنس الرسل، فكانت المعصية لجنس الرسل كمعصية من قال: ﴿فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء﴾[3]. ومعصية من كذب وتولى، قال تعالى: ﴿لا يصلاها إلا الأشقى، الذي كذب وتولى﴾[4] أي كذب بالخبر وتولى عن طاعة الأمر، وإنما على الخلق أن يصدقوا الرسل فيما أخبروا ويطيعوهم فيما أمروا. وكذلك قال في فرعون: ﴿فكذب وعصى﴾[5]. وقال عن جنس الكافر: ﴿فلا صدق ولا صلى ولكن كذب وتولى﴾[6]. فالتكذيب للخبر، والتولي عن الأمر، وإنما الإيمان تصديق الرسل فيما أخبروا، وطاعتهم فيما أمروا، ومنه قوله: ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول﴾[7].

ولفظ «التولي» بمعنى التولي عن الطاعة مذكور في مواضع من القرآن، كقوله: ﴿ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون، فإن تطيعوا يؤتكم الله أجراً حسناً، وإن تتولوا كما توليتم من قبل يعذبكم عذاباً أليماً﴾[8].

(١) سورة الجن آية ٢٣.
(٢) سورة هود آية ٥٩.
(٣) سورة الملك آية ٩.
(٤) سورة الليل آية ١٦.
(٥) سورة النازعات آية ٢١.
(٦) سورة القيامة آية ٣١ ـ ٣٢.
(٧) سورة المزمل آية ١٦.
(٨) سورة الفتح آية ١٦.

وذمه في غير موضع من القرآن من تولى؛ دليل على وجوب طاعة الله ورسوله وأن الأمر المطلق يقتضي وجوب الطاعة، وذم المتولي عن الطاعة؛ كما علق الذم بمطلق المعصية في مثل قوله: ﴿فعصى فرعون الرسول﴾. وقد قيل: إن «التأبيد» لم يذكر في القرآن إلا في وعيد الكفار؛ ولهذا قال: ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها، وغضب الله عليه ولعنه، وأعد له عذاباً عظيماً﴾[1].

وقال فيمن يجور في المواريث: ﴿ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين﴾[2]. فهنا قيد المعصية بتعدي حدوده، فلم يذكرها مطلقة؛ وقال: ﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾[3]. فهي معصية خاصة؛ وقال تعالى: ﴿حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون﴾[4] فأخبر عن معصية واقعة معينة، وهي معصية الرماة للنبي ﷺ؛ حيث أمرهم بلزوم ثغرهم وإن رأوا المسلمين قد انتصروا، فعصى من عصى منهم هذا الأمر، وجعل أميرهم يأمرهم لما رأوا الكفار منهزمين، وأقبل من أقبل منهم على المغانم، وكذلك قوله: ﴿وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان﴾[5]، جعل ذلك ثلاث مراتب. وقد قال: ﴿ولا يعصينك في معروف﴾[6]. فقيد المعصية ولهذا فسرت بالنياحة قاله ابن عباس . وروي ذلك مرفوعاً، وكذلك زيد بن أسلم لا يدعن ويلاً ولا يخدشن وجهاً ولا ينشرن شعراً، ولا يشققن ثوباً، وقد قال بعضهم: هو جميع ما يأمرهم به الرسول من شرائع الإسلام وأدلته كما قاله أبو سليمان الدمشقي ولفظ الآية عام أنهن لا يعصينه في معروف، ومعصيته لا تكون إلا في معروف؛ فإنه لا يأمر بمنكر، لكن هذا كما قيل: فيه دلالة على أن طاعة أولي الأمر، إنما تلزم في المعروف كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما الطاعة في المعروف».

فالتقييد في جميع هذا للبيان والإيضاح، لا لإخراج في وصف آخر؛ ولهذا يقول من يقول من النحاة: الصفات في المعارف للتوضيح لا للتخصيص، وفي

---

(١) سورة النساء آية ٩٣.
(٢) سورة النساء آية ١٤.
(٣) سورة طه آية ١٢١.
(٤) سورة آل عمران آية ١٥٢.
(٥) سورة الحجرات آية ٧.
(٦) سورة الممتحنة آية ٩.

النكرات للتخصيص يعني في المعارف التي لا تحتاج إلى تخصيص، كقوله: ﴿سبح اسم ربك الأعلى. الذي خلق فسوى﴾[1]. وقوله: ﴿الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل﴾[2]. وقوله: ﴿الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم﴾[3]. والصفات في النكرات إذا تميزت تكون للتوضيح أيضاً، ومع هذا فقد عطف المعصية على الكفر والفسوق في قوله: ﴿وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان﴾[4]. ومعلوم أن الفاسق عاص أيضاً.

---

(١) أول سورة الأعلى.

(٢) سورة الأعراف آية ١٥٧.

(٣) أول سورة الفاتحة.

(٤) سورة الحجرات آية ٧

الظلم

ومن هذا الباب «ظلم النفس»: فإنه إذا أطلق تناول جميع الذنوب، فإنها ظلم العبد نفسه، قال تعالى: ﴿ذلك من أنباء القرى نقصه عليك، منها قائم وحصيد * وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم، فما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله من شيء لما جاء أمر ربك، وما زادوهم غير تتبيب﴾(١). وقال تعالى: ﴿وإذ قال موسى لقومه: يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل، فتوبوا إلى بارئكم﴾(٢). وقال في قتل النفس: ﴿رب إني ظلمت نفسي فاغفر لي﴾(٣). وقالت بلقيس: ﴿ رب إني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين﴾(٤). وقال آدم عليه السلام: ﴿ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين﴾(٥). ثم قد يقرن ببعض الذنوب، كقوله تعالى: ﴿والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم﴾(٦). وقوله: ﴿ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه، ثم يستغفر الله؛ يجد الله غفوراً رحيماً﴾(٧).

وأما لفظ «الظلم المطلق». فيدخل فيه الكفر وسائر الذنوب، قال تعالى: ﴿أحشروا الذين ظلموا وأزواجهم وما كانوا يعبدون من دون الله فاهدوهم إلى صراط الجحيم؛ وقفوهم إنهم مسؤولون﴾(٨). قال عمر بن الخطاب:

(١) سورة هود آية ١٠٠ - ١٠١.
(٢) سورة البقرة آية ٥٤.
(٣) سورة القصص آية ١٦.
(٤) سورة النمل آية ٤٤.
(٥) سورة الأعراف آية ٢٣.
(٦) سورة آل عمران آية ١٣٥
(٧) سورة النساء آية ١١٠.
(٨) سورة الصافات آية ٢٢.

ونظراؤهم، وهذا ثابت عن عمر، وروي ذلك عنه مرفوعاً. وكذلك قال ابن عباس: وأشباههم، وكذلك قال قتادة والكلبي: كل من عمل بمثل عملهم؛ فأهل الخمر مع أهل الخمر، وأهل الزنا مع أهل الزنا، وعن الضحاك ومقاتل: قرناؤهم من الشياطين، كل كافر معه شيطانه في سلسلة، وهذا كقوله: ﴿وإذا النفوس زوجت﴾[1]. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: الفاجر مع الفاجر، والصالح مع الصالح. قال ابن عباس: وذلك حين يكون الناس أزواجاً ثلاثة. وقال الحسن وقتادة: ألحق كل امريء بشيعته، اليهودي مع اليهود، والنصراني مع النصارى، وقال الربيع بن خيثم: يحشر المرء مع صاحب عمله، وهذا كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ لما قيل له: الرجل يحب القوم ولما يحلق بهم، قال: «المرء مع من أحب». وقال: «الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف»[2].

وزوج الشيء نظيره، وسمي الصنف زوجاً: لتشابه افراده، كقوله: ﴿وأنبتنا فيها من كل زوج كريم﴾[3]. وقال: ﴿ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون﴾[4]. قال غير واحد من المفسرين: صنفين ونوعين مختلفين: السماء والأرض، والشمس والقمر، والليل والنهار، والبر والبحر، والسهل والجبل والشتاء والصيف، والجن والإنس، والكفر والإيمان، والسعادة والشقاوة والحق والباطل، والذكر والأنثى، والنور والظلمة والحلو والمر، وأشباه ذلك ﴿لعلكم تذكرون﴾[5] فتعلمون أن خالق الأزواج واحد. وليس المراد أنه يحشر معهم زوجاتهم مطلقاً؛ فإن المرأة الصالحة قد يكون زوجها فاجراً؛ بل كافراً، كامرأة فرعون. وكذلك الرجل الصالح، قد تكون امرأته فاجرة، بل كافرة، كامرأة نوح ولوط. لكن إذا

---

(١) سورة التكوير آية ٧.

(٢) أخرجه البخاري في الأنبياء ٢، ومسلم في البر ١٠٩، ١٦٠، وأبو داود في الأدب ١٦، وأحمد ٢/ ٢٩٥، ٥٢٧، ٥٣٧.

(٣) سورة لقمان آية ١٠.

(٤) سورة الذاريات آية ٤٩.

(٥) سورة الأنعام آية ١٥٢.

كانت المرأة على دين زوجها، دخلت في عموم الأزواج، ولهذا قال الحسن البصري: وأزواجهم المشركات.

فلا ريب أن هذه الآية تناولت الكفار، كما دل عليه سياق الآية. وقد تقدم كلام المفسرين: أنه يدخل فيها الزناة مع الزناة، وأهل الخمر مع أهل الخمر، وكذلك الأثر المروي: «إذا كان يوم القيامة قيل: أين الظلمة وأعوانهم؟ - أو قال: وأشباههم - فيجمعون في توابيت من نار ثم يقذف بهم في النار». وقد قال غير واحد من السلف: أعوان الظلمة من أعانهم، ولو أنهم لاق لهم دواة أو برى لهم قلماً، ومنهم من كان يقول: بل من يغسل ثيابهم من أعوانهم. وأعوانهم: هم من أزواجهم المذكورين في الآية؛ فإن المعين على البر والتقوى من أهل ذلك. والمعين على الإثم والعدوان من أهل ذلك.

قال تعالى: **﴿من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها، ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها﴾**[1] والشافع الذي يعين غيره، فيصير معه شفعاً بعد أن كان وتراً؛ ولهذا فسرت «الشفاعة الحسنة» بإعانة المؤمنين على الجهاد، و «الشفاعة السيئة» بإعانة الكفار على قتال المؤمنين، كما ذكر ذلك ابن جرير، وأبو سليمان.

وفسرت «الشفاعة الحسنة» بشفاعة الإنسان للإنسان ليجتلب له نفعاً، أو يخلصه من بلاء، كما قال الحسن ومجاهد، وقتادة وابن زيد؛ فالشفاعة الحسنة إعانة على خير يحبه الله ورسوله، من نفع من يستحق النفع ودفع الضر عمن يستحق دفع الضرر عنه. و «الشفاعة السيئة» إعانته على ما يكرهه الله ورسوله، كالشفاعة التي فيها ظلم الإنسان، أو منع الإحسان الذي يستحقه، وفسرت الشفاعة الحسنة بالدعاء للمؤمنين، والسيئة بالدعاء عليهم، وفسرت الشفاعة الحسنة بالإصلاح بين اثنين، وكل هذا صحيح. فالشافع زوج المشفوع له إذ المشفوع عنده من الخلق إما أن يعينه على بر وتقوى، وإما أن يعينه على إثم وعدوان، وكان النبي ﷺ إذا أتاه طالب حاجة قال لأصحابه: «اشفعوا تؤجروا ويقضي الله على لسان نبيه ما شاء»[2].

---

(١) سورة النساء آية ٨٥.

(٢) أخرجه البخاري في الزكاة ٢١، والأدب ٣٦ و ٣٧ والتوحيد ٣١، ومسلم في البر ١٤٥، وأبو داود في=

وتمام الكلام يبين أن الآية ـ وإن تناولت الظالم الذي ظلم بكفره ـ فهي أيضاً متناولة ما دون ذلك، وإن قيل فيها: ﴿وما كانوا يعبدون﴾ فقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد القطيفة تعس عبد الخميصة، تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش». وثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «ما من صاحب كنز إلا جعل له كنزه يوم القيامة شجاعاً أقرع يأخذ بلهزمته أنا مالك، أنا كنزك». وفي لفظ: «ألا مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع يفر منه وهو يتبعه، حتى يطوقه في عنقه».

وقد ثبت في «الصحيح» وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا أحمي عليه في نار جهنم، فيجعل صفائح فيكوى بها جبينه وجنباه حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون، ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار». وفي حديث أبي ذر: «بشر الكانزين برضف يحمى عليها في نار جهنم، فتوضع على حلمة ثدي أحدهم حتى يخرج من نغض كتفيه، ويوضع على نغض كتفيه، حتى يخرج من حلمة ثدييه، يتزلزل وتكوي الجباه والجنوب والظهور حتى يلتقي الحر في أجوافهم»[1]. وهذا كما في القرآن، ويدل على أنه بعد دخول النار، فيكون هذا لمن دخل النار ممن فعل به ذلك أولاً في الموقف. فهذا الظالم لما منع الزكاة يحشر مع أشباهه وماله الذي صار عبداً له من دون الله، فيعذب به، وإن لم يكن هذا من أهل الشرك الأكبر الذين يخلدون في النار. ولهذا قال في آخر الحديث: «ثم يرى سبيله إما إلى الجنة، وإما إلى النار»، فهذا بعد تعذيبه خمسين ألف سنة مما تعدون، ثم يدخل الجنة.

وقد قال النبي ﷺ: «الشرك في هذه الأمة اخفى من دبيب النمل»[2] قال ابن عباس وأصحابه: كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق. وكذلك قال أهل السنة كأحمد بن حنبل وغيره، كما سنذكره ـ إن شاء الله ـ. وقد قال الله

= الأدب ١١٧، و الترمذي في العلم ١٤، والنسائي في الزكاة ٦٥، وأحمد ٤/ ٤٠٠، ٤٠٩.

(١) أخرجه البخاري في الزكاة ٤، ومسلم في الزكاة ٣٤ و ٣٥، وأحمد ٥/ ١٦٩.

(٢) أخرجه أحمد ٤/٤٠٣.

تعالى: و﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون﴾(1). وفي حديث عدي بن حاتم ـ وهو حديث حسن طويل رواه أحمد والترمذي وغيرهما ـ وكان قد قدم على النبي ﷺ، وهو نصراني فسمعه يقرأ هذه الآية، قال: فقلت له إنا لسنا نعبدهم، قال: «أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم الله فتحلونه؟!» قال: فقلت: بلى. قال: «فتلك عبادتهم». وكذلك قال أبو البختري: أما إنهم لم يصلوا لهم، ولو أمروهم أن يعبدوهم من دون الله ما أطاعوهم، ولكن أمروهم فجعلوا حلال الله حرامه وحرامه حلاله؛ فأطاعوهم فكانت تلك الربوبية.

وقال الربيع بن أنس: قلت لأبي العالية: كيف كانت تلك الربوبية في بني إسرائيل؟ قال: كانت الربوبية أنهم وجدوا في كتاب الله ما أمروا به ونهوا عنه فقالوا: لن نسبق أحبارنا بشيء؛ فما أمرونا به ائتمرنا، وما نهونا عنه انتهينا لقولهم: فاستنصحوا الرجال، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم، فقد بين النبي ﷺ أن عبادتهم إياهم كانت في تحليل الحرام وتحريم الحلال، لا أنهم صلوا لهم، وصاموا لهم، ودعوهم من دون الله فهذه عبادة للرجال، وتلك عبادة للأموال، وقد بينها النبي ﷺ وقد ذكر الله أن ذلك شرك بقوله: ﴿لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون﴾(2). فهذا من الظلم الذي يدخل في قوله: ﴿احشروا الذين ظلموا وأزواجهم وما كانوا يعبدون من دون الله﴾(3). فإن هؤلاء والذين أمروهم بهذا هم جميعاً معذبون، وقال: ﴿إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون﴾(4). وإنما يخرج من هذا من عُبد مع كراهته لأن يعبد ويطاع في معصية الله، فهم الذين سبقت لهم الحسنى، كالمسيح والعزير وغيرهما، فأولئك ﴿مبعدون﴾(5).

وأما من رضي بأن يعبد ويطاع في معصية الله، فهو مستحق للوعيد، ولو لم

---

(1) سورة التوبة آية ٣١.

(2) سورة التوبة آية ٣١.

(3) سورة الصافات آية ٢٢.

(4) سورة الأنبياء آية ٩٨.

(5) سورة الأنبياء آية ١٠١.

يأمر بذلك، فكيف إذا أمر؟ وكذلك من أمر غيره بأن يعبد غير الله، وهذا من «أزواجهم» فإن «أزواجهم» . يكونون رؤساء لهم، وقد يكونون أتباعاً، وهم أزواج وأشباه لتشابههم في الدين، وسياق الآية يدل على ذلك، فإنه سبحانه قال: ﴿أحشروا الذين ظلموا وأزواجهم وما كانوا يعبدون من دون الله، فاهدوهم إلى صراط الجحيم﴾[1]. قال ابن عباس: دلوهم. وقال الضحاك مثله، وقال ابن كيسان: قدموهم. والمعنى: قودوهم كما يقود الهادي لمن يهديه، ولهذا تسمى الأعناق الهوادي، لأنها تقود سائر البدن، وتسمى أوائل الوحش الهوادي.

وقوله في سياق الآية: ﴿إنهم كانوا إذا قيل لهم: لا إله إلا الله، يستكبرون﴾[2] ولا ريب أنها تتناول «الشركين»: الأصغر والأكبر، وتتناول أيضاً من استكبر عما أمره الله به من طاعته؛ فإن ذلك من تحقيق قول لا إله إلا الله، فإن الإله هو المستحق للعبادة، فكل ما يعبد به الله فهو من تمام تأله العباد له فمن استكبر عن بعض عبادته سامعاً مطيعاً في ذلك لغيره؛ لم يحقق قول: لا إله إلا الله في هذا المقام.

وهؤلاء الذين اتخذوا احبارهم ورهبانهم أرباباً ـ حيث اطاعوهم في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله، يكونون على وجهين:

أحدهما: أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيتبعوهم على التبديل، فيعتقدون تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله اتباعاً لرؤسائهم، مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل، فهذا كفر وقد جعله الله ورسوله شركاً ـ وإن لم يكونوا يصلون لهم ويسجدون لهم ـ فكان من اتبع غيره في خلاف الدين مع علمه أنه خلاف الدين، واعتقد ما قاله ذلك، دون ما قاله الله ورسوله؛ مشركاً مثل هؤلاء.

و الثاني: أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال وتحليل الحرام ثابتاً، لكنهم أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاص؛ فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب، كما ثبت في

---

(١) سورة الصافات آية ٢٢.

(٢) سورة الصافات آية ٣٥.

«الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما الطاعة في المعروف» وقال: «على المسلم السمع والطاعة فيما أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية»[1]. وقال: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»[2]. وقال: «من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه»[3].

ثم ذلك المحرم للحلال والمحلل للحرام إن كان مجتهداً قصده اتباع الرسول لكن خفي عليه الحق في نفس الأمر، وقد اتقى الله ما استطاع، فهذا لا يؤاخذه الله بخطئه، بل يثيبه على اجتهاده الذي أطاع به ربه. ولكن من علم أن هذا خطأ فيما جاء به الرسول ثم اتبعه على خطئه، وعدل عن قول الرسول، فهذا له نصيب من هذا الشرك الذي ذمه الله، لا سيما إن اتبع في ذلك هواه، ونصره باللسان واليد، مع علمه، بأنه مخالف للرسول، فهذا شرك يستحق صاحبه العقوبة عليه.

ولهذا اتفق العلماء على أنه إذا عرف الحق لا يجوز له تقليد أحد في خلافه، وإنما تنازعوا في جواز التقليد للقادر على الاستدلال، وإن كان عاجزاً عن إظهار الحق الذي يعلمه، فهذا يكون كمن عرف أن دين الإسلام حق وهو بين النصارى، فإذا فعل ما يقدر عليه من الحق؛ لا يؤاخذ بما عجز عنه، وهؤلاء كالنجاشي وغيره. وقد أنزل الله في هؤلاء آيات من كتابه كقوله تعالى: **﴿وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل إليكم وما أنزل إليهم﴾**[4]. وقوله: **﴿ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون﴾**[5]. وقوله: **﴿وإذا سمعوا ما أنزل إلى**

---

(١) أنظره بألفاظ متعددة في البخاري في الأحكام ٤، والجهاد ١٠٨، ومسلم في الإمارة ٣٨، وأبو داود في الجهاد ٧٨، والترمذي في الجهاد ٢٩، والنسائي في البيعة ٣٤، وابن ماجة في الجهاد ٤٠، وأحمد ٢/ ١٧، ١٤٢.

(٢) أنظره بألفاظ متعددة في البخاري في الآحاد ١، ومسلم في الإمارة ٣٩، وأبو داود في الجهاد ٨٧، والنسائي في البيعة ٣٤، وابن ماجة في الجهاد ٤٠، وأحمد ١/ ٩٤، ٤٠٩، و٤/ ٤٢٦، و٥/ ٦٦.

(٣) أخرجه ابن ماجة في الجهاد ٤٠، وأحمد ٣/ ٦٧.

(٤) سورة آل عمران آية ١٩٩.

(٥) سورة الأعراف آية ١٥٩.

الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق﴾[1].

وأما إن كان المتبع للمجتهد عاجزاً عن معرفة الحق على التفصيل، وقد فعل ما يقدر عليه مثله من الاجتهاد في التقليد؛ فهذا لا يؤاخذ إن أخطأ، كما في القبلة. وأما إن قلد شخصاً دون نظيره بمجرد هواه، ونصره بيده ولسانه من غير علم أن معه الحق؛ فهذا من أهل الجاهلية، وإن كان متبوعه مصيباً؛ لم يكن عمله صالحاً. وإن كان متبوعه مخطئاً؛ كان آثماً، كمن قال في القرآن برأيه؛ فإن أصاب فقد أخطأ، وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار. وهؤلاء من جنس مانع الزكاة الذي تقدم فيه الوعيد، ومن جنس عبد الدينار والدرهم والقطيفة والخميصة. فإن ذلك لما أحب المال حبآمنعه عن عبادة الله وطاعته، صار عبداً له. وكذلك هؤلاء؛ فيكون فيه شرك أصغر، ولهم من الوعيد بحسب ذلك. وفي الحديث: «إن يسير الرياء شرك». وهذا مبسوط عند النصوص التي فيها إطلاق الكفر والشرك على كثير من الذنوب.

والمقصود هنا أن الظلم المطلق يتناول الكفر، ولا يختص بالكفر؛ بل يتناول ما دونه أيضاً، وكل بحسبه كلفظ «الذنب» «والخطيئة» «والمعصية». فإن هذا يتناول الكفر والفسوق والعصيان، كما في «الصحيحين» عن عبد الله بن مسعود قال: قلت يا رسول الله أي الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خَلَقَكَ». قلت: ثم أي؟ قال: «ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك». قلت: ثم أي؟ قال: «ثم أن تزاني بحليلة جارك». فأنزل الله تعالى: **﴿والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون، ومن يفعل ذلك يلق أثاماً، يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً * إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً؛ فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً * ومن تاب وعمل صالحاً فإنه يتوب إلى الله متاباً﴾**[2].

فهذا الوعيد بتمامه على الثلاثة، ولكل عمل قسط منه؛ فلو أشرك ولم يقتل

---

(١) سورة المائدة آية ٨٣.

(٢) سورة الفرقان الآيات ٦٨ ـ ٧١.

ولم يزن؛ كان عذابه دون ذلك. ولو زنى وقتل ولم يشرك، كان له من هذا العذاب نصيب، كما في قوله: ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه واعد له عذاباً عظيماً﴾[1]. ولم يذكر: ﴿أبداً﴾. وقد قيل: إن لفظ «التأبيد» لم يجيء إلا مع الكفر، وقال الله تعالى: ﴿ويوم يعض الظالم على يديه يقول: يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلاً * يا ويلتى ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً * لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولاً﴾[2]. فلا ريب أن هذا يتناول الكافر الذي لم يؤمن بالرسول. وسبب نزول الآية كان في ذلك[3]، فإن «الظلم المطلق» يتناول ذلك ويتناول ما دونه بحسبه.

فمن خالّ مخلوقاً في خلاف أمر الله ورسوله؛ كان له من هذا الوعيد نصيب كما قال تعالى: ﴿الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين﴾[4]. وقال

---

(١) سورة النساء آية ٩٣.

(٢) سورة الفرقان الآيات ٢٧ ـ ٢٩.

(٣) مما ورد في سبب نزول الآية ما ننقله عن فتح القدير للشوكاني قوله: «عن ابن عباس: أن أبا معيط كان يجلس مع النبي ﷺ بمكة لا يؤذيه، وكان رجلاً حليماً، وكان بقية قريش إذا جلسوا معه آذوه، وكان لأبي معيط خليل غائب عنه بالشام، فقالت قريش: صبأ أبو معيط، وقدم خليله من الشام ليلاً فقال لامرأته: ما فعل محمد مما كان عليه؟ فقالت: أشد ما كان أمراً، ما فعل خليلي أبو معيط؟ فقالت: صبأ، فبات بليلة سوء، فلما أصبح أتاه أبو معيط فحياه، فلم يرد عليه التحية، فقال: ما لك لا ترد علي تحيتي؟ فقال: كيف أرد عليك تحيتك وقد صبوت؟ قال: أوقد فعلتها قريش؟ قال: نعم، قال: فما يبرىء صدورهم إن أنا فعلته؟ قال: تأتيه في مجلسه فتبزق في وجهه وتشتمه بأخبث ما تعلم من الشتم، ففعل فلم يرد رسول الله ﷺ على أن مسح وجهه من البزاق، ثم التفت إليه فقال: إن وجدتك خارجاً من جبال مكة اضرب عنقك صبراً، فلما كان يوم بدر وخرج أصحابه أبى أن يخرج، فقال له أصحابه. أخرج معنا، قال: وعدني هذا الرجل إن وجدني خارجاً من جبال مكة أن يضرب عنقي صبراً، فقالوا: لك جمل أحمر لا يدرك، فلو كانت الهزيمة طرت عليه فخرج معهم، فلما هزم الله المشركين وحمل بـه جمله في جدود من الأرض، فأخذه رسول الله ﷺ أسيراً في سبعين من قريش، وقدم إليه أبو معيط فقال: أتقتلني من بين هؤلاء؟ قال: نعم بما بزقت في وجهي، فأنزل الله في أبي معيط ﴿ويوم يعض الظالم على يديه﴾ إلى قوله ﴿وكان الشيطان للإنسان خذولاً﴾. (٤/ ٧٤).

(٤) سورة الزخرف آية ٦٧.

تعالى: ﴿إذ تبرأ الذين اتُّبِعوا من الذين اتَّبَعوا ورأوا العذاب وتقطَّعت بهم الأسباب﴾[1].

قال الفضيل بن عياض: حدثنا الليث عن مجاهد: هي المودات التي كانت بينهم لغير الله. فإن «المخالة» تحاب وتواد؛ ولهذا قال: «المرء على دين خليله»[2]، فإن المتحابين يحب أحدهما ما يحب الآخر بحسب الحب، فإذا اتبع أحدهما صاحبه على محبته ما يبغضه الله ورسوله؛ نقص من دينهما بحسب ذلك إلى أن ينتهي إلى الشرك الأكبر، قال تعالى: ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله انداداً يحبونهم كحب الله، والذين آمنوا أشد حباً لله﴾[3].

والذين قدموا محبة المال الذي كنزوه، والمخلوق الذي اتبعوه، على محبة الله ورسوله، كان فيهم من الظلم والشرك بحسب ذلك، فلهذا ألزمهم محبوبهم، كما في الحديث «الصحيح» يقول: «ليذهب كل قوم إلى ما كانوا يعبدون: فمن كان يعبد الشمس الشمس، ومن كان يعبد القمر القمر، ومن كان يعبد الطواغيت الطواغيت، ويمثل للنصارى المسيح، ولليهود عزير. فيتبع كل قوم ما كانوا يعبدون وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها» كما سيأتي هذا الحديث ـ إن شاء الله ـ فهؤلاء «أهل الشرك الأكبر».

وأما «عبيد المال» الذين كنزوه، وعبيد الرجال الذين اطاعوهم في معاصي الله فأولئك يعذبون عذاباً دون عذاب أولئك المشركين؛ إما في عرصات القيامة، وإما في جهنم، ومن أحب شيئاً دون الله عذب به، وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة، والكافرون هم الظالمون﴾[4]. «فالكفر المطلق» هو الظلم المطلق؛ ولهذا لا شفيع لأهله يوم القيامة كما نفى الشفاعة في هذه الآية، وفي قوله: ﴿وأنذرهم يوم الآزفة إذا القلوب لدى الحناجر كاظمين * ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع،

---

(١) سورة البقرة آية ١٦٦.

(٢) قال العجلوني: «رواه أبو داود والترمذي وحسنه، والبيهقي والقضاعي عن أبي هريرة رفعه، وتساهل ابن الجوزي فأورده في الموضوعات» (كشف الخفاء ٢/٢٦٣).

(٣) سورة البقرة آية ١٦٥.

(٤) سورة البقرة آية ٢٥٤.

يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور﴾[1].

وكذلك «مشركوا العرب» كانوا متفقين على أن أربابهم لم تشارك الله في خلق السموات والأرض، بل كانوا مقرين بأن الله وحده خلق السموات والأرض وما بينهما، كما أخبر الله عنهم بذلك في غير آية كقوله تعالى؛ **﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض وسخر الشمس والقمر ليقولن الله: فأني يؤفكون * الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له إن الله بكل شيء عليم. ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض من بعد موتها ليقولن: الله، قل الحمد لله بل أكثرهم لا يعقلون﴾**[2] وهذه الصفات من كلام الله تعالى؛ ليست من تمام جوابهم، وقال تعالى: **﴿قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون، سيقولون لله قل أفلا تذكرون * قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم، سيقولون لله﴾**[3] الآيات. وكذلك قوله: **﴿آلله خير أما يشركون؟ * أمن خلق السموات والأرض وأنزل لكم من السماء ماء فأنبتنا به حدائق ذات بهجة ما كان لكم أن تنبتوا شجرها أإله مع الله؟ بل هم قوم يعدلون * أم من جعل الأرض قراراً وجعل خلالها أنهاراً وجعل لها رواسي وجعل بين البحرين حاجزاً أ إله مع الله؟!!﴾**[4].
أي: أإله مع الله فعل هذا؟ وهذا استفهام إنكار، وهم مقرون بأنه لم يفعل هذا إله آخر مع الله. ومن قال من المفسرين إن المراد: هل مع إله آخر؟ فقد غلط؛ وقال تعالى: **﴿قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير، ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له﴾**[5] فنفى عما سواه كل ما يتعلق به المشركون، فنفى أن يكون لغيره ملك أو قسط من الملك، أو يكون عوناً لله ولم يبق إلا الشفاعة؛ فبين أنها لا تنفع إلا لمن أذن له الرب، كما قال تعالى: **﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾**[6] وقال تعالى عن الملائكة: **﴿ولا يشفعون إلا لمن ارتضى﴾**[7]. وقال:

---

(١) سورة غافر آية ١٨ ـ ١٩.
(٢) سورة العنكبوت آية ٦١ ـ ٦٢.
(٣) سورة المؤمنون آية ٨٥ ـ ٨٦.
(٤) سورة النمل آية ٥٩ ـ ٦١.
(٥) سورة سبأ آية ٢٢.
(٦) سورة البقرة آية ٢٥٥.
(٧) سورة الأنبياء آية ٢٨.

﴿وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئاً إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى﴾[1].

فهذه «الشفاعة» التي يظنها المشركون؛ هي منتفية يوم القيامة كما نفاها القرآن. وأما ما أخبر به النبي ﷺ أنه يكون. فأخبر أنه: «يأتي فيسجد لربه ويحمده لا يبدأ بالشفاعة أولاً. فإذا سجد وحمد ربه بمحامد يفتحها عليه؛ يقال له: أي محمد! ارفع رأسك، وقل تسمع، وسل تعط، واشفع تشفع. فيقول: أي رب أمتي! فيحد له حداً فيدخلهم الجنة»[2]. وكذلك في الثانية وكذلك في الثالثة، وقال له أبو هريرة: من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال: «من قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه»[3]. فتلك «الشفاعة» هي لأهل الإخلاص بإذن الله، ليست لمن أشرك بالله، ولا تكون إلا بإذن الله. وحقيقته أن الله هو الذي يتفضل على أهل الإخلاص والتوحيد، فيغفر لهم بواسطة دعاء الشافع الذي أذن له أن يشفع ليكرمه بذلك، وينال به المقام المحمود الذي يغبطه به الأولون والآخرون ﷺ، كما كان في الدنيا يستسقي لهم ويدعو لهم، وتلك شفاعة منه لهم فكان الله يجيب دعاءه وشفاعته.

وإذا كان كذلك **فالظلم ثلاثة أنواع**: فالظلم الذي هو شرك لا شفاعة فيه، وظلم الناس بعضهم بعضاً لا بد فيه من إعطاء المظلوم حقه؛ لا يسقط حق المظلوم لا بشفاعة ولا غيرها، ولكن قد يعطي المظلوم من الظالم، كما قد يغفر لظالم نفسه بالشفاعة. فالظالم المطلق ما له من شفيع مطاع، وأما الموحد فلم يكن ظالماً مطلقاً، بل هو موحد مع ظلمه لنفسه، وهذا إنما نفعه في الحقيقة إخلاصه لله، فبه صار من أهل الشفاعة.

ومقصود القرآن بنفي الشفاعة نفي الشرك، وهو: أن أحداً لا يعبد إلا الله ولا

---

(١) سورة النجم آية ٢٦.

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد ١٩ و ٢٤ والرقاق ٥١ والأنبياء ٣، ومسلم في الإيمان ٣٢٢، والترمذي في القيامة ١٥، وابن ماجة في الزهد ٣٧، والدارمي في المقدمة ٨، وأحمد ١/ ٥، ٢٨٢، و ٢/ ٣٦، و ٣/ ١١٦.

(٣) أخرجه البخاري في العلم ٣٣، والرقاق ٥١، وأحمد ٢/ ٣٧٣.

يدعو غيره، ولا يسأل غيره، ولا يتوكل على غيره لا في شفاعة، ولا غيرها؛ فليس له أن يتوكل على أحد في أن يرزقه، وإن كان الله يأتيه برزقه بأسباب.

كذلك ليس له أن يتوكل على غير الله في أن يغفر له ويرحمه في الآخرة، وإن كان الله يغفر له ويرحمه بأسباب من شفاعة وغيرها، فالشفاعة التي نفاها القرآن مطلقاً، ما كان فيها شرك وتلك منتفية مطلقاً، ولهذا أثبت الشفاعة بإذنه في مواضع، وتلك قد بين الرسول ﷺ أنها لا تكون إلا لأهل التوحيد والإخلاص، فهي من التوحيد ومستحقها أهل التوحيد.

وأما «الظلم المقيد» فقد يختص بظلم الإنسان نفسه، وظلم الناس بعضهم بعضاً، كقول آدم عليه السلام وحواء: ﴿ربنا ظلمنا أنفسنا﴾[1]. وقول موسى: ﴿رب إني ظلمت نفسي﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم﴾[3]. لكن قول آدم وموسى إخبار عن واقع لا عموم فيه، وذلك قد عرف ولله الحمد أنه ليس كفراً.

وأما قوله: ﴿والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم﴾[3] فهو نكرة في سياق الشرط، يعم كل ما فيه ظلم الإنسان نفسه؛ وهو إذا أشرك ثم تاب، تاب الله عليه. وقد تقدم أن ظلم الإنسان لنفسه يدخل فيه كل ذنب كبير أو صغير مع الإطلاق، وقال تعالى ﴿ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا، فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد، ومنهم سابق بالخيرات﴾[4]. فهذا ظلم لنفسه مقرون بغيره؛ فلا يدخل فيه الشرك الأكبر. وفي «الصحيحين» عن ابن مسعود أنه لما أنزلت هذه الآية: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾[5] شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ وقالوا: أينا لم يظلم نفسه؟ فقال النبي ﷺ: «إنما هو الشرك؛ ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح: ﴿إن الشرك لظلم عظيم﴾[6].

والذين شق ذلك عليهم ظنوا: أن الظلم المشروط هو ظلم العبد نفسه، وأنه

---

(١) سورة الأعراف آية ٢٣.
(٢) سورة النمل آية ٤٤
(٣) سورة آل عمران آية ١٣٥.
(٤) سورة فاطر آية ٣٢.
(٥) سورة الأنعام آية ٨٢.
(٦) سورة لقمان آية ١٣.

لا يكون الأمن والاهتداء إلا لمن لم يظلم نفسه؛ فشق ذلك عليهم، فبين النبي ﷺ لهم ما دلهم على أن الشرك ظلم في كتاب الله تعالى. وحينئذ فلا يحصل الأمن والاهتداء إلا لمن لم يلبس إيمانه بهذا الظلم، ومن لم يلبس إيمانه به كان من أهل الأمن والاهتداء. كما كان من أهل الاصطفاء في قوله: ﴿ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا﴾[1]. إلى قوله ﴿جنات عدن يدخلونها﴾[2]. وهذا لا ينفي أن يؤاخذ أحدهم بظلم نفسه إذا لم يتب.

وقد سأل أبو بكر النبي ﷺ عن ذلك فقال: يا رسول الله! وأينا لم يعمل سوءاً؟ فقال: «يا أبا بكر! ألست تنصب، ألست تحزن، ألست تصيبك اللأواء؟ فذلك ما تجزون به»[3] فبين أن المؤمن الذي إذا تاب دخل الجنة، قد يجزي بسيئاته في الدنيا بالمصائب التي تصيبه، كما في «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «مثل المؤمن كمثل الخامة من الزرع تفيئها الرياح، تقومها تارة وتمليها أخرى، ومثل المنافق كمثل شجرة الأرز لا تزال ثابتة على أصلها حتى يكون انجعافها مرة واحدة». وفي «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب، ولا هم ولا حزن ولا غم ولا أذى، حتى الشوكة يشاكها، إلا كفر الله بها من خطاياه»، وفي حديث سعد بن أبي وقاص، قلت: يا رسول الله! أي الناس اشد بلاء! قال: «الأنبياء، ثم الصالحون، ثم الأمثل فالأمثل؛ يبتلى الرجل على حسب دينه، فإن كان في دينه صلاة، زيد في بلائه، وإن كان في دينه رقة؛ خفف عنه ولا يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشي على الأرض وليس عليه خطيئة» رواه أحمد والترمذي وغيرهما.

فمن سلم من أجناس الظلم الثلاثة؛ كان له الأمن التام، والاهتداء التام، ومن لم يسلم من ظلمه نفسه؛ كان له الأمن والاهتداء مطلقاً، بمعنى أنه لا بد أن

---

(١) سورة فاطر آية ٣٢.

(٢) سورة فاطر آية ٣٣.

(٣) أخرجه الإمام أحمد بلفظ: «قال أبو بكر يا رسول الله كيف الصلاح بعد هذه الآية؟ قال: يرحمك الله يا أبا بكر! ألست تمرض، ألست تحزن، ألست تصيبك اللأواء؟ قال: بلى، قال: فإن ذاك بذاك» (١/ ١١).

يدخل الجنة كما وعد بذلك في الآية الأخرى، وقد هداه إلى الصراط المستقيم الذي تكون عاقبته فيه إلى الجنة، ويحصل له من نقص الأمن والاهتداء بحسب ما نقص من إيمانه بظلمه نفسه. وليس مراد النبي ﷺ بقوله «إنما هو الشرك» أن من لم يشرك الشرك الأكبر، يكون له الأمن التام، والاهتداء التام، فإن أحاديثه الكثيرة مع نصوص القرآن تبين أن أهل الكبائر معرضون للخوف، لم يحصل لهم الأمن التام ولا الاهتداء التام الذي يكونون به مهتدين إلى الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين من غير عذاب يحصل لهم؛ بل معهم أصل الإهتداء إلى هذا الصراط، ومعهم أصل نعمة الله عليهم، ولا بد لهم من دخول الجنة. وقول النبي ﷺ «إنما هو الشرك» إن أراد به الشرك الأكبر، فمقصوده. أن من لم يكن من أهله، فهو آمن مما وعد به المشركون من عذاب الدنيا والآخرة وهو مهتد إلى ذلك. وإن كان مراده جنس الشرك؛ فيقال: ظلم العبد نفسه كبخله لحب المال ببعض الواجب، هو شرك أصغر، وحبه ما يبغضه الله حتى يكون يقدم هواه على محبة الله شرك أصغر، ونحو ذلك، فهذا صاحبه قد فاته من الأمن والإهتداء بحسبه، ولهذا كان السلف يدخلون الذنوب في هذا الظلم بهذا الاعتبار.

الصلاح والفساد

ومن هذا الباب لفظ «الصلاح» و «الفساد»: فإذا أطلق الصلاح تناول جميع الخير، وكذلك الفساد يتناول جميع الشر، قال تعالى في قصة موسى: ﴿**أتريد أن تقتلني كما قتلت نفساً بالأمس، إن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين**﴾[1]. ﴿**وقال موسى لأخيه هارون: أخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين**﴾[2] وقال تعالى: ﴿**وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا: إنما نحن مصلحون * ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون**﴾[3]. والضمير عائد على المنافقين في قوله: ﴿**ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين**﴾[4] وهذا مطلق يتناول من كان على عهد النبي ﷺ ومن يكون بعدهم، ولهذا قال سلمان الفارسي: إنه عنى بهذه الآية قوماً لم يكونوا خلقوا حين نزولها، وكذا قال السدي عن أشياخه: الفساد الكفر والمعاصي، وعن مجاهد: ترك امتثال الأوامر واجتناب النواهي. والقولان معناهما واحد. وعن ابن عباس: الكفر. وهذا معنى قول من قال: النفاق الذي صافوا به الكفار واطلعوهم على أسرار المؤمنين، وعن أبي العالية ومقاتل: العمل بالمعاصي، وهذا أيضاً عام كالأولين.

وقولهم: ﴿**إنما نحن مصلحون**﴾ فسر بإنكار ما اقروا به، أي: إنا إنما نفعل

---

(١) سورة القصص اية ١٩.

(٢) سورة الأعراف آية ١٤٢.

(٣) سورة البقرة اية ١١ - ١٢.

(٤) سورة البقرة آية ٨.

ما أمرنا به الرسول. وفسر: بأن الـذي نفعله صلاح، ونقصـد به الصـلاح وكلا القولين يروى عن ابن عباس، وكلاهما حق، فإنهم يقولون هذا وهذا يقولون الأول لمن لم يطلع على بواطنهم، ويقولون الثاني لأنفسهم ولمن اطلع على بواطنهم. لكن الثاني يتناول الأول؛ فإن من جملة أفعالهم إسرار خلاف ما يظهرون، وهم يرون هذا صلاحاً قال مجاهد: أرادوا أن مصافـاة الكفار صـلاح لافساد، وعن السدي: إن فعلنا هذا هو الصلاح وتصديق محمـد فساد وقيـل: أرادوا أن هذا صلاح في الدنيا، فإن الدولة إن كانت للنبي ﷺ فقد أمنوا بمتابعته، وإن كانت للكفار، فقد أمنوهم بمصافاتهم.

ولأجـل القـولين قيـل في قـولـه: ﴿ألا إنهم هم المفسـدون ولكن لا يشعرون﴾[1] أي لا يشعرون أن ما فعلوه فساد لا صلاح. وقيل: لا يشعرون أن الله يطلع نبيه على فسادهم، والقول الأول يتناول الثاني؛ فهو المراد، كما يدل عليـه لفظ الآية. وقال تعـالى: ﴿إن وليي الله الـذي نـزل الكتـاب وهـو يتـولى الصالحين﴾[2] وقال ﴿قال موسى: ما جئتم به السحر، إن الله سيبطله، إن الله لا يصلح عمـل المفسـدين﴾[3] وقـول يـوسف ﴿تـوفـني مـسلمـاً وألـحقـني بالصالحين﴾[4].

وقد يقرن أحدهما بما هو أخص منه، كقوله: ﴿وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل، والله لا يحب الفساد﴾[5]. قيل: بـالكفر، وقيل: بالظلم وكلاهما صحيح وقال تعالى: ﴿تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً﴾[6] وقد تقدم قوله تعالى: ﴿إن فرعون علا في الأرض وجعـل أهلها شيعـاً، يستضعف طائفـة منهم، يذبح أبنـاءهم ويستحي نساءهم، إنه كان من المفسدين﴾[7]. وقال تعالى: ﴿من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنـه من قتل نفسـاً بغير نفس أو فسـاد في الأرض فكأنمـا قتل النـاس

---

(١) سورة البقرة آية ١٢.
(٢) سورة الأعراف آية ١٩٦.
(٣) سورة يونس آية ٨١.
(٤) سورة يوسف آية ١٠١.
(٥) سورة البقرة آية ٢٠٥
(٦) سورة القصص آية ٨٣.
(٧) سورة القصص آية ٤.

جميعاً﴾[1] وقتل النفس الأول من جملة الفساد، لكن الحق في القتل لولي المقتول، وفي الردة والمحاربة والزنا؛ الحق فيها لعموم الناس؛ ولهذا يقال: هو حق لله، ولهذا لا يعفى عن هذا كما يعفى عن الأول لأن فساده عام، قال تعالى **﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف﴾**[2] الآية. قيل: سبب نزول هذه الآية العرنيون الذين ارتدوا وقتلوا وأخذوا المال. وقيل: سببه ناس معاهدون نقضوا العهد وحاربوا، وقيل: المشركون؛ فقد قرن بالمرتدين المحاربين وناقضي العهد المحاربين وبالمشركين المحاربين، وجمهور السلف والخلف على أنها تتناول قطاع الطريق من المسلمين، والآية تتناول ذلك كله، ولهذا كان من تاب قبل القدرة عليه من جميع هؤلاء، فإنه يسقط عنه حق الله تعالى.

وكذلك قرن «الصلاح والإصلاح بالإيمان» في مواضع كثيرة، كقوله تعالى: **﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾**[3]. **﴿فمن آمن وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾**[4]. ومعلوم أن الإيمان أفضل الإصلاح، وأفضل العمل الصالح، كما جاء في الحديث الصحيح أنه قيل: يا رسول الله! أي الأعمال أفضل؟ قال: «إيمان بالله». وقال تعالى: **﴿وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى﴾**[5]. وقال: **﴿إلا من تاب وآمن وعمل صالحاً فأولئك يدخلون الجنة﴾**[6]. وقال: **﴿إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً؛ فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات﴾**[7] وقال في القذف: **﴿إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم﴾**[8]. وقال في السارق: **﴿فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح؛**

---

(١) سورة المائدة آية ٣٢.
(٢) سورة المائدة آية ٣٣.
(٣) سورة الكهف آية ١٠٧.
(٤) سورة الأنعام آية ٤٨.
(٥) سورة طه آية ٨٢
(٦) سورة مريم آية ٦٠
(٧) سورة الفرقان آية ٧٠.
(٨) سورة آل عمران آية ٨٩.

فإن الله يتوب عليه﴾[1]. وقال: **﴿واللذان يأتيانها منك فآذوهما، فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما﴾**[2]. ولهذا شرط الفقهاء في أحد قوليهم في قبول شهادة القاذف أن يصلح، وقدروا ذلك بسنة، كما فعل عمر بصبيغ بن عسل لما أجله سنة، وبذلك أخذ أحمد في توبة الداعي إلى البدعة أنه يؤجل سنة، كما أجل عمر صبيغ ابن عسل.

(١) سورة المائدة آية ٣٩.

(٢) سورة النساء آية ١٦

دلالة لفظ الإيمان على الأعمال

فإن قيل: ما ذكر من تنوع دلالة اللفظ بالإطلاق والتقييد في كلام الله ورسوله، وكلام كل أحد؛ بين ظاهر لا يمكن دفعه؛ لكن نقول: دلالة لفظ الإيمان على الأعمال مجاز؛ فقوله ﷺ: «الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة؛ أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»[1] مجاز. وقوله: «الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله»... إلى آخره؛ حقيقة. وهذا عمدة المرجئة[2]، والجهمية[3]، والكرامية[4]، وكل من لم يدخل الأعمال في إسم الإيمان.

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان ٣، ومسلم في الإيمان رقم ٥٨.

(٢) هو جزء من حديث جبريل المشهور رواه البخاري في الإيمان ٢٧، ومسلم في الإيمان ٥٧، وأبو داود في السنة ١٦، والترمذي في الإيمان ٤، وابن ماجة في المقدمة ٩، وأحمد ١/ ٢٧، ٥١، ٥٣، و٢/ ٧، ٢٦، و٤/ ١٢٩، ١٦٤.

(٢) المرجئة: هم اثنتا عشرة فرقة من أقوالهم: لا يضمر مع الإيمان معصية، ولا ينفع مع الكفر طاعة، وقالوا الكفر بالله هو الجهل به وأن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أصله فيه، وأن الإيمان والكفر لا يكونان إلا في القلب دون غيره من الجوارح... (انظر مقالات الإسلاميين ص ١٣٢ - ١٤٠، وكتاب التعريفات ص ٢٢١).

(٣) الجهمية: أتباع الجهم بن صفوان قالوا بأن الجنة والنار تبيدان وتفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط والكفر هو الجهل به فقط، والجهم قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال وأنكر الاستطاعات كلها، وقال لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز. قتل جهم بمرو قتله سلم بن أحوز المازني (انظر الفرق بين الفرق ص ١٩٩، ومقالات الإسلاميين ص ٢٩٩ - ٢٨٠).

(٤) الكرامية: الكرامية بخراسان ثلاثة أصناف: حقاقية وطرايقيه وإسحاقية، زعيمها محمد بن كرام، زعم=

ونحن نجيب بجوابين: أحدهما: كلام عام في لفظ «الحقيقة، والمجاز». والثاني: ما يختص بهذا الموضع. فبتقدير أن يكون أحدهما مجازاً؛ ما هو الحقيقة من ذلك من المجاز؟ هل الحقيقة هو المطلق، أو المقيد، أو كلاهما حقيقة حتى يعرف أن لفظ الإيمان إذا أطلق على ماذا يحمل؟.

فيقال أولاً: تقسيم الألفاظ الدالة على معانيها إلى «حقيقة، ومجاز»، وتقسيم دلالتها أو المعاني المدلول عليها، إن استعمل لفظ الحقيقة والمجاز في المدلول أو في الدلالة؛ فإن هذا كله قد يقع في كلام المتأخرين. ولكن المشهور أن الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ، وبكل حال فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم، كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو، كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم.

وأول من عرف أنه تكلم بلفظ «المجاز» أبوعبيدة معمر بن المثنى في كتابه[1]. ولكن لم يعن بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة. وإنما عنى بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية؛ ولهذا قال من قال من الأصوليين - كأبي الحسين البصري وأمثاله إنها تعرف الحقيقة من المجاز بطرق منها: نص أهل اللغة على ذلك بأن يقولوا: هذا حقيقة، وهذا مجاز، فقد تكلم بلا علم، فإنه ظن أن أهل اللغة قالوا هذا، ولم يقل ذلك أحد من أهل اللغة، ولا من سلف الأمة وعلمائها، وإنما هذا اصطلاح حادث، والغالب أنه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين، فإنه

= أن معبوده جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاقي عرشه، وأجاز أن يكون إمامين في وقت واحد مع وقوع الجدال وتعاطي القتال، وزعم أن الإيمان إقرار فرد على الابتداء وأن تكريره لا يكون إيماناً إلا من المرتد، وزعم أن المقر بالشهادتين مؤمن حقاً وإن اعتقد الكفر بالرسالة، وقد كفر هذه الفرقة كل الفرق (انظر الفرق بين الفرق ص ٢٠٢ - ٢١٣).

(١) يشير بقوله إلى كتاب «مجاز القرآن» وهو كتاب مطبوع وقد كانت وفاة معمر سنة ٢٠٩ هـ، وهو من أئمة العلم بالأدب واللغة.

لم يوجد هذا في كلام أحد من أهل الفقه والأصول والتفسير والحديث ونحوهم من السلف.

وهذا الشافعي هو أول من جرد الكلام في «أصول الفقه»[1] لم يقسم هذا التقسيم، ولا تكلم بلفظ «الحقيقة والمجاز». وكذلك محمد بن الحسن له في المسائل المبنية على العربية كلام معروف في «الجامع الكبير» وغيره؛ ولم يتكلم بلفظ الحقيقة والمجاز. وكذلك سائر الأئمة لم يوجد لفظ المجاز في كلام منهم إلا في كلام أحمد بن حنبل؛ فإنه قال في كتاب «الرد على الجهمية» في قوله: (إنا، ونحن) ونحو ذلك في القرآن: هذا من مجاز اللغة، يقول الرجل: إنا سنعطيك. إنا سنفعل؛ فذكر أن هذا مجاز اللغة.

وبهذا احتج على مذهبه من أصحابه من قال: إن في «القرآن» مجازاً، كالقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وأبي الخطاب وغيرهم. وآخرون من أصحابه منعوا أن يكون في القرآن مجاز، كابن الحسن الخرزي، وأبي عبد الله بن حامد، وأبي الفضل التميمي بن أبي الحسن التميمي، وكذلك منع أن يكون في القرآن مجاز: محمد بن خويز منداد، وغيره من المالكية، ومنع منه داود بن علي، وإبنه أبو بكر، ومنذر بن سعيد البلوطي وصنف فيه مصنفاً.

وحكى بعض الناس عن أحمد في ذلك روايتين. وأما سائر الأئمة فلم يقل أحد منهم، ولا من قدماء أصحاب أحمد: إن في القرآن مجازاً، لا مالك ولا الشافعي ولا أبو حنيفة، فإن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز، إنما اشتهر في المائة الرابعة، وظهرت أوائله في المائة الثالثة، وما علمته موجوداً في المائة الثانية، اللهم إلا أن يكون في أواخرها، والذين أنكروا أن يكون أحمد وغيره نطقوا بهذا التقسيم. قالوا: إن معنى قول أحمد: من مجاز اللغة. أي: مما يجوز في اللغة أن يقول الواحد العظيم الذي له أعوان: نحن فعلنا كذا ونفعل كذا، ونحو ذلك. قالوا: ولم يرد أحمد بذلك أن اللفظ استعمل في غير ما وضع له.

وقد أنكر طائفة أن يكون في اللغة مجاز، لا في القرآن ولا غير، كأبي

---

(١) وذلك في كتابه المعروف باسم «الرسالة» وهو كتاب مطبوع.

اسحاق الإسفرائيني. وقال المنازعون له: النزاع معه لفظي، فإنه إذا سلم أن في اللغة لفظاً مستعملاً في غير ما وضع له لا يدل على معناه إلا بقرينة؛ فهذا هو المجاز وإن لم يسمه مجازاً. فيقول من ينصره: إن الذين قسموا اللفظ: حقيقة، ومجازاً قالوا: «الحقيقة» هو اللفظ المستعمل فيما وضع له. «والمجاز» هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له كلفظ الأسد والحمار، إذا أريد بهما البهيمة، أو أريد بهما الشجاع والبليد. وهذا التقسيم والتحديد يستلزم أن يكون اللفظ قد وضع أولاً لمعنى، ثم بعد ذلك قد يستعمل في موضوعه، وقد يستعمل في غير موضوعه؛ ولهذا كان المشهور عند أهل التقسيم أن كل مجاز فلا بد له من حقيقة وليس لكل حقيقة مجاز؟ فاعترض عليهم بعض متأخريهم وقال: اللفظ الموضوع قبل الإستعمال لا حقيقة ولا مجاز، فإذا استعمل في غير موضوعه، فهو مجاز لا حقيقة له.

وهذا كله إنما يصح لو علم أن الألفاظ العربية وضعت أولاً لمعان، ثم بعد ذلك استعملت فيها؛ فيكون لها وضع متقدم على الإستعمال. وهذا إنما صح على قول من يجعل اللغات اصطلاحية، فيدعي أن قوماً من العقلاء اجتمعوا واصطلحوا على أن يسموا هذا بكذا، وهذا بكذا، ويجعل هذا عاماً في جميع اللغات. وهذا القول لا نعرف أحداً من المسلمين قاله قبل أبي هاشم بن الجبائي؛ فإنه وأبا الحسن الأشعري كلاهما قرأ على أبي علي الجبائي، لكن الأشعري رجع عن مذهب المعتزلة، وخالفهم في القدر والوعيد، وفي الأسماء والأحكام، وفي صفات الله تعالى، وبين من تناقضهم وفساد قولهم ما هو معروف عنه. فتنازع الأشعري وأبو هاشم في مبدأ اللغات؛ فقال أبو هاشم: هي اصطلاحية، وقال الأشعري: هي توقيفية. ثم خاض الناس بعدهما في هذه المسألة؛ فقال آخرون: بعضها توقيفي، وبعضها اصطلاحي، وقال فريق رابع بالوقف.

والمقصود هنا أنه لا يمكن أحداً أن ينقل عن العرب، بل ولا عن أمة من الأمم أنه اجتمع جماعة فوضعوا جميع هذه الأسماء الموجودة في اللغة، ثم استعملوها بعد الوضع، وإنما المعروف المنقول بالتواتر استعمال هذه الألفاظ فيما عنوه بها من المعاني، فإن ادعى مدع أنه يعلم وضعاً يتقدم ذلك، فهو مبطل، فإن

هذا لم ينقله أحد من الناس. ولا يقال: نحن نعلم ذلك بالدليل؛ فإنه إن لم يكن اصطلاح متقدم، لم يمكن الإستعمال.

قيل: ليس الأمر كذلك؛ بل نحن نجد أن الله يلهم الحيوان من الأصوات ما به يعرف بعضها مراد بعض، وقد سمي ذلك منطقاً وقولاً في قول سليمان: **﴿علمنا منطق الطير﴾**[(١)]. وفي قوله: **﴿قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم﴾**[(٢)] وفي قوله: **﴿يا جبال أوبي معه والطير﴾**[(٣)]. وكذلك الآدميون؛ فالمولود إذا ظهر منه التمييز، سمع أبويه أو من يربيه ينطق باللفظ، ويشير إلى المعنى، فصار يفهم أن ذلك اللفظ يستعمل في ذلك المعنى، أي: أراد المتكلم به ذلك المعنى، ثم هذا يسمع لفظاً بعد لفظ حتى يعرف لغة القوم الذين نشأ بينهم من غير أن يكونوا قد اصطلحوا معه على وضع متقدم؛ بل ولا أوقفوه على معاني الأسماء، وإن كان أحياناً قد يسأل عن مسمى بعض الأشياء فيوقف عليها، كما يترجم للرجل اللغة التي لا يعرفها فيوقف على معاني ألفاظها، وإن باشر أهلها مدة علم ذلك بدون توقيف من أحدهم.

نعم قد يضع الناس الإسم لما يحدث مما لم يكن من قبلهم يعرفه فيسميه، كما يولد لأحدهم ولد فيسميه إسماً إما منقولاً وإما مرتجلاً، وقد يكون المسمى واحداً لم يصطلح مع غيره، وقد يستوون فيما يسمونه. وكذلك قد يحدث للرجل آلة من صناعة، أو يصنف كتاباً، أو يبني مدينة ونحو ذلك، فيسمى ذلك باسم لأنه ليس من الأجناس المعروفة حتى يكون له اسم في اللغة العامة. وقد قال الله تعالى: **﴿الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان﴾**[(٤)]. و **﴿قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء﴾**[(٥)]. وقال: **﴿الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى﴾**[(٦)]. فهو سبحانه يلهم الإنسان المنطق، كما يلهم غيره.

وهو سبحانه إذا كان قد علم آدم الأسماء كلها، وعرض المسميات على

---

(١) سورة النمل آية ١٦.
(٢) سورة النمل آية ١٨.
(٣) سورة سبأ آية ١٠
(٤) أول سورة الرحمن
(٥) سورة فصلت آية ٢١.
(٦) سورة الأعلى آية ٢ ـ ٣.

الملائكة، كما أخبر بذلك في كتابه فنحن نعلم أنه لم يعلم آدم جميع اللغات التي يتكلم بها جميع الناس إلى يوم القيامة، وإن تلك اللغات اتصلت إلى أولاده، فلا يتكلمون إلا بها فإن دعوى هذا كذب ظاهر، فإن آدم عليه السلام إنما ينقل عنه بنوه، وقد أغرق الله عام الطوفان جميع ذريته إلا من في السفينة، وأهل السفينة انقطعت ذريتهم إلا أولاد نوح، ولم يكونوا يتكلمون بجميع ما تكلمت به الأمم بعدهم. فإن «اللغة الواحدة» كالفارسية، والعربية، والرومية والتركية، فيها من الإختلاف والأنواع ما لا يحصيه إلا الله، والعرب أنفسهم لكل قوم لغات لا يفهمها غيرهم، فكيف يتصور أن ينقل هذا جميعه عن أولئك الذين كانوا في السفينة، وأولئك جميعهم لم يكن لهم نسل، وإنما النسل لنوح وجميع الناس من أولاده وهم ثلاثة: سام وحام ويافث، كما قال الله تعالى: ﴿**وجعلنا ذريته هم الباقين**﴾[1]. فلم يجعل باقياً إلا ذريته، وكما روى ذلك عن النبي ﷺ: «أن أولاده ثلاثة». رواه أحمد وغيره.

ومعلوم أن الثلاثة لا يمكن أن ينطقوا بهذا كله، ويمتنع نقل ذلك عنهم؛ فإن الذين يعرفون هذه اللغة لا يعرفون هذه، وإذا كان الناقل ثلاثة؛ فهم قد علموا أولادهم، وأولادهم علموا أولادهم، ولو كان كذلك لاتصلت. ونحن نجد بني الأب الواحد يتكلم كل قبيلة منهم بلغة لا تعرفها الأخرى والأب واحد لا يقال: إنه علم أحد إبنيه لغة وإبنه الآخر لغة؛ فإن الأب قد لا يكون له إلا ابنان، واللغات في أولاده أضعاف ذلك.

والذي أجرى الله عليه عادة بني آدم أنهم إنما يعلمون أولادهم لغتهم التي يخاطبونهم بها أو يخاطبهم بها غيرهم، فأما لغات لم يخلق الله من يتكلم بها فلا يعلمونها أولادهم. وأيضاً فإنه يوجد بنو آدم يتكلمون بألفاظ ما سمعوها قط من غيرهم. والعلماء من المفسرين وغيرهم لهم في الأسماء التي علمها الله آدم قولان معروفان عن السلف[2].

---

(١) سورة الصافات آية ٧٧.

(٢) مما أورده الشوكاني من تفاسير حول الأسماء قوله: والأسماء هي العبارات والمراد أسماء المسميات، قال بذلك أكثر العلماء، وهو المعنى الحقيقي للإسم، والتأكيد بقوله ﴿كلها﴾ يفيد أنه =

أحدهما: أنه إنما علمه أسماء من يعقل، واحتجوا بقوله: ﴿ثم عرضهم على الملائكة﴾[1]. قالوا: وهذا الضمير لا يكون إلا لمن يعقل، وما لا يعقل، يقال فيها: عرضها. ولهذا قال أبو العالية: علمه أسماء الملائكة، لأنه لم يكن حينئذ من يعقل إلا الملائكة؛ ولا كان إبليس قد انفصل عن الملائكة، ولا كان له ذرية. وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: علمه أسماء ذريته، وهذا يناسب الحديث الذي رواه الترمذي وصححه عن النبي ﷺ: «إن آدم سأل ربه أن يريه صور الأنبياء من ذريته؛ فرآهم فرأى فيهم من يبص. فقال: يا رب من هذا؟ قال: إبنك داود». فيكون قد أراه صور ذريته؛ أو بعضهم وأسماءهم، وهذه أسماء أعلام لا أجناس.

والثاني: إن الله علمه أسماء كل شيء، وهذا هو قول الأكثرين، كابن عباس وأصحابه؛ قال ابن عباس: علمه حتى الفسوة والفسية والقصعة والقصية أراد أسماء الأعراض والأعيان مكبرها ومصغرها. والدليل على ذلك ما ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال في حديث الشفاعة: «إن الناس يقولون: يا آدم أنت أبو البشر، خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه وعلمك أسماء كل شيء». وأيضاً قوله: «الأسماء كلها» لفظ عام مؤكد؛ فلا يجوز تخصيصه بالدعوى. وقوله: ﴿ثم عرضهم على الملائكة﴾؛ لأنه اجتمع من يعقل ومن لا يعقل، فغلب من يعقل. كما قال: ﴿فمنهم من يمشي على بطنه، ومنهم من يمشي على رجلين، ومنهم من يمشي على أربع﴾[2]. قال عكرمة: علمه أسماء الأجناس دون أنواعها، كقولك: إنسان وجن وملك وطائر. وقال مقاتل، وابن السائب، وابن قتيبة: علمه أسماء ما خلق في الأرض من الدواب والهوام والطير.

= علمه جميع الأسماء ولم يخرج عن هذا شيء منها كائناً ما كان. وقال ابن جرير إنها أسماء الملائكة وأسماء ذرية آدم، ثم رجح هذا وهو غير راجح وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أسماء الذرية وقال الربيع بين حيثم. أسماء الملائكة (١/ ٦٤) وانظر أيضاً بعض المأثور في تفسير الآية من فتح القدير (١/ ٦٥).

(١) سورة البقرة آية ٣١.

(٢) سورة النور آية ٤٥.

ومما يدل على أن هذه اللغات ليست متلقاة عن آدم ؛ أن أكثر اللغات ناقصة عن اللغة العربية، ليس عندهم أسماء خاصة للأولاد والبيوت والأصوات وغير ذلك مما يضاف إلى الحيوان؛ بل إنما يستعملون في ذلك الإضافة. فلو كان آدم عليه السلام علمه الجميع لعلمها متناسبة، وأيضاً فكل أمة ليس لها كتاب ليس في لغتها أيام الأسبوع، وإنما يوجد في لغتها اسم اليوم والشهر والسنة؛ لأن ذلك عرف بالحس والعقل؛ فوضعت له الأمم الأسماء؛ لأن التعبير يتبع التصور. وأما الأسبوع فلم يعرف إلا بالسمع، لم يعرف أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش إلا بأخبار الأنبياء الذين شرع لهم أن يجتمعوا في الأسبوع يوماً يعبدون الله فيه ويحفظون به الأسبوع الأول الذي بدأ الله فيه خلق هذا العالم؛ ففي لغة العرب والعبرانيين ومن تلقى عنهم أيام الأسبوع؛ بخلاف الترك ونحوهم؛ فإنه ليس في لغتهم أيام الأسبوع، لأنهم لم يعرفوا ذلك، فلم يعبروا عنه.

فعلم أن الله ألهم النوع الإنساني أن يعبر عما يريده ويتصوره بلفظه، وأن أول من علم ذلك أبوهم آدم، وهم علموا كما علم وإن اختلفت اللغات. وقد أوحى الله إلى موسى بالعبرانية، وإلى محمد بالعربية؛ والجميع كلام الله، وقد بين الله بذلك ما أراد من خلقه وأمره، وإن كانت هذه اللغة ليست الأخرى، مع أن العبرانية من أقرب اللغات إلى العربية، حتى إنها أقرب إليها من لغة بعض العجم إلى بعض.

فبالجملة نحن ليس غرضنا إقامة الدليل على عدم ذلك؛ بل يكفينا أن يقال: هذا غير معلوم وجوده، بل الإلهام كاف في النطق باللغات من غير مواضعة متقدمة؛ وإذا سمي هذا توقيفاً؛ فليسم توقيفاً، وحينئذ فمن ادعى وضعاً متقدماً على استعمال جميع الأجناس؛ فقد قال ما لا علم له به. وإنما المعلوم بلا ريب هو الإستعمال. ثم هؤلاء يقولون: تتميز الحقيقة من المجاز بالإكتفاء باللفظ، فإذا دل اللفظ بمجرده فهو حقيقة، وإذا لم يدل إلا مع القرينة؛ فهو مجاز، وهذا أمر متعلق باستعمال اللفظ في المعنى لا بوضع متقدم.

ثم يقال ثانياً: هذا التقسيم لا حقيقة له؛ وليس لمن فرق بينهما حد صحيح

يميز به بين هذا وهذا، فعلم أن هذا التقسيم باطل، وهو تقسيم من لـم يتصور ما يقول، بل يتكلم بلا علم؛ فهم مبتدعة في الشرع، مخالفون للعقل وذلك أنهم قالوا: «الحقيقة»: اللفظ المستعمل فيما وضع له. و«المجاز»: هو المستعمل في غير ما وضع له؛ فاحتاجوا إلى إثبات الوضع السابق على الإستعمال وهذا يتعذر. ثم يقسمون الحقيقة إلى لغوية، وعرفية، وأكثرهم يقسمها إلى ثـلاث: لغويـة، وشرعية، وعرفية.

«فالحقيقة العرفية»: هي ما صار اللفظ دالاً فيها على المعنى بالعـرف لا باللغة، وذلك المعنى يكون تارة أعم من اللغوي، وتارة أخص، وتارة يكون مبايناً له. لكن بينهما علاقة استعمل لأجلها. فـالأول: مثل لفظ «الـرقبة» و«الـرأس» ونحوهما، كان يستعمل في العضـو المخصوص، ثم صـار يستعمل في جميـع البدن. والثاني مثل لفظ «الدابة» ونحوها، كان يستعمل في كل ما دب، ثم صار يستعمل في عرف بعض الناس في ذوات الأربع، وفي عـرف بعض الناس في الفرس، وفي عرف بعضهم في الحمار. والثالث مثل لفظ «الغائط» و «الظعينة» و «الراوية» و «المزادة»؛ فإن الغائط في اللغة هو المكان المنخفض من الأرض، فلما كانوا ينتابونه لقضاء حوائجهم سموا ما يخرج من الإنسان باسم محله والظعينة اسم الدابة، ثم سموا المرأة التي تركبها باسمها، ونظائر ذلك.

و«المقصود» أن هذه الحقيقة العرفية لم تصر حقيقة لجماعة تواطؤوا على نقلهـا ولكن تكلم بها بعض النـاس وأراد بها ذلـك المعنى العـرفي، ثم شـاع الإستعمال فصارت حقيقة عرفية بهذا الإستعمال، ولهذا زاد من زاد منهم في حد الحقيقة في اللغة التي بها التخاطب، ثم هم يعلمون، ويقولون: إنه قـد يغلب الإستعمال على بعض الألفاظ، فيصير المعنى العرفي أشهـر فيه، ولا يـدل عند الإطلاق إلا عليه فتصير الحقيقة العرفية ناسخة للحقيقة اللغوية. واللفظ مستعمل في هذا الإستعمال الحادث للعرفي، وهو حقيقة من غير أن يكون لما استعمل فيه ذلك تقدم وضع فعلم أن تفسير الحقيقة بهذا لا يصح.

وإن قالوا: نعني بما وضع له ما استعملت فيه أولاً؛ فيقال: كم أين يعلم أن هذه الألفاظ التي كانت العرب تتخاطب بها عند نزول القرآن وقبله، لم تستعمل

قبل ذلك في معنى شيء آخر. وإذا لم يعلموا هذا النفي؛ فلا يعلم أنها حقيقة، وهذا خلاف ما اتفقوا عليه. وأيضاً فيلزم من هذا أن لا يقطع بشيء من الألفاظ أنه حقيقة، وهذا لا يقوله عاقل.

وأما من فرق بين الحقيقة والمجاز؛ بأن الحقيقة ما يفيد المعنى مجرداً عن القرائن، والمجاز ما لا يفيد ذلك المعني إلا مع قرينه، أو قال: «الحقيقة»: ما يفيده اللفظ المطلق. و«المجاز»: ما لا يفيد إلا مع التقييد. أو قال: «الحقيقة» هي المعنى الذي يسبق إلى الذهن عند الإطلاق. «والمجاز» ما لا يسبق إلى الذهن. أو قال: «المجاز» ما صح نفيه، و«الحقيقة» ما لا يصح نفيها، فإنه يقال: ما تعني بالتجريد عن القرائن، والإقتران بالقرائن؟

إن عنى بذلك القرائن اللفظية، مثل كون الإسم يستعمل مقروناً بالإضافة، أو لام التعريف، ويقيد بكونه فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ وخبراً، فلا يوجد قسط في الكلام المؤلف إسم إلا مقيداً. وكذلك الفعل، إن عنى بتقييده أنه لا بد له من فاعل وقد يقيد بالمفعول به وظرفي الزمان والمكان، والمفعول له ومعه، والحال فالفعل لا يستعمل قط إلا مقيداً، وأما الحرف فأبلغ، فإن الحرف أتي به لمعنى في غيره. ففي الجملة لا يوجد قط في كلام تام اسم ولا فعل ولا حرف إلا مقيداً بقيود تزيل عنه الإطلاق. فإن كانت القرينة مما يمنع الإطلاق عن كل قيد، فليس في الكلام الذي يتكلم به جميع الناس لفظ مطلق عن كل قيد، سواء كانت الجملة إسمية أو فعلية،

ولهذا كان لفظ «الكلام» و«الكلمة» في لغة العرب، بل وفي لغة غيرهم، لا تستعمل إلا في المقيد. وهو الجملة التامة إسمية كانت أو فعلية أو ندائية، إن قيل إنها قسم ثالث.

فأما مجرد الإسم أو الفعل أو الحرف الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فهذا لا يسمى في كلام العرب قط كلمة، وإنما تسمية هذا كلمة، اصطلاح نحوي كما سموا بعض الألفاظ فعلاً، وقسموه إلى فعل ماض ومضارع وأمر، والعرب لم تسم قط اللفظ فعلاً؛ بل النحاة اصطلحوا على هذا، فسموا اللفظ باسم مدلوله،

فاللفظ الدال على حدوث فعل في زمن ماض سموه فعلاً ماضياً، وكذلك سائرها.

وكذلك حيث وجد في الكتاب والسنة، بل وفي كلام العرب نظمه ونثره لفظ كلمة؛ فإنما يراد به المفيد التي تسميها النحاة جملة تامة، كقوله تعالى: ﴿وينذر الذين قالوا: اتخذ الله ولداً؛ ما لهم به من علم ولا لآبائهم، كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم﴾[3]. وقول النبي ﷺ: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد:

* ألا كل شيء ما خلا الله باطل *[4]

وقوله «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم»[1]. وقوله: «لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بما قلته منذ اليوم لوزنتهن: سبحان الله عدد خلقه، سبحان الله زنة عرشه، سبحان الله رضا نفسه، سبحان الله مداد كلماته»[2].

وإذا كان كل اسم أو فعل أو حرف يوجد في الكلام، فإنه مقيد لا مطلق، لم يجز أن يقال للفظ الحقيقة ما دل مع الإطلاق والتجرد عن كل قرينة تقارنه.

---

(١) سورة الكهف آية ٥.

(٢) سورة التوبة آية ٤٠.

(٣) سورة آل عمران آية ٦٤.

(٤) أخرجه أحمد ١/٣٩٣.

(٥) أخرجه البخاري في الإيمان ١٩ والدعوات ٦٦، ومسلم في الدعوات ٣١، والترمذي في الدعوات ٥٩، وابن ماجة في الأدب ٥٦، وأحمد ٢/ ٢٣٢.

(٦) انظر أبو داود في الوتر ٢٤، وأخرجه أحمد بألفاظ مختلفة ولفظه فيه: «كان إسم جريرية برة فكان النبي ﷺ كره ذلك فسماها جويرة، كراهة أن يقال خرج من عنده برة، قال وخرج بعدما صلى فجاءها فقالت: ما زلت بعدك يا رسول الله دائبة قال: فقال لها: لقد قلت بعدك كلمات لو وزن لرجحن بما قلت: سبحان الله عدد ما خلق الله سبحان الله رضاء نفسه سبحان الله زنة عرشه سبحان الله مداد كلماته (مسند أحمد ١/ ٢٥٨)

فإن قيل: أريد بعض القرائن دون بعض، قيل له: أذكر الفصل بين القرينة التي يكون معها حقيقة، والقرينة التي يكون معها مجاز، ولن تجد إلى ذلك سبيلاً تقدر به على تقسيم صحيح معقول. ومما يدل على ذلك أن الناس اختلفوا في «العام» إذا خص هل يكون استعماله فيما بقي حقيقة أو مجازاً؟ وكذلك لفظ «الأمر» إذا أريد به الندب، هل يكون حقيقة أو مجازاً؟ وفي ذلك قولان لأكثر الطوائف: لأصحاب أحمد قولان، ولأصحاب الشافعي قولان، ولأصحاب مالك قولان.

ومن الناس من ظن أن هذا الخلاف يطرد في التخصيص المتصل، كالصفة والشرط والغاية والبدل، وجعل يحكي في ذلك أقوال من يفصل كما يوجد في كلام طائفة من المصنفين في أصول الفقه، وهذا مما لم يعرف أن أحداً قاله فجعل اللفظ العام المقيد في الصفات والغايات والشروط مجازاً، بل لما أطلق بعض المصنفين أن اللفظ العام إذا خص يصير مجازاً؛ ظن هذا الناقل أنه عنى التخصص المتصل وأولئك لم يكن في اصطلاحهم عام مخصوص إلا إذا خص بمنفصل. وأما المتصل؛ فلا يسمون اللفظ عاماً مخصوصاً البتة فإنه لم يدل إلا متصلاً والاتصال منعه العموم، وهذا اصطلاح كثير من الأصوليين وهو الصواب. لا يقال لما قيد بالشرط والصفة ونحوهما: أنه داخل فيما خص من العموم، ولا في العام المخصوص؛ لكن يقيد فيقال: تخصيص متصل، وهذا المقيد لا يدخل في التخصيص المطلق.

وبالجملة فيقال: إذا كان هذا مجازاً؛ فيكون تقييد الفعل المطلق بالمفعول به وبظرف الزمان والمكان مجازاً؛ وكذلك بالحال، وكذلك كل ما قيد بقيد، فيلزم أن يكون الكلام كله مجازاً، فأين الحقيقة؟

فإن قيل: يفرق بين القرائن المتصلة والمنفصلة، فما كان مع القرينة المتصلة فهو حقيقة، وما كان مع المنفصلة كان مجازاً؛ قيل: تعني بالمتصل ما كان، في اللفظ، أو ما كان موجوداً حين الخطاب؟ فإن عنيت الأول؛ لزم أن يكون ما علم من حال المتكلم أو المستمع أولاً قرينة منفصلة. فما استعمل بلام التعريف لما يعرفانه، كما يقول: قال النبي ﷺ وهو عند المسلمين رسول الله أو

قال الصديق، وهو عندهم أبو بكر، وإذا قال الرجل لصاحبه: إذهب إلى الأمير أو القاضي أو الوالي يريد ما يعرفانه أنه يكون مجازاً. وكذلك الضمير يعود إلى معلوم غير مذكور. كقوله: ﴿إنا أنزلناه﴾[1]، وقوله: ﴿حتى توارت بالحجاب﴾[2] وأمثال ذلك، أن يكون هذا مجازاً؛ وهذا لا يقوله أحد.

و«أيضاً» فإذا قال لشجاع: هذا الأسد فعل اليوم كذا، ولبليد: هذا الحمار قال اليوم كذا، أو لعالم أو جواد: هذا البحر جرى منه اليوم كذا؛ أن يكون حقيقة، لأن قوله هذا قرينة لفظية، فلا يبقى قط مجازاً.

وإن قال: المتصل أعم من ذلك، وهو ما كان موجوداً حين الخطاب. قيل له: فهذا أشد عليك من الأول؛ فإن كل متكلم بالمجاز لا بد أن يقترن به حال الخطاب ما يبين مراده، وإلا لم يجز التكلم به.

فإن قيل: أنا أجوز تأخير البيان عن مورد الخطاب إلى وقت الحاجة. قيل: أكثر الناس لا يجوزون أن يتكلم بلفظ يدل على معنى وهو لا يريد ذلك المعنى إلا إذا بين، وإنما يجوزون تأخير بيان ما لم يدل اللفظ عليه، كالمجملات. ثم نقول: إذا جوزت تأخير البيان، فالبيان قد يحصل بجملة تامة، وبأفعال من الرسول وبغير ذلك. ولا يكون البيان المتأخر إلا مستقلاً بنفسه، لا يكون مما يجب اقترانه بغيره. فإن جعلت هذا مجازاً؛ لزم أن يكون ما يحتاج في العمل إلى بيان مجازاً، كقوله: ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾[3].

ثم يقال: هب أن هذا جائز عقلاً، لكن ليس واقعاً في الشريعة أصلاً، وجميع ما يذكر من ذلك باطل، كما قد بسط في موضعه فإن الذين قالوا: الظاهر الذي لم يرد به ما يدل عليه ظاهره قد يؤخر بيانه، احتجوا بقوله: ﴿إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة﴾[4]. وادعوا أنها كانت معينة، وأخر بيان التعيين وهذا خلاف ما استفاض عن السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان من أنهم أمروا ببقرة

---

(١) أول سورة القدر

(٢) سورة ص آية ٣٢.

(٣) سورة التورة آية ١٠٣.

(٤) سورة البقرة آية ٦٧

مطلقة، فلو أخذوا بقرة من البقر فذبحوها، أجزأ عنهم، ولكن شددوا فشدد الله عليهم. والآية نكرة في سياق الإثبات، فهي مطلقة. والقرآن يدل سياقه على أن الله ذمهم على السؤال بما هي، ولو كان المأمور به معيناً، لما كانوا ملومين. ثم أن مثل هذا لم يقع قط في أمر الله ورسوله أن يأمر عباده بشيء معين، ويبهمه عليهم مرة بعد مرة، ولا يذكره بصفات تختص به ابتداء.

واحتجوا بأن الله أخر بيان لفظ الصلاة والزكاة والحج، وأن هذه الألفاظ لها معان في اللغة بخلاف الشرع؛ وهذا غلط، فإن الله إنما أمرهم بالصلاة بعد أن عرفوا المأمور به، وكذلك الصيام، وكذلك الحج، ولم يؤخر الله قط بيان شيء من هذه المأمورات، ولبسط هذه المسألة موضع آخر.

ولهذا لما ادعى كثير من المتأخرين أن في القرآن مجازاً وذكروا ما يشهد لهم؛ رد عليهم المنازعون جميع ما ذكروه فمن أشهر ما ذكروه قوله تعالى: ﴿جداراً يريد أن ينقض﴾[1]. قالوا: والجدار ليس بحيوان، والإرادة إنما تكون للحيوان؛ فاستعمالها في ميل الجدار مجاز. فقيل لهم: لفظ الإرادة قد استعمل في الميل الذي يكون معه شعور وهو ميل الحي، وفي الميل الذي لا شعور فيه، وهو ميل الجماد، وهو من مشهور اللغة: يقال هذا السقف يريد أن يقع وهذه الأرض تريد أن تحرث، وهذا الزرع يريد أن يسقى؛ وهذا الثمر يريد أن يقطف، وهذا الثوب يريد أن يغسل، وأمثال ذلك.

واللفظ إذا استعمل في معنيين فصاعداً؛ فأما أن يجعل حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر، أو حقيقة فيما يختص به كل منهما، فيكون مشتركاً اشتراكاً لفظياً، أو حقيقة في القدر المشترك بينهما. وهي الأسماء المتواطئة. وهي الأسماء العامة كلها. وعلى الأول يلزم المجاز. وعلى الثاني يلزم الاشتراك وكلاهما خلاف الأصل، فوجب أن يجعل من المتواطئة، وبهذا يعرف عموم الأسماء العامة كلها وإلا فلو قال قائل: هو في ميل الجماد حقيقة، وفي ميل الحيوان مجاز؛ لم يكن بين الدعويين فرق إلا كثرة الإستعمال في ميل الحيوان؛

---

(١) سورة الكهف آية ٧٧.

لكن يستعمل مقيداً بما يبين أنه أريد به ميل الحيوان، وهنا استعمل مقيداً بما يبين أنه أريد به ميل الجماد.

والقدر المشترك بين مسميات الأسماء المتواطئة أمر كلي عام لا يوجد كلياً عاماً إلا في الذهن، وهو مورد التقسيم بين الأنواع، لكن ذلك المعنى العام الكلي كان أهل اللغة لا يحتاجون إلى التعبير عنه؛ لأنهم إنما يحتاجون إلى ما يوجد في الخارج، وإلى ما يوجد في القلوب في العادة. وما لا يكون في الخارج إلا مضافاً إلى غيره؛ لا يوجد في الذهن مجرداً، بخلاف لفظ الإنسان والفرس، فإنه لما كان يوجد في الخارج غير مضاف، تعودت الأذهان تصور مسمى الإنسان، ومسمى الفرس بخلاف تصور مسمى الإرادة ومسمى العلم ومسمى القدرة ومسمى الوجود المطلق العام؛ فإن هذا لا يوجد له في اللغة لفظ مطلق يدل عليه، بل لا يوجد لفظ الإرادة إلا مقيداً بالمريد ولا لفظ العلم إلا مقيداً بالعالم، ولا لفظ القدرة إلا مقيداً بالقادر. بل وهكذا سائر الأعراض لما لم توجد إلا في محالها مقيدة بها، لم يكن لها في اللغة لفظ إلا كذلك.

فلا يوجد في اللغة لفظ السواد والبياض، والطول والقصر إلا مقيداً بالأسود والأبيض والطويل والقصير ونحو ذلك، لا مجرداً عن كل قيد؛ وإنما يوجد مجرداً في كلام المصنفين في اللغة؛ لأنهم فهموا من كلام أهل اللغة ما يريدون به من القدر المشترك، ومنه قوله تعالى: ﴿فأذاقها الله لباس الجوع والخوف﴾[١]. فإن من الناس من يقول: الذوق حقيقة في الذوق بالفم، واللباس بما يلبس على البدن، وإنما استعير هذا وهذا وليس كذلك؛ بل قال الخليل: الذوق في لغة العرب هو وجود طعم الشيء، والإستعمال يدل على ذلك. قال تعالى: ﴿ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر﴾[٢]. وقال: ﴿ذق إنك أنت العزيز الكريم﴾[٣]. وقال: ﴿فذاقت وبال أمرها﴾[٤]. وقال النبي ﷺ: «ذاق

---

(١) سورة النحل آية ١١٢.

(٢) سورة السجدة آية ٢١

(٣) سورة الدخان آية ٤٩.

(٤) سورة الطلاق آية ٩.

طعم الإيمان من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً[1]. وفي بعض الأدعية: «أذقنا برد عفوك وحلاوة مغفرتك».

فلفظ «الذوق» يستعمل في كل ما يحس به ويجد ألمه أو لذته، فدعوى المدعي اختصاص لفظ الذوق بما يكون بالفم تحكم منه لكن ذاك مقيد فيقال: ذقت الطعام وذقت هذا الشراب؛ فيكون معه من القيود ما يدل على أنه ذوق بالفم، وإذا كان الذوق مستعملاً فيما يحسه الإنسان بباطنه أو بظاهره؛ حتى الماء الحميم يقال: ذاقه فالشراب إذا كان بارداً أو حاراً يقال: ذقت حره وبرده.

وأما لفظ «اللباس» فهو مستعمل في كل ما يغشى الإنسان ويلتبس به قال تعالى: ﴿وجعلنا الليل لباساً﴾[2]. وقال: ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾[3]. وقال: ﴿هن لباس لكم وانتم لباس لهن﴾[4]. ومنه يقال: لبس الحق بالباطل إذا خلطه به حتى غشيه فلم يتميز. فالجوع الذي يشمل ألمه جميع الجائع: نفسه وبدنه وكذلك الخوف الذي يلبس البدن. فلو قيل فأذاقها الله الجوع والخوف؛ لم يدل ذلك على أنه شامل الجميع أجزاء الجائع بخلاف ما إذا قيل: لباس الجوع والخوف. ولو قال فألبسهم لم يكن فيه ما يدل على أنهم ذاقوا ما يؤلمهم إلا بالعقل من حيث أنه يعرف أن الجائع الخائف يألم، بخلاف لفظ ذوق الجوع والخوف؛ فإن هذا اللفظ يدل على الإحساس بالمؤلم، وإذا أضيف إلى الملذ: دل على الإحساس به، كقوله ﷺ: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً».

فإن قيل: فلم لم يصف نعيم الجنة بالذوق؟ قيل: لأن الذوق يدل على جنس الإحساس ويقال: ذاق الطعام لمن وجد طعمه وإن لم يأكله. وأهل الجنة نعيمهم كامل تام لا يقتصر فيه على الذوق؛ بل استعمل لفظ الذوق في النفي كما قال عن أهل النار: ﴿لا يذوقون فيها برداً ولا شراباً﴾[5]؛ أي لا يحصل لهم من ذلك ولا ذوق. وقال عن أهل الجنة: ﴿لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى﴾[6].

---

(١) أخرجه مسلم في الإيمان ٥٦، وأحمد ١/٢٠٨.

(٢) سورة النبأ آية ١٠

(٣) سورة الأعراف آية ٢٦.

(٤) سورة البقرة آية ١٨٧.

(٥) سورة النبأ آية ٢٤.

(٦) سورة الدخان آية ٥٦.

وكـذلك مـا ادعوا أنـه مجاز في القـرآن كلفظ «المكر» و «الاستهـزاء» و «السخرية» المضاف إلى الله، وزعموا أنه مسمى باسم ما يقابله على طريق المجاز وليس كذلك بل مسميات هذه الأسماء إذا فعلت بمن لا يستحق العقوبة كـانت ظلماً له، وأما إذا فعلت بمن فعلها بالمجني عليه عقوبة له بمثل فعله كانت عدلاً، كما قال تعالى: ﴿كذلك كدنا ليوسف﴾(١). فكاد له كما كادت أخوته لما قال له أبوه: ﴿لا تقصص رؤياك على إخوتك فيكيـدوا لك كيـداً﴾(٢). وقال تعـالى: ﴿إنهم يكيدون كيداً وأكيد كيداً﴾(٣). وقال تعالى: ﴿ومكروا مكراً ومكرنا مكراً وهم لا يشعرون، فانظر كيف كان عاقبـه مكرهم﴾(٤). وقـال تعالى: ﴿الـذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات، والذين لا يجدون إلا جهـدهم فيسخرون منهم سخر الله منهم﴾: (٥) ولهذا كان الاستهزاء بهم فعلاً يستحق هذا الإسم، كما روي عن ابن عباس؛ أنه يفتح لهم بـاب من الجنة وهم في النـار فيسرعون إليه فيغلق، ثم يفتح لهم باب آخر فيسرعون إليه فيغلق، فيضحك منهم المؤمنون قال تعالى: ﴿فاليوم الذين آمنوا من الكفار يضحكون * على الأرائك ينظرون * هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون﴾(٦).

ومن الأمثلة المشهورة لمن يثبت المجاز في القرآن: ﴿واسأل القرية﴾(٧). قالوا المراد به أهلها، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فقيل لهم: لفظ القرية والمدينة والنهر والميزات؛ وأمثـال هذه الأمور التي فيها الحـال والمحال كلاهما داخل في الإسم. ثم قد يعود الحكم على الحال وهو السكان وتارة على المحل وهو المكان وكذلك في النهر يقال: حفرت النهر، وهو المحل، وجرى النهر وهو الماء ووضعت الميزات، وهو المحل، وجرى الميزات وهو المـاء، وكذلـك القرية قال تعالى: ﴿وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة﴾(٨). وقوله: ﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون * فما كان دعواهم إذ جاءهم

---

(١) سورة يوسف آية ٧٦.
(٢) سورة يوسف آية ٥.
(٣) سورة الطارق آية ١٦.
(٤) سورة النمل آية ٥٠
(٥) سورة التوبة آية ٧٩.
(٦) سورة المطففين الآيات ٣٤ - ٣٦.
(٧) سورة يوسف آية ٨٢.
(٨) سورة النحل آية ١١٢.

بأسنا إلا أن قالوا إنا كنا ظالمين﴾[1]. وقال تعالى: ﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها﴾[2]. فهذا المكان لا السكان، لكن لا بد أن يلحظ أنه كان مسكوناً؛ فلا يسمى قرية إلا إذا كان قد عمر للسكنى، مأخوذ من القرى وهو الجمع ومنه قولهم: قريت الماء في الحوض إذا جمعته فيه.

وإن قال القائل: القرائن اللفظية موضوعة، ودلالتها على المعنى حقيقة، لكن القرائن الحالية مجاز؛ قيل: اللفظ لا يستعمل قط إلا مقيداً بقيود لفظية موضوعة؛ والحال حال المتكلم والمستمع لا بد من اعتباره في جميع الكلام فإنه إذا عرف المتكلم فهم من معنى كلامه ما لا يفهم إذا لم يعرف، لأنه بذلك يعرف عادته في خطابه، واللفظ إنما يدل إذا عرف لغة المتكلم التي بها يتكلم وهي عادته وعرفه التي يعتادها في خطابه، ودلالة اللفظ على المعنى دلالة قصدية إرادية إختيارية، فالمتكلم يريد دلالة اللفظ على المعنى؛ فإذا إعتاد أن يعبر باللفظ عن المعنى كانت تلك لغته، ولهذا كل من كان له عناية بألفاظ الرسول ومراده بها: عرف عادته في خطابه وتبين له من مراده ما لا يتبين لغيره.

ولهذا ينبغي أن يقصد إذا ذكر لفظ من القرآن والحديث، أن يذكر نظائر ذلك اللفظ؛ ماذا عني بها الله ورسوله، فيعرف بذلك لغة القرآن والحديث وسنة الله ورسوله التي يخاطب بها عباده، وهي العادة المعروفة من كلامه، ثم إذا كان لذلك نظائر في كلام غيره، وكانت النظائر كثيرة؛ عرف أن تلك العادة واللغة مشتركة عامة لا يختص بها هو - ﷺ - بل هي لغة قومه، ولا يجوز أن يحمل كلامه على عادات حدثت بعده في الخطاب لم تكن معروفة في خطابه وخطاب أصحابه، كما يفعله كثير من الناس، وقد لا يعرفون انتفاء ذلك زمانه. ولهذا كان استعمال القياس في اللغة، وإن جاز في الإستعمال فإنه لا يجوز في الإستدلال، فإنه قد يجوز للإنسان أن يستعمل هو اللفظ في نظير المعنى الذي استعملوه فيه مع بيان ذلك على ما فيه من النزاع؛ لكن لا يجوز أن يعمد إلى ألفاظ قد عرف استعمالها في معان فيحملها على غير تلك المعاني، ويقول: إنهم أرادوا تلك بالقياس على

(١) سورة الأعراف آية ٤.

(٢) سورة البقرة آية ٢٥٩.

تلك؛ بل هذا تبديل وتحريف فإذا قال: «الجار أحق بسقبه»[1]. فالجار هو الجار ليس هو الشريك؛ فإن هذا لا يعرف في لغتهم؛ لكن ليس في اللفظ ما يقتضي أنه يستحق الشفعة؛ لكن يدل على أن البيع له أولى.

وأما «الخمر» فقد ثبت بالنصوص الكثيرة والنقول الصحيحة أنها كانت إسماً لكل مسكر لم يسم النبيذ خمراً بالقياس. وكذلك «النباش» كانوا يسمونه سارقاً، كما قالت عائشة: سارق موتانا كسارق أحيانا. واللائط عندهم كان أغلظ من الزاني بالمرأة.

ولا بد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب؛ فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دال عليه، ولا يكون الأمر كذلك ويجعلون هذه الدلالة حقيقة وهذه مجازاً كما أخطأ المرجئة في إسم «الإيمان» جعلوا لفظ «الإيمان» حقيقة في مجرد التصديق وتناوله للأعمال مجازاً.

فيقال: إن لم يصح التقسيم إلى حقيقة ومجاز فلا حاجة إلى هذا، وإن صح، فهذا لا ينفعكم. بل هو عليكم لا لكم؛ لأن الحقيقة هي اللفظ الذي يدل بإطلاقه بلا قرينه، والمجاز إنما يدل بقرينة. وقد تبين أن لفظ الإيمان حيث أطلق في الكتاب والسنة، دخلت فيه الأعمال، وإنما يدعي خروجها منه عند التقييد؛ وهذا يدل على أن الحقيقة قوله. «الإيمان بضع وسبعون شعبة»

وأما حديث جبريل، فإن كان أراد بالإيمان ما ذكر مع الإسلام فهو كذلك وهذا هو المعنى الذي أراد النبي ﷺ قطعاً. كما أنه لما ذكر الإحسان أراد الإحسان مع الإيمان والإسلام؛ لم يرد أن الإحسان مجرد عن إيمان وإسلام.

ولو قدر أنه أريد بلفظ «الإيمان» مجرد التصديق؛ فلم يقع ذلك إلا مع قرينة

---

(١) انظر الحديث في البخاري في الشفعة ٢، وأبو داود في البيوع ٧٣، والترمذي في الأحكام ٣٣، والنسائي في البيوع ١٠٩، وابن ماجة في الشفعة ٢، وأحمد ٤/ ٣٨٩، ٣٩٠، و٦/ ١٠، ٣٩٠.

فيلزم أن يكون مجازاً، وهذا معلوم بالضرورة لا يمكننا المنازعة فيه بعد تدبر القرآن والحديث، بخلاف كون لفظ «الإيمان» في اللغة مرادفاً للتصديق ودعوى أن الشارع لم يغيره ولم ينقله؛ بل أراد به ما كان يريده أهل اللغة بلا تخصيص ولا تقييد؛ فإن هاتين المقدمتين لا يمكن الجزم بواحدة منهما فلا يعارض اليقين، كيف وقد عرف فساد كل واحدة من المقدمتين، وإنها من أفسد الكلام.

و «أيضاً» فليس لفظ الإيمان في دلالته على الأعمال المأمور بها بدون لفظ الصلاة والصيام والزكاة والحج؛ في دلالته على الصلاة الشرعية والصيام الشرعي؛ والحج الشرعي؛ سواء قيل: إن الشارع نقله؛ أو أراد الحكم دون الإسم؛ أو أراد الإسم وتصرف فيه تصرف أهل العرف؛ أو خاطب بالإسم مقيداً لا مطلقاً.

فإن قيل: الصلاة والحج ونحوهما لو ترك بعضها بطلت، بخلاف الإيمان، فإنه لا يبطل عند الصحابة وأهل السنة والجماعة بمجرد الذنب؛ قيل: إن أريد بالبطلان أنه لا تبرأ الذمة منها كلها؛ فكذلك الإيمان الواجب إذا ترك منه شيئاً لم تبرأ الذمة منه كله. وإن أريد به وجوب الإعادة فهذا ليس على الإطلاق فإن في الحج واجبات إذا تركها لم يعد، بل تجبر بدم، وكذلك في الصلاة عند أكثر العلماء إذا تركها سهواً أو مطلقاً وجبت الإعادة فإنما تجب إذا أمكنت الإعادة وإلا فما تعذرت إعادته يبقى مطالباً به كالجمعة ونحوها.

وإن أريد بذلك أنه لا يثاب على ما فعله فليس كذلك، بل قد بين النبي ﷺ في حديث المسيء في صلاته[1]. أنه إذا لم يتمها يثاب على ما فعل ولا يكون بمنزلة من لم يصل. وفي عدة أحاديث أن الفرائض تكمل يوم القيامة من النوافل؛

---

(١) يشير بذلك إلى الحديث المتفق عليه، ولفظه في مسلم: «أن رسول الله ﷺ دخل المسجد، فدخل رجل فصلى، ثم جاء فسلم على رسول الله ﷺ فرد رسول الله ﷺ. قال: «ارجع فصل فإنك لم تصل» فرجع الرجل فصلى كما كان صلى. ثم جاء إلى النبي ﷺ فسلم عليه. فقال رسول الله ﷺ: «وعليك السلام» ثم قال: «ارجع فصل فإنك لم تصل» حتى فعل ذلك ثلاث مرات فقال الرجل: والذي بعثك بالحق؛ ما أحسنُ غير هذا علمني قال: «إذا قمت إلى الصلاة فكبِّر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها»(صحيح مسلم ١/٢٩٨).

فإذا كانت الفرائض مجبورة بثواب النوافل دل على أنه يتعدله بما فعل منها؛ فكذلك الإيمان إذا ترك منه شيئاً كان عليه فعله؛ إن كان محرماً تاب منه، وإن كان واجباً فعله؛ فإذا لم يفعله لم تبرأ ذمته منه وأثيب على ما فعله كسائر العبادات وقد دلت النصوص على أنه يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من الإيمان.

وقد عدلت «المرجئة» في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم، وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة وهذه طريقة أهل البدع؛ ولهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يخطىء الناس من جهة التأويل والقياس.

ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين؛ فلا يعتمدون لا على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم؛ وإنما يعتمدون على العقل واللغة. وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث؛ وآثار السلف وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضاً؛ إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة، وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار؛ فلا يلتفون إليها هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم، وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه، وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في إنكار هذا وجعله طريقة أهل البدع.

وإذا تدبرت حججهم وجدت دعاوى لا يقوم عليها دليل والقاضي أبو بكر الباقلاني نصر قول جهم في «مسألة الإيمان» متابعة لأبي الحسن الأشعري وكذلك أكثر أصحابه. فأما أبو العباس القلانسي، وأبو علي الثقفي، وأبو عبد الله بن مجاهد ـ شيخ القاضي أبي بكر وصاحب أبي الحسن ـ فإنهم نصروا مذهب السلف. وابن كلاب ـ نفسه ـ والحسين بن الفضل البجلي ونحوهما كانوا يقولون: هو التصديق والقول جميعاً موافقة لمن قاله من فقهاء الكوفيين كحماد بن أبي سليمان ومن اتبعه مثل أبي حنيفة وغيره

قول كبار المتكلمين في الإيمان

وأبو الحسن الأشعري نصر قول جهم في «الإيمان» مع أنه نصر المشهور عن أهل السنة من أنه يستثني في الإيمان، فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله؛ لأنه نصر مذهب أهل السنة في أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة ولا يخلدون في النار، وتقبل فيهم الشفاعة ونحو ذلك وهو دائماً ينصر ـ في المسائل التي فيها النزاع بين أهل الحديث وغيرهم ـ قول أهل الحديث، لكنه لم يكن خبيراً بمآخذهم، فينصره على ما يراه هو من الأصول التي تلقاها عن غيرهم؛ فيقع في ذلك من التناقض ما ينكره هؤلاء وهؤلاء، كما فعل مسألة الإيمان ونصر فيها قول جهم مع نصره للإستثناء؛ ولهذا خالفه كثير من أصحابه في الإستثناء كما سنذكر مأخذه في ذلك، واتبعه أكثر أصحابه على نصر قول جهم في ذلك ومن لم يقف إلا على كتب الكلام، ولم يعرف ما قاله السلف وأئمة السنة في هذا الباب؛ فيظن أن ما ذكروه هو قول أهل السنة؛ وهو قول لم يقله أحد من أئمة السنة، بل قد كفر أحمد بن حنبل ووكيع وغيرهما من قال بقول جهم في الإيمان الذي نصره أبو الحسن. وهو عندهم شر من قول المرجئة ولهذا صار من يعظم الشافعي من الزيدية والمعتزلة ونحوهم ، يطعن في كثير ممن ينتسب إليه يقولون: الشافعي لم يكن فيلسوفاً ولا مرجئاً وهؤلاء فلاسفة أشعرية مرجئة وغرضهم ذم الإرجاء ونحن نذكر عمدتهم لكونه مشهوراً عند كثير من المتأخرين المنتسبين إلى السنة.

قال القاضي أبو بكر في «التمهيد» فإن قالوا: فخبرونا ما الإيمان عندكم؟ قيل: الإيمان هو التصديق بالله وهو العلم، والتصديق يوجد بالقلب، فإن قال: فما الدليل على ما قلتم؟ قيل: إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان قبل نزول

القرآن وبعثة النبي ﷺ هو التصديق، لا يعرفون في اللغة إيماناً غير ذلك ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وما أنت بمؤمن لنا﴾[1]. أي بمصدق لنا ومنه قولهم: فلان يؤمن بالشفاعة، وفلان لا يؤمن بعذاب القبر أي: لا يصدق بذلك فوجب أن الإيمان في الشريعة هو الإيمان المعروف في اللغة؛ لأن الله ما غير اللسان العربي ولا قلبه ولو فعل ذلك لتواترت الأخبار بفعله وتوفرت دواعي الأمة على نقله، ولغلب إظهاره على كتمانه، وفي علمنا بأنه لم يفعل ذلك بل إقرار أسماء الأشياء والتخاطب بأسره على ما كان، دليل على أن الإيمان في الشريعة هو الإيمان اللغوي، ومما يبين ذلك قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾[2]. وقوله: ﴿إنا جعلناه قرآنا عربياً﴾[3] فأخبر أنه أنزل القرآن بلغة العرب وسمى الأسماء بمسمياتهم، ولاوجه للعدول بهذه الآيات عن ظواهرها بغير حجة لا سيما مع القول بالعموم وحصول التوقيف على أن القرآن نزل بلغتهم؛ فدل على ما قلناه من أن الإيمان ما وصفناه دون ما سواه من سائر الطاعات من النوافل والمفروضات، هذا لفظه.

وهذا عمدة من نصر قول الجهمية في «مسألة الإيمان» وللجمهور من أهل السنة وغيرهم عن هذا أجوبة:

أحدهما: قول من ينازعه في أن الإيمان في اللغة مرادف للتصديق، ويقول هو بمعنى الإقرار وغيره.

والثاني: قول من يقول: وإن كان في اللغة هو التصديق؛ فالتصديق يكون بالقلب واللسان وسائر الجوارح، كما قال النبي ﷺ: «والفرج يصدق ذلك أو يكذبه»[4].

والثالث: أن يقال ليس هو مطلق التصديق، بل هو تصديق خاص مقيد بقيود

---

(١) سورة يوسف اية ١٧.

(٢) سورة إبراهيم آية ٤.

(٣) سورة فصلت آية ٣ وغيرها.

(٤) انظر الحديث في البخاري في الاستئذان ١٢١، والقدر ٩، ومسلم في القدر ٢٠ و٢١، وأبو داود في النكاح ٤٣، وأحمد ٢/ ٢٧٦، ٣١٧، ٣٢٩، ٣٧٩، ٥٣٥، ٥٣٦.

إتصل اللفظ بها، وليس هذا نقلاً للفظ ولا تغييراً له، فإن الله لم يأمرنا بإيمان مطلق، بل بإيمان خاص وصفه وبينه.

والرابع: أن يقال وإن كان هو التصديق؛ فالتصديق التام القائم بالقلب مستلزم لما وجب من أعمال القلب والجوارح، فإن هذه لوازم الإيمان التام وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم، ونقول: إن هذه اللوازم تدخل في مسمى اللفظ تارة وتخرج عنه أخرى.

الخامس: قول من يقول: إن اللفظ باق على معناه في اللغة، ولكن الشارع زاد فيه أحكاماً.

السادس: قول من يقول: إن الشارع استعمله في معناه المجازي؛ فهو حقيقة شرعية. مجاز لغوي.

السابع: قول من يقول: إنه منقول.

فهذه سبعة أقوال: (الأول): قول من ينازع في أن معناه في اللغة التصديق ويقول: ليس هو التصديق، بل بمعنى الإقرار وغيره.

«قوله»: إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان قبل نزول القرآن هو التصديق. فيقال له: من نقل هذا الإجماع؟ ومن أين يعلم هذا الإجماع؟ وفي أي كتاب ذكر هذا الإجماع؟

(الثاني) أن يقال: أتعني بأهل اللغة نقلتها، كأبي عمرو والأصمعي والخليل، ونحوهم؛ أو المتكلمين بها؟ فإن عنيت الأول؛ فهؤلاء لا ينقلون كل ما كان قبل الإسلام بإسناد، وإنما ينقلون ما سمعوه من العرب في زمانهم، وما سمعوه في دواوين الشعر وكلام العرب وغير ذلك بالإسناد، ولا نعلم فيما نقلوه لفظ الإيمان فضلاً عن أن يكونوا أجمعوا عليه. وإن عنيت المتكلمين بهذا اللفظ قبل الإسلام؛ فهؤلاء لم نشهدهم، ولا نقل لنا أحد عنهم ذلك.

الثالث: أنه لا يعرف عن هؤلاء جميعهم أنهم قالوا: الإيمان في اللغة هو التصديق؛ بل ولا عن بعضهم، وإن قدر أنه قاله واحد أو اثنان؛ فليس هذا إجماعاً.

الرابع: أن يقال: هؤلاء لا ينقلون عن العرب أنهم قالوا: معنى هذا اللفظ كذاوكذا؛ وإنما ينقلون الكلام المسموع من العرب، وأنه يفهم منه كذا وكذا، وحينئذ فلو أنهم نقلوا كلاماً عن العرب يفهم منه أن الإيمان هو، التصديق؛ لم يكن ذلك أبلغ من نقل المسلمين كافة للقرآن عن النبي ﷺ. وإذا كان مع ذلك قد يظن بعضهم أنه أريد به معنى ولم يرده؛ فظن هؤلاء ذلك فيما ينقلونه عن العرب أولى.

الخامس: أنه لو قدر أنهم قالوا هذا؛ فهم آحاد لا يثبت بنقلهم التواتر و «التواتر» من شرطه استواء الطرفين والواسطة، وأين التواتر الموجود عن العرب قاطبة قبل نزول القرآن؟ إنهم كانوا لا يعرفون للإيمان معنى غير التصديق:

فإن قيل: هذا يقدح في العلم باللغة قبل نزول القرآن؛ قيل: فليكن ونحن لا حاجة بنا مع بيان الرسول لما بعثه الله به من القرآن أن نعرف اللغة قبل نزول القرآن، والقرآن نزل بلغة قريش والذين خوطبوا به كانوا عرباً، وقد فهموا ما أريد به وهم الصحابة، ثم الصحابة بلغوا لفظ القرآن ومعناه إلى التابعين حتى إنتهى إلينا، فلم يبق بنا حاجة إلى أن تتواتر عندنا تلك اللغة من غير طريق تواتر القرآن، لكن لما تواتر القرآن لفظاً ومعنى، وعرفنا أنه نزل بلغتهم؛ عرفنا أنه كان في لغتهم لفظ السماء والأرض، والليل والنهار، والشمس والقمر، ونحو ذلك على ما هو معناها في القرآن وإلا فلو كلفنا نقلاً متواتراً لآحاد هذه الألفاظ من غير القرآن؛ لتعذر علينا ذلك في جميع الألفاظ، لا سيما إذا كان المطلوب أن جميع العرب كانت تريد باللفظ هذا المعنى، فإن هذا يتعذر العلم به والعلم بمعاني القرآن ليس موقوفاً على شيء من ذلك؛ بل الصحابة بلغوا معاني القرآن، كما بلغوا لفظه ولو قدرنا أن قوماً سمعوا كلاماً أعجمياً، وترجموه لنا بلغتهم؛ لم تحتج إلى معرفة اللغة التي خوطبوا بها اولاً.

السادس: أنه لم يذكر شاهداً من كلام العرب على ما ادعاه عليهم؛ وإنما إستدل من غير القرآن بقول الناس: فلان يؤمن بالشفاعة، وفلان يؤمن بالجنة والنار، وفلان يؤمن بعذاب القبر، وفلان لا يؤمن بذلك. ومعلوم أن هذا ليس من ألفاظ العرب قبل نزول القرآن؛ بل هو مما تكلم الناس به بعد عصر الصحابة، لما

صار من الناس أهل البدع يكذبون بالشفاعة وعذاب القبر ومرادهم بذلك هو مرادهم بقوله: فلان يؤمن بالجنة والنار، وفلان لا يؤمن بذلك. والقائل لذلك وإن كان تصديق القلب داخلاً في مراده؛ فليس مراده ذلك وحده بل مراده التصديق بالقلب واللسان، فإن مجرد تصديق القلب بدون اللسان لا يعلم حتى يخبر به عنه.

السابع: أن يقال: من قال ذلك؛ فليس مراده التصديق بما يرجى ويخاف بدون خوف ولا رجاء؛ بل يصدق بعذاب القبر ويخافه، ويصدق بالشفاعة ويرجوها. وإلا فلو صدق بأنه يعذب في قبره، ولم يكن في قلبه خوف من ذلك أصلاً لم يسموه مؤمناً به، كما أنهم لا يسمون مؤمناً بالجنة والنار إلا من رجا الجنة وخاف النار، دون المعرض عن ذلك بالكلية مع علمه بأنه حق. كما لا يسمون إبليس مؤمناً بالله، وإن كان مصدقاً بوجوده وربوبيته، ولا يسمون فرعون مؤمناً، وإن كان عالماً بأن الله بعث موسى، وأنه هو الذي أنزل الآيات، وقد استيقنت بها أنفسهم مع جحدهم لها بألسنتهم ولا يسمون اليهود مؤمنين بالقرآن والرسول، وإن كانوا يعرفون أنه حق، كما يعرفون أبناءهم. فلا يوجد قط في كلام العرب أن من علم وجود شيء مما يخاف ويرجى، ويجب حبه وتعظيمه؛ وهو مع ذلك لا يحبه ولا يعظمه، ولا يخافه ولا يرجوه بل يجحد به بلسانه إنهم يقولون: هو مؤمن، بل ولو عرفه بقلبه وكذب به بلسانه، لم يقولوا: هو مصدق به. ولو صدق به مع العمل بخلاف مقتضاه، لم يقولوا هو مؤمن به. فلا يوجد في كلام العرب شاهد واحد يدل على ما ادعوه.

وقوله: **﴿وما أنت بمؤمن لنا﴾**[1] قد تكلمنا عليها في غير هذا الموضع فإن هذا استدلال بالقرآن، وليس في الآية ما يدل على أن المصدق مرادف للمؤمن، فإن صحة هذا المعنى بأحد اللفظين لا يدل على أنه مرادف للآخر، كما بسطناه في موضعه.

الوجه الثامن: قوله: لا يعرفون في اللغة إيماناً غير ذلك. من أين له هذا

---

(١) سورة يوسف آية ١٧.

النفي الذي لا تمكن الإحاطة به؟ بل هو قول بلا علم.

التاسع: قول من يقول: أصل الإيمان مأخوذ من الأمن، كما ستأتي أقوالهم إن شاء الله. وقد نقلوا في اللغة الإيمان بغير هذا المعنى. كما قاله الشيخ أبو البيان في قول[1].

الوجه العاشر: إنه لو فرض أن الإيمان في اللغة التصديق؛ فمعلوم أن الإيمان ليس هو التصديق بكل شيء بل بشيء مخصوص، وهو ما أخبر به الرسول ﷺ؛ وحينئذ فيكون الإيمان في كلام الشارع أخص من الإيمان في اللغة. ومعلوم أن الخاص ينضم إليه قيود لا توجد في جميع العام كالحيوان إذا أخذ بعض أنواعه وهو الإنسان كان فيه المعنى العام ومعنى اختص به، وذلك المجموع ليس هو المعنى العام. فالتصديق الذي هو الإيمان؛ أدنى أحواله أن يكون نوعاً من التصديق العام، فلا يكون مطابقاً له في العموم والخصوص من غير تغيير اللسان ولا قلبه؛ بل يكون الإيمان في كلام الشارع مؤلفاً من العام والخاص كالإنسان الموصوف بأنه حيوان وأنه ناطق.

الوجه الحادي عشر: إن القرآن ليس فيه ذكر إيمان مطلق غير مفسر؛ بل لفظ الإيمان فيه إما مقيد، وإما مطلق مفسر. «فالمقيد» كقوله، **﴿يؤمنون بالغيب﴾**[2] وقوله: **﴿فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه﴾**[3] و «المطلق المفسر» كقوله تعالى: **﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم﴾**[4] الآية. وقوله: **﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون﴾**[5] ونحو ذلك وقوله: **﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾**.[6] وأمثال هذه الآيات. وكل إيمان مطلق في القرآن فقد يبين فيه أنه لا يكون الرجل مؤمناً إلا بالعمل مع التصديق؛ فقد بين في القرآن أن الإيمان لا

---

(١) بياض بالأصل.
(٢) سورة البقرة آية ٣.
(٣) سورة يونس آية ٨٣.
(٤) سورة الأنفال آية ٢.
(٥) سورة النور آية ٦٢.
(٦) سورة النساء آية ٦٥.

بد فيه من عمل مع التصديق، كما ذكر مثل ذلك في إسم الصلاة والزكاة والصيام والحج.

الثاني عشر: إنه إذا قيل: إن الشارع خاطب الناس بلغة العرب؛ فإنما خاطبهم بلغتهم المعروفة، وقد جرى عرفهم أن الإسم يكون مطلقاً وعاماً، ثم يدخل فيه قيد أخص من معناه، كما يقولون: ذهب إلى القاضي والوالي والأمير، يريدون شخصاً معيناً يعرفونه دلت عليه اللام مع معرفتهم به. وهذا الاسم في اللغة اسم جنس لا يدل على خصوص شخص، وأمثال ذلك. فكذلك الإيمان والصلاة والزكاة، إنما خاطبهم بهذه الأسماء بلام التعريف، وقد عرفهم قبل ذلك أن المراد الإيمان الذي صفته كذا وكذا. والدعاء الذي صفته كذا وكذا. فبتقدير أن يكون في لغتهم التصديق. فإنه قد يبين أني لا أكتفي بتصديق القلب واللسان، فضلاً عن تصديق القلب وحده، بل لا بد أن يعمل بموجب ذلك التصديق، كما في قوله تعالى: ﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا﴾[1] ﴿انما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم﴾[2] وفي قوله ﷺ «لا تؤمنون حتى تكونوا كذا». وفي قوله تعالى: ﴿لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله﴾[3]. ومثل هذا كثير في الكتاب والسنّة، كقوله عليه السلام: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»[4]. وقوله«لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه»[5]. وأمثال ذلك.

فقد بيّن لهم أن التصديق الذي لا يكون الرجل مؤمناً إلا به، هو أن يكون تصديقاً على هذا الوجه. وهذا بيّن في القرآن والسنّة من غير تغيير للغة ولا نقل لها.

الثالث عشر: أن يقال: بل نقل وغير. قوله: لو فعل لتواتر. قيل: نعم. وقد تواتر أنه أراد بالصلاة والزكاة والصيام والحج معانيها المعروفة. وأراد بالإيمان ما بيّنه بكتابه وسنّة رسوله من أن العبد لا يكون مؤمناً إلاّ به، كقوله: ﴿إنما

(١) سورة النور آية ٦٢.
(٢) سورة الأنفال آية ٢.
(٣) سورة المجادلة آية ٢٢.
(٤) مر تخريجه.
(٥) مر تحريجه.

المؤمنون﴾ وهذا متواتر في«القرآن والسنن» ومتواتر ايضاً أنه لم يكن يحكم لأحد بحكم الإيمان إلّا أن يؤدي الفرائض. ومتواتر عنه أنه أخبر أنه: من مات مؤمناً دخل الجنة ولم يعذب، وأن الفساق لا يستحقون ذلك؛ بل هم معرضون للعذاب. فقد تواتر عنه من معاني إسم الإيمان وأحكامه ما لم يتواتر عنه في غيره، فأي تواتر أبلغ من هذا؟! وقد توفرت الدواعي على نقل ذلك وإظهاره، ولله الحمد. ولا يقدر أحد أن ينقل عن النبي ﷺ نقلاً يناقض هذا. لكن أخبر أنه يخرج منها من كان معه شيء من الإيمان[1]. ولم يقل: إن المؤمن يدخلها، ولا قال إن الفساق مؤمنون. لكن أدخلهم في مسمى الإيمان في مواضع، كما أدخل المنافقين في اسم الإيمان في مواضع مع القيود وأما الإسم المطلق الذي وعد أهله بالجنة؛ فلم يدخل فيه لا هؤلاء ولا هؤلاء.

الوجهة الرابع عشر: قوله: ولا وجه للعدول ـ بالآيات التي تدل على أنه عربي ـ عن ظاهرها؛ فيقال له: الآيات التي فسرت المؤمن، وسلبت الإيمان عمن لم يعمل؛ أصرح وأبين وأكثر من هذه الآيات. ثم إذا دلت على أنه عربي؛ فما ذكر لا يخرجه عن كونه عربياً. ولهذا لما خاطبهم بلفظ الصلاة والحج وغير ذلك؛ لم يقولوا: هذا ليس بعربي. بل خاطبهم باسم المنافقين، وقد ذكر أهل اللغة أن هذا الإسم لم يكن يعرف في الجاهلية، ولم يقولوا: إنه ليس بعربي؛ لأن المنافق مشتق من نفق إذا خرج؛ فإذا كان اللفظ مشتقاً من لغتهم وقد تصرف فيه المتكلم به كما جرت عادتهم في لغتهم، لم يخرج ذلك عن كونه عربياً.

الوجه الخامس عشر: إنه لو فرض أن هذه الألفاظ ليست عربيـة، فليس

---

(١) يشير بذلك إلى الحديث الطويل الذي يذكر فيه الشفاعة التي تطلب من الرسل فيستعفون منها إلا النبي ﷺ وفيه: «ثم آتي باب الجنة فآخذ بحلقة باب الجنة فأقرع الباب فقال من إنت؟ فأقول محمد فيفتح لي فأرى ربي عز وجل وهو على كرسيه أو سريره، فأخر له ساجداً وأحمد بمحامد لم يحمده بها أحد كان قبلي ولا يحمده بها أحد بعدي، فيقال ارفع رأسك وقل تسمع وسل تعطه واشفع تشفع. قال فأرفع رأسي فأقول: أي رب أمتي أمتي، فيقال لي أخرج من النار من كان في قلبه مثقال كذا وكذا فأخرجهم ثم أعود...» اللفظ للإمام أحمد بن حنبل ١/ ٢٩٦، وانظر الحديث في البخاري في التوحيد ٣٦، ومسلم في الإيمان ١٤٧ و١٤٩ و١٨٥ و ٣٠٢، والترمذي في البر ٦١، والنسائي في الإيمان ٢١٨.

تخصيص عموم هذه الألفاظ بأعظم من إخراج لفظ الإيمان عما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف، فإن النصوص التي تنفي الإيمان عمن لا يحب الله ورسوله، ولا يخاف الله ولا يتقيه ولا يعمل شيئاً من الواجب، ولا يترك شيئاً من المحرم؛ كثيرة صريحة. فإذا قدر أنها عارضها آية؛ كان تخصيص اللفظ القليل العام أولى من رد النصوص الكثيرة الصريحة.

السادس عشر: إن هؤلاء واقفة في ألفاظ العموم لا يقولون بعمومها والسلف يقولون: الرسول وقفنا على معاني الإيمان وبينه لنا. وعلمنا مراده منه بالاضطرار، وعلمنا من مراده علماً ضرورياً أن من قيل: إنه صدق، ولم يتكلم بلسانه بالإيمان مع قدرته على ذلك، ولا صلى ولا صام، ولا أحب الله ورسوله ولا خاف الله؛ بل كان مبغضاً للرسول، معادياً له يقاتله؛ إن هذا ليس بمؤمن، كما قد علمنا أن الكفار من المشركين وأهل الكتاب الذين كانوا يعلمون أنه رسول الله وفعلوا ذلك معه؛ كانوا عنده كفاراً لا مؤمنين، فهذا معلوم عندنا بالاضطرار أكثر من علمنا بأن القرآن كله ليس فيه لفظ غير عربي. فلو قدر التعارض؛ لكان تقديم ذلك العلم الضروري أولى.

فإن قالوا: من علم أن الرسول كفره، علم انتفاء التصديق من قلبه.

قيل لهم: هذه مكابرة، إن أرادوا أنهم كانوا شاكين مرتابين. وأما إن عنى التصديق الذي لم يحصل معه عمل؛ فهو ناقص كالمعدوم، فهذا صحيح. ثم إنما يثبت، إذا ثبت أن الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه، وذاك إنما يثبت بعد تسليم هذه المقدمات التي منها هذا، فلا تثبت الدعوى بالدعوى مع كفر صاحبها. ثم يقال: قد علمنا بالاضطرار أن اليهود وغيرهم كانوا يعرفون أن محمداً رسول الله؛ وكان يحكم بكفرهم. فقد علمنا من دينه ضرورة أنه يكفر الشخص مع ثبوت التصديق بنبوته في القلب، إذا لم يعمل بهذا التصديث. بحيث يحبه ويعظمه، ويسلم لما جاء به.

ومما يعارضون به أن يقال: هذا الذي ذكرتموه، إن كان صحيحاً؛ فهو أدل على قول المرجئة، بل على قول الكرامية منه على قولكم، وذلك أن الإيمان إذا كان هو التصديق كما ذكرتم، فالتصديق نوع من أنواع الكلام، فاستعمال لفظ

الكلام والقول ونحو ذلك في المعنى واللفظ، بل في اللفظ الدال على المعنى أكثر في اللغة من استعماله في المعنى المجرد عن اللفظ، بل لا يوجد قط إطلاق اسم الكلام ولا أنواعه: كالخبر أو التصديق والتكذيب والأمر والنهي على مجرد المعنى من غير شيء يقترن به من عبارة ولا إشارة ولا غيرهما؛ وإنما يستعمل مقيداً.

وإذا كان الله إنما أنزل القرآن بلغة العرب؛ فهي لا تعرف التصديق والتكذيب وغيرهما من الأقوال إلا ما كان معنى ولفظاً، أو لفظاً يدل على معنى؛ ولهذا لم يجعل الله أحداً مصدقاً للرسل بمجرد العلم والتصديق الذي في قلوبهم حتى يصدقوهم بألسنتهم. ولا يوجد في كلام العرب أن يقال: فلان صدق فلاناً أو كذبه إذا كان يعلم بقلبه أنه صادق أو كاذب ولم يتكلم بذلك. كما لا يقال: أمره أو نهاه، إذا قام بقلبه طلب مجرد عما يقترن به من لفظ أو إشارة أو نحوهما. ولما قال النبي ﷺ: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»[1]. وقال: «إن الله يحدث من أمره ما شاء، وأن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة»[2]. اتفق العلماء على أنه إذا تكلم في الصلاة عامداً لغير مصلحتها، بطلت صلاته. واتفقوا كلهم على أن ما يقوم بالقلب من تصديق بأمور دنيوية وطلب لا يبطل الصلاة، وإنما يبطلها التكلم بذلك، فعلم اتفاق المسلمين على أن هذا ليس بكلام.

وأيضاً ففي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل به» فقد أخبر أن الله عفا عن حديث النفس إلا أن تتكلم، ففرق بين حديث النفس وبين الكلام، وأخبر أنه لا يؤاخذ به حتى يتكلم به، والمراد حتى ينطق به اللسان باتفاق العلماء. فعلم أن هذا هو الكلام في اللغة؛ لأن الشارع ـ كما قرر ـ إنما خاطبنا بلغة العرب.

وأيضاً ففي «السنن» أن معاذاً قال له: يا رسول الله! وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ فقال: «وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو قال على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم». فبين أن الكلام إنما هو ما يكون باللسان، وفي «الصحيح»

---

(١) أخرجه مسلم في المساجد ٣٣، وأبو داود في الصلاة ١٦٧، والنسائي في السهو ٢٠.

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد ٤٢، وأبو داود في الصلاة ١٦٦، والنسائي في السهو ٢٠، وأحمد ١/ ٤٣٥، ٤٦٣.

عن النبي ﷺ أنه قال: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل».

«وفي الصحيحين» عنه أنه قال: «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم» وقد قال الله تعالى: ﴿**وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولداً، ما لهم به من علم ولا لآبائهم كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً**﴾(1) وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «أفضل الكلام بعد القرآن أربع كلمات وهن في القرآن: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر». رواه مسلم. وقال تعالى: ﴿**إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه**﴾(2) ومثل هذا كثير.

وفي الجملة: حيث ذكر الله في كتابه عن أحد من الخلق من الأنبياء، أو اتباعهم أو مكذبيهم إنهم قالوا ويقولون، وذلك قولهم وامثال ذلك؛ فإنما يعني به المعنى مع اللفظ. فهذا اللفظ وما تصرف منه من فعل ماض ومضارع وأمر، ومصدر واسم فاعل من لفظ القول والكلام ونحوهما؛ إنما يعرف في القرآن والسنة وسائر كلام العرب، إذا كان لفظاً ومعنى وكذلك أنواعه، كالتصديق والتكذيب والأمر والنهي وغير ذلك. وهذا مما لا يمكن أحداً جحده، فإنه أكثر من أن يحصى.

ولم يكن في مسمى «الكلام» نزاع بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وتابعيهم لا من أهل السنة، ولا من أهل البدعة، بل أول من عرف في الإسلام أنه جعل مسمى الكلام المعنى فقط، هو عبد الله بن سعيد بن كلاب، وهو متأخر ـ في زمن محنة أحمد بن حنبل ـ وقد أنكر ذلك عليه علماء السنة، وعلماء البدعة، فيمتنع أن يكون الكلام الذي هو أظهر صفات بني آدم ـ كما قال تعالى: ﴿**فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون**﴾(3). ولفظه لا تحصى وجوهه كثرة ـ

---

(1) سورة الكهف آية ٥.

(2) سورة فاطر آية ١٠.

(3) سورة الذاريات آية ٢٣.

لم يعرفه أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم حتى جاء من قال فيه قولاً لم يسقه إليه أحد من المسلمين، ولا غيرهم.

فتبين أنه إن كان «الإيمان» في اللغة هو التصديق، والقرآن إنما أراد به مجرد التصديق الذي هو قول، ولم يسم العمل تصديقاً، فليس الصواب إلا قول المرجئة: إنه اللفظ والمعنى. أو قول الكرامية: إنه قول باللسان فقط، فإن تسمية قول اللسان قولاً أشهر في اللغة من تسمية معنى في القلب قولاً. كقوله تعالى: **﴿يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم﴾**[1] وقوله: **﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾**[2] وأمثال ذلك، بخلاف ما في النفس، فإنه إنما يسمى حديثاً، والكرامية يقولون: المنافق مؤمن وهو مخلد في النار، لأنه آمن ظاهراً لا باطناً، وإنما يدخل الجنة من آمن ظاهراً وباطناً.

قالوا: والدليل على شمول الإيمان له أنه يدخل في الأحكام الدينية المعلقة باسم الإيمان كقوله تعالى: **﴿فتحرير رقبة مؤمنة﴾**[3] ويخاطب في الظاهر بالجمعة والطهارة، وغير ذلك مما خوطب به الذين آمنوا.

وأما من صدق بقلبه ولم يتكلم بلسانه، فإنه لا يعلق به شيء من أحكام الإيمان، لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يدخل في خطاب الله لعباده بقوله: **﴿يا أيها الذين آمنوا﴾** فعلم أن قول الكرامية في الإيمان وإن كان باطلاً مبتدعاً لم يسبقهم إليه أحد، فقول الجهمية أبطل منه، وأولئك أقرب إلى الاستدلال باللغة والقرآن والعقل من الجهمية.

و «الكرامية» توافق المرجئة والجهمية في أن إيمان الناس كلهم سواء ولا يستثنون في الإيمان؛ بل يقولون: هو مؤمن حقاً لمن أظهر الإيمان، وإذا كان منافقاً فهو مخلد في النار عندهم؛ فإنه إنما يدخل الجنة من آمن باطناً وظاهراً، ومن حكي عنهم أنهم يقولون: المنافق يدخل الجنة، قد كذب عليهم، بل

---

(١) سورة الفتح آية ١١.
(٢) سورة البقرة آية ٨.
(٣) سورة النساء آية ٩٢.

يقولون: المنافق مؤمن لا أن الإيمان هو القول الظاهر، كما يسميه غيرهم مسلماً إذ الإسلام: هو الاستسلام الظاهر ولا ريب أن قول الجهمية أفسد من قولهم من وجوه متعددة شرعاً ولغة وعقلاً.

ففي القرآن والسنة من نفي الإيمان عمن لم يأت بالعمل مواضع كثيرة كما نفى فيها الإيمان عن المنافق، وأما العالم بقلبه مع المعاداة والمخالفة الظاهرة فهذا لم يسم قط مؤمناً؛ وعند الجهمية إذا كان العلم في قلبه فهو مؤمن كامل الإيمان، إيمانه كإيمان النبيين، ولو قال وعمل ماذا عسى أن يقول ويعمل؟ ولا يتصور عندهم أن ينتفي عنه الإيمان إلا إذا زال ذلك العلم من قلبه.

ثم أكثر المتأخرين الذين نصروا قول جهم يقولون بالاستثناء في الإيمان، ويقولون: «الإيمان في الشرع» هو ما يوافي به العبد ربه، وإن كان في اللغة أعم من ذلك، فجعلوا في «مسألة الاستثناء» مسمى الإيمان ما ادعوا أنه مسماه في الشرع، وعدلوا عن اللغة، فهلا فعلوا هذا في الأعمال. ودلالة الشرع على أن الأعمال الواجبة من تمام الإيمان لا تحصى كثرة، بخلاف دلالته على أنه لا يسمى إيماناً؛ إلا ما مات الرجل عليه، فإنه ليس في الشرع ما يدل على هذا، وهو قول محدث لم يقله أحد من السلف، لكن هؤلاء ظنوا أن الذين استثنوا في الإيمان من السلف كان هذا مأخذهم؛ لأن هؤلاء وأمثالهم لم يكونوا خبيرين بكلام السلف، بل ينصرون ما يظهر من أقوالهم بما تلقوه عن المتكلمين من الجهمية ونحوهم من أهل البدع، فيبقى الظاهر قول السلف، والباطن قول الجهمية الذين هم أفسد الناس مقالة في الإيمان. وسنذكر - إن شاء الله - أقوال السلف في «الاستثناء في الإيمان» ولهذا لما صار يظهر لبعض اتباع أبي الحسن فساد قول جهم في الإيمان، خالفه كثير منهم، فمنهم من اتبع السلف.

[الإيمان عند العلماء]

قال أبو القاسم الأنصاري شيخ الشهرستاني في «شرح الإرشاد» لأبي المعالي، بعد أن ذكر قول أصحابه قال: وذهب أهل الأثر إلى أن الإيمان جميع الطاعات، فرضها ونفلها، وعبروا عنه بأنه إتيان ما أمر الله به فرضاً ونفلاً، والإنتهاء

عما نهى عنه تحريماً وأدباً. قال: وبهذا كان يقول أبو علي الثقفي من متقدمي أصحابنا؛ وأبو العباس القلانسي.

وقد مال إلى هذا المذهب أبو عبد الله بن مجاهد قال: وهذا قول مالك بن أنس إمام دار الهجرة. ومعظم ائمة السلف رضوان الله عليهم اجمعين.

وكانوا يقولون: الإيمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بـالأركان، ومنهم من يقول بقول المرجئة: إنه التصديق بالقلب واللسان.

ومنهم من قال: إذا ترك التصديق باللسان عناداً كان كافراً بالشرع، وإن كان في قلبه التصديق والعلم. وكذلك قال أبو إسحاق الاسفرائيني.

قال الأنصاري: رأيت في تصانيفه أن المؤمن إنما يكون مؤمناً حقاً إذا حقق إيمانه بالأعمال الصالحة. كما أن العالم إنما يكون عالماً حقاً إذا عمل بما علم، واستشهد بقول الله تعالى: ﴿**إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً**﴾[1] إلى قوله: ﴿**أولئك هم المؤمنون حقاً**﴾[2] وقال أيضاً أبو إسحاق: حقيقة الإيمان في اللغة: التصديق، ولا يتحقق ذلك إلا بالمعرفة والإئتمار، وتقوم الإشارة والإنقياد مقام العبارة.

وقال أيضاً أبو إسحاق في كتاب «الأسماء والصفات»: اتفقوا على أن مـا يستحق به المكلف اسم الإيمان في الشريعة أوصاف كثيرة، وعقائد مختلفة، وإن اختلفوا فيها على تفصيـل ذكروه، واختلفـوا في إضافـة ما لا يـدخل في جملة التصديق إليه لصحة الاسم، فمنها ترك قتل الرسول، وترك إيذائه، وترك تعظيـم الأصنام، فهذا من التروك، ومن الأفعال نصرة الرسول والذب عنه، وقالوا: إن جميعه يضاف إلى التصديق شرعاً، وقال آخرون: إنه من الكبائر، لا يخرج المرء بالمخالفة فيه عن الإيمان.

قلت: وهذان القولان ليسا قول جهم؛ لكن من قال ذلك فقد اعترف بأنه ليس مجرد تصديق القلب، وليس هو شيئاً واحداً، وقال: إن الشرع تصرف فيه،

---

(١) سورة الأنفال آية ٢.

(٢) سورة الأنفال آية ٤.

وهذا يهدم أصلهم، ولهذا كان حذاق هؤلاء، كجهم، والصالحي وأبي الحسن والقاضي أبي بكر، على أنه لا يزول عنه اسم الإيمان إلا بزوال العلم من قلبه.

قال أبو المعالي: ﴿باب في ذكر الأسماء والأحكام﴾: إعلم أن غرضنا في هذا الباب يستدعي تقديم ذكر حقيقة الإيمان. قال: وهذا مما تباينت فيه مذاهب الإسلاميين، ثم ذكر قول الخوارج، والمعتزلة، والكرامية، ثم قال: وأما مذاهب أصحابنا، فصار أهل التحقيق من أصحاب الحديث والنظار منهم إلى أن الإيمان هو التصديق، وبه قال شيخنا أبو الحسن رحمة الله عليه، واختلف رأيه في معنى التصديق؛ وقال مرة: المعرفة بوجوده وقدمه والهيته. وقال مرة: التصديق: قول في النفس، غير أنه يتضمن المعرفة، ولا يصح أن يوجد دونها، وهذاة مقتضاه؛ فإن التصديق والتكذيب والصدق والكذب بالأقوال أجدر فالتصديق إذا قول في النفس يعبر عنه باللسان، فتوصف العبادة بأنها تصديق، لأنها عبارة عن التصديق: وقال بعض أصحابنا: التصديق لا يتحقق إلا بالقول والمعرفة جميعاً، فإذا اجتمعا كانا تصديقاً واحداً.

ومنهم من اكتفى بترك العناد: فلم يجعل الإقرار أحد ركني الإيمان، فيقول: الإيمان هو التصديق بالقلب. وأوجب ترك العناد بالشرع، وعلى هذا الأصل يجوز أن يعرف الكافر الله، وإنما يكفر بالعناد لا لأنه ترك ما هو الأهم في الإيمان،

وعلى هذا الأصل يقال: إن اليهود كانوا عالمين بالله ونبوة محمد ﷺ، إلا أنهم كفروا عناداً وبغياً وحسداً. قال وعلى قول شيخنا أبي الحسن: كل من حكمنا بكفره فنقول: إنه لا يعرف الله أصلاً ولا عرف رسوله ولا دينه. قال أبو القاسم الأنصاري تلميذه: كأن المعنى: لا حكم لإيمانه ولا لمعرفته شرعاً.

قلت: وليس الأمر على هذا القول كما قاله الأنصاري هذا، ولكن على قولهم: المعاند كافر شرعاً، فيجعل الكفر تارة بانتفاء الإيمان الذي في القلب وتارة بالعناد، ويجعل هذا كافراً في الشرع، وإن كان معه حقيقة الإيمان الذي هو التصديق، ويلزمه أن يكون كافراً في الشرع، مع أن معه الإيمان الذي هو مثل إيمان الأنبياء والملائكة. والحذاق في هذا المذاهب؛ كأبي الحسن والقاضي ومن

قبلهم من أتباع جهم، عرفوا أن هذا تناقض يفسد الأصل فقالوا: لا يكون أحد كافراً إلا إذا ذهب ما في قلبه من التصديق والتزموا أن كل من حكم الشرع بكفره، فإنه ليس في قلبه شيء من معرفة الله ولا معرفة رسوله، ولهذا أنكر هذا عليهم جماهير العقلاء، وقالوا: هذا مكابرة وسفسطة.

وكذلك حكى ابن فورك عن أبي الحسن الأشعري قال: الإيمان هو اعتقاد صدق المخبر فيما يخبر به اعتقاداً هو علم، ومنه اعتقاد ليس بعلم؛ والإيمان بالله ـ وهو اعتقاد صدقه ـ إنما يصح إذا كان عالماً بصدقه في إخباره، وإنما يكون كذلك إذا كان عالماً بأنه يتكلم والعلم بأنه متكلم بعد العلم بأنه حي؛ والعلم بأنه حي بعد العلم بأنه فاعل، والعلم بأنه فاعل بعد العلم بالفعل، وهو كون العالم فعلاً له، وقال: وكذلك يتضمن العلم بكونه قادراً وعالماً وله قدرة وعالماً وله علم، ومريداً وله إرادة، وسائر ما لا يصح العلم بالله إلا بعد العلم به من شرائط الإيمان.

قلت: هذا مما اختلف فيه قول الأشعري وهو أن الجهل ببعض الصفات، هل يكون جهلاً بالموصوف، أم لا؟ على قولين، والصحيح الذي عليه الجمهور وهو آخر قوليه، إنه لا يستلزم الجهل بالموصوف. وجعل إثبات الصفات من الإيمان، مما خالف فيه الأشعري جهماً فإن جهماً غال في نفي الصفات، بل وفي نفي الأسماء.

الإسلام والإيمان

قال الذين نصروا مذهب جهم في الإيمان من المتأخرين ـ كالقاضي أبي بكر[1] وهذا لفظه ـ فإن قال قائل: وما الإسلام عندكم؟ قيل له: «الإسلام»: الإنقياد والاستسلام؛ فكل طاعة انقاد العبد بها لربه واستسلم فيها لأمره فهي إسلام، والإيمان: خصلة من خصال الإسلام؛ وكل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيماناً.

فإن قال: فلم قلتم: إن معنى الإسلام ما وصفتم؟ قيل: لأجل قوله تعالى: **﴿قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا﴾**[2] فنفى عنهم الإيمان وأثبت لهم الإسلام، وإنما أراد بما أثبته الانقياد والاستسلام، ومنه: **﴿ألقوا إليكم السلم﴾**[3] وكل من استسلم لشيء فقد أسلم، وإن كان أكثر ما يستعمل ذلك في المستسلم لله ولنبيه.

«قلت»: وهذا الذي ذكروه مع بطلانه ومخالفته للكتاب والسنة هو تناقض، فإنهم جعلوا الإيمان خصلة من خصال الإسلام، فالطاعات كلها إسلام وليس فيها إيمان إلا التصديق، والمرجئة وإن قالوا: إن الإيمان يتضمن الإسلام فهم يقولون: الإيمان هو تصديق القلب واللسان، وأما الجهمية فيجعلونه تصديق القلب، فلا تكون الشهادتان، ولا الصلاة، ولا الزكاة، ولا غيرهن من الإيمان، وقد تقدم ما بينه الله ورسوله، من أن الإسلام داخل في الإيمان، فلا يكون الرجل مؤمناً حتى

---

(١) قصد به أبا بكر الباقلاني.

(٢) سورة الحجرات آية ١٤.

(٣) سورة النساء آية ٩٠.

يكون مسلماً، كما أن الإيمان داخل في الإحسان، فلا يكون محسناً حتى يكون مؤمناً.

وأما التناقض، فإنهم إذا قالوا: الإيمان خصلة من خصال الإسلام، كان من أتى بالإيمان إنما أتى بخصلة من خصال الإسلام، لا بالإسلام الواجب جميعه. فلا يكون مسلماً حتى يأتي بالإسلام كله. كما لا يكون عندهم مؤمناً، حتى يأتي بالإيمان كله، وإلا فمن أتى ببعض الإيمان عندهم لا يكون مؤمناً، ولا فيه شيء من الإيمان، فكذلك يجب أن يقولوا في الإسلام، وقد قالوا: كل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيماناً، وهذا إن أرادوا به أن كل إيمان هو الإسلام الذي أمر الله به، ناقض قولهم: أن الإيمان خصلة من خصاله، فجعلوا الإيمان بعضه ولم يجعلوه إياه، وإن قالوا: كل إيمان فهو إسلام، أي هو طاعة لله وهو جزء من الإسلام الواجب، وهذا مرادهم. قيل لهم: فعلى هذا يكون الإسلام متعدداً بتعدد الطاعات. وتكون الشهادتان وحدهما إسلاماً، والصلاة وحدها إسلاماً، والزكاة إسلاماً، بل كل درهم تعطيه للفقير إسلاماً، وكل سجدة إسلاماً، وكل يوم تصومه إسلاماً، وكل تسبيحة تسبحها في الصلاة أو غيرها إسلاماً.

ثم المسلم إن كان لا يكون مسلماً إلا بفعل كل ما سميتموه إسلاماً، لزم أن يكون الفساق ليسوا مسلمين مع كونهم مؤمنين، فجعلتم المؤمنين الكاملي الإيمان عندكم ليسوا مسلمين، وهذا شر من قول الكرامية، ويلزم أن الفساق من أهل القبلة ليسوا مسلمين، وهذا شر من قول الخوارج والمعتزلة وغيرهم، بل وأن يكون من ترك التطوعات ليس مسلماً، إذ كانت التطوعات طاعة لله، إن جعلتم كل طاعة فرضاً أو نفلاً إسلاماً.

ثم هذا خلاف ما احتججتم به من قوله للأعراب: **﴿لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا﴾**[1]. فأثبت لهم الإسلام دون الإيمان، وأيضاً فإخراجكم الفساق من اسم الإسلام إن أخرجتموهم، أعظم شناعة من إخراجهم من اسم الإيمان، فوقعتم في أعظم ما عبتموه على المعتزلة، فإن الكتاب والسنة تنفي عنهم اسم الإيمان، أعظم مما تنفي اسم الإسلام، واسم الإيمان في الكتاب والسنة أعظم.

---

(١) سورة الحجرات آية ١٤.

وإن قلتم: بل كل من فعل طاعة سمي مسلماً، لزم أن يكون من فعل طاعة من الطاعات ولم يتكلم بالشهادتين مسلماً، ومن صدق بقلبه ولم يتكلم بلسانه أن يكون مسلماً عندكم، لأن الإيمان عندكم إسلام، فمن أتى به فقد أتى بالإسلام فيكون مسلماً عندكم من تكلم بالشهادتين ولا أتى بشيء من الأعمال.

واحتجاجكم بقوله: ﴿قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا﴾ قلتم: نفى عنهم الإيمان وأثبت لهم الإسلام، فيقال: هذه الآية حجة عليكم لأنه لما أثبت لهم الإسلام مع انتفاء الإيمان، دل ذلك على أن الإيمان ليس بجزء من الإسلام، إذ لو كان بعضه لما كانوا مسلمين إن لم يأتوا به[1]، وإن قلتم: اردنا بقولنا: أثبت لهم الإسلام أي إسلاماً ما، فإن كل طاعة من الإسلام إسلام عندنا، لزمكم ما تقدم، من أن يكون صوم يوم إسلاماً، وصدقة درهم إسلاماً وأمثال ذلك.

وهم يقولون: كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً، قالوا: هذا من حيث الإطلاق، وإلا فالتفصيل ما ذكرناه من أن الإيمان خصلة من خصال الإسلام والدين، وليس هو جميع الإسلام والدين، فإن الإسلام هو الاستسلام لله بفعل كل طاعة وقعت موافقة للأمر، والإيمان أعظم خصلة من خصال الإسلام. واسم الإسلام شامل لكل طاعة انقاد بها العبد لله، من إيمان وتصديق، وفرض سواه، ونفل، غير أنه لا يصلح التقرب بفعل ما عدا الإيمان من الطاعات دون تقديم فعل الإيمان، قالوا: والدين مأخوذ من التدين، وهو قريب من الإسلام في المعنى.

فيقال لهم: إذا كان هذا قولكم: فقولكم: كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً يناقض هذا؛ فإن المسلم هو المطيع لله، ولا تصح الطاعة من أحد إلا مع الإيمان، فيمتنع أن يكون أحد فعل شيئاً من الإسلام إلا وهو مؤمن، ولو كان ذلك

---

(١) جاء في تفسير الفخر الرازي أن الآية نزلت في بني أسد، حيث أظهروا الإسلام في سنة مجدبة طالبين الصدقة ولم يكن قلبهم مطمئناً بالإيمان، ثم قال: «قوله تعالى: ﴿ولكن قولوا﴾ يقتضي قولاً سابقاً مخالفاً لما بعده كقولنا «لا تقولوا آمنا ولكن قولوا أسلمنا» وفي ترك التصريح به إرشاد وتأديب، كأنه تعالى لم يجز النهي عن قولهم ﴿آمنا﴾ فلم يقل لا تقولوا آمناً، وأرشدهم إلى الإمتناع عن الكذب فقال: ﴿لم تؤمنوا﴾ فإن كنتم تقولون شيئاً فقولوا أمراً عاماً لا يلزم منه كذبكم..» (٢٨/ ١٤٠ - ١٤١).

أدنى الطاعات، فيجب أن يكون كل مسلم مؤمناً، سواء أريد بالإسلام فعل جميع الطاعات، أو فعل واحدة منها، وذلك لا يصح كله إلا مع الإيمان، وحينئذ فالآية حجة عليكم لا لكم.

ثم قولكم: كل مؤمن مسلم، إن كنتم تريدون بالإيمان تصديق القلب فقط، فيلزم أن يكون الرجل مسلماً ولو لم يتكلم بالشهادتين ولا أتى بشيءمن الأعمال المأمور بها وهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة من دين الإسلام، بل عامة اليهود والنصارى يعلمون أن الرجل لا يكون مسلماً حتى يأتي بالشهادتين أو ما يقوم مقامهما، وقولكم: كل مؤمن مسلم، لا يريدون إنه أتى بالشهادتين ولا بشيء من المباني الخمس، بل أتى بما هو طاعة وتلك طاعة باطنة، وليس هذا هو المسلم المعروف في الكتاب والسنة، ولا عند الأئمة الأولبن والآخرين، ثم استدللتم بالآية، والأعراب إنما أتوا بإسلام ظاهر نطقوا فيه بالشهادتين، سواء كانوا صادقين أو كاذبين، فأثبت الله لهم الإسلام دون الإيمان، فيظن من لا يعرف حقيقة الأمر أن هذا هو قول السلف الذي دل عليه الكتاب والسنة من أن كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً، وبينهما من التباين أعظم مما بين قول السلف وقول المعتزلة في الإيمان والإسلام؛ فإن قول المعتزلة في الإيمان والإسلام أقرب من قول الجهمية بكثير، ولكن قولهم في تخليد أهل القبلة أبعد عن قول السلف من قول الجهمية.

فالمتأخرون الذين نصروا قول جهم في «مسألة الإيمان» يظهرون قول السلف في هذا وفي الإستثناء، وفي انتفاء الإيمان الذي في القلب حيث نفاه القرآن ونحو ذلك. وذلك كله موافق للسلف في مجرد اللفظ، وإلا فقولهم في غاية المباينة لقول السلف؛ ليس في الأقوال أبعد عن السلف منه. وقول المعتزلة والخوارج والكرامية في إسم الإيمان والإسلام أقرب إلى قول السلف من قول الجهمية؛ لكن المعتزلة والخوارج يقولون بتخليد العصاة، وهذا أبعد عن قول السلف من كل قول، فهم أقرب في الإسم وأبعد في الحكم؛ والجهمية وإن كانوا في قولهم: بأن الفساق لا يخلدون أقرب في الحكم إلى السلف، فقولهم في مسمى الإسلام والإيمان وحقيقتهما أبعد من كل قول عن الكتاب والسنة، وفيه من مناقضة العقل والشرع واللغة ما لا يوجد مثله لغيرهم.

[الإيمان قول وعمل]

ومما يدل من القرآن على أن الإيمان المطلق مستلزم للأعمال قوله تعالى: ﴿إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا سجداً وسبَّحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون﴾(١) فنفى الإيمان عن غير هؤلاء، فمن كان إذا ذكر بالقرآن لا يفعل ما فرضه الله عليه من السجود لم يكن من المؤمنين، وسجود الصلوات الخمس فرض باتفاق المسلمين، وأما سجود التلاوة ففيه نزاع؛ وقد يحتج بهذه الآية من يوجبه، لكن ليس هذا موضع بسط هذه المسألة، فهذه الآية مثل قوله: ﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم﴾(٢). وقوله: ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم﴾(٣) وقوله ﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه﴾(٤) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عفا الله عنك لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين * لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم والله عليم بالمتقين * إنما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر وارتابت قلوبهم فهم في ريبهم يترددون﴾(٥).

وهذه الآية مثل قوله: ﴿لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله﴾(٦) وقوله: ﴿ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما

(١) سورة السجدة آية ١٥.
(٢) سورة الحجرات آية ١٥.
(٣) سورة الأنفال آية ٢.
(٤) سورة النور آية ٦٢.
(٥) سورة التوبة الآيات ٤٣ ـ ٤٥.
(٦) سورة المجادلة آية ٢٢.

اتخذوهم أولياء﴾[1] بين سبحانه أن الإيمان له لوازم وله أضداد موجودة تستلزم ثبوت لوازمه وانتفاء أضداده ومن أضداده موادة من حاد الله ورسوله، ومن أضداده استئذانه في ترك الجهاد، ثم صرح بأن استئذانه إنما يصدر من الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر، ودل قوله: ﴿والله عليم بالمتقين﴾ على أن المتقين هم المؤمنون.

ومن هذا الباب قوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» وقوله: «لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه» وقوله: «لا تؤمنوا حتى تحابوا» وقوله: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين» وقوله: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه» وقوله: «من غشنا فليس منا ومن حمل علينا السلاح فليس منا»[2].

---

(١) سورة المائدة آية ٨١.

(٢) أخرجه مسلم في الإيمان ١٦٤، وأبو داود في البيوع ٥٠، والترمذي في البيوع ٧٢، وابن ماجة في التجارات ٣٦، والدارمي في البيوع ١٠، وأحمد ٥/٢، ٢٤٢، ٤١٧، و٤٦٦/٣، و٤٥/٤.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الحادي عشر

[إذا قيد الإيمان]

وأما إذا قيد الإيمان فقرن بالإسلام أو بالعمل الصالح، فإنه قد يراد به ما في القلب من الإيمان باتفاق الناس، وهل يراد به أيضاً المعطوف عليه ويكون من باب عطف الخاص على العام[1]، أو لا يكون حين الاقتران داخلا في مسماه؟ بل يكون لازماً له، على مذهب أهل السنة، أو لا يكون بعضاً ولا لازماً، هذا فيه ثلاثة أقوال للناس، وهذا موجود في عامة الأسماء يتنوع مسماها بالإطلاق والتقييد[2]، مثال ذلك إسم «المعروف» و«المنكر» إذا أطلق كما في قوله تعالى: ﴿يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر﴾[3] وقوله: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾[4] وقوله: ﴿والمؤمنون والمؤمنات

---

(١) العام: هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له (الإحكام للآمدي ٤١٢/١) وقيل: هو كل لفظ عم شيئين فصاعداً وقد يكون متناولاً لشيئين كقولك عممت زيداً وعمراً بالعطاء (اللمع للشيرازي ص ٢٦).

الخاص: هو كل ما ليس بعام (الأحكام للآمدي ٤١٢/١) وقيل: هو تمييز بعض الجملة بالحكم أو بيان ما لم يرد باللفظ العام (اللمع للشيرازي ص ٢٦).

(٢) الإطلاق أو المطلق هو: عبارة عن النكرة في سياق الإثبات، أو هو اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه.

أما التقييد أو المقيد، فإنه يطلق باعتبارين: الأول ما كان من الألفاظ الدالة على مدلول معين كزيد وعمرو وهذا الرجل ونحوه، والثاني: ما كان من الألفاظ دالاً على وصف مدلوله المطلق بصفة زائدة عليه كقولك: دينار مصري، ودرهم مكي (انظر الإحكام للآمدي ٥/٣).

(٣) سورة الأعراف آية ١٥٧.

(٤) سورة آل عمران آية ١١٠.

بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾[1] يدخل في المعروف كل خير، وفي المنكر كل شر.

ثم قد يقرن بما هو أخص منه كقوله: **﴿لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس﴾**[2] فغاير بين المعروف وبين الصدقة والإصلاح بين الناس ـ كما غاير بين اسم الإيمان والعمل؛ واسم الإيمان والإسلام ـ وكذلك قوله تعالى: **﴿إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾**[3] غاير بينهما وقد دخلت الفحشاء في المنكر في قوله: **﴿وينهون عن المنكر﴾**[4] ثم ذكر مع المنكر اثنين في قوله: **﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي﴾**[5] جعل البغي هنا مغايراً لهما، وقد دخل في المنكر في ذينك الموضعين.

ومن هذا الباب لفظ «العبادة» فإذا أمر بعبادة الله مطلقاً دخل في عبادته كل ما أمر الله به، فالتوكل عليه مما أمر به والإستعانة به مما أمر به؛ فيدخل ذلك في مثل قوله: **﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾**[6] وفي قوله: **﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً﴾**[7]. وقوله: **﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم﴾**[8] وقوله: **﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين﴾**[9] وقوله: **﴿أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون﴾**[10]

ثم قد يقرن بها اسم آخر كما في قوله: **﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾**[11] وقوله: **﴿فاعبده وتوكل عليه﴾**[12]. وقول نوح **﴿أعبدوا الله واتقوه وأطيعون﴾**. وكذلك إذا أفرد اسم «طاعة الله» دخل في طاعته كل ما أمر به وكانت طاعة الرسول داخلة في طاعته، وكذا اسم «التقوى» إذا أفرد دخل فيه فعل كل

---

(١) سورة التوبة آية ٧١.
(٢) سورة النساء آية ١١٤.
(٣) سورة العنكبوت آية ٤٥.
(٤) سورة آل عمران آية ١٠٤
(٥) سورة النحل آية ٩٠.
(٦) سورة الذاريات آية ٥٦.
(٧) سورة النساء آية ٣٦.
(٨) سورة البقرة آية ٢١.
(٩) سورة الزمر آية ٢.
(١٠) سورة الزمر آية ٦٤.
(١١) سورة الفاتحة آية ٤.
(١٢) سورة هود آية ١٢٣.

مأمور به وترك كل محظور قال طلق بن حبيب: التقوى: أن تعمل بطاعة الله على نور من الله ترجو رحمة الله، وأن تترك معصية الله على نور من الله تخاف عذاب الله وهذا كما في قوله: ﴿إن المتقين في جنات ونهر، في مقعد صدق عند مليك مقتدر﴾ [1].

وقد يقرن بها اسم آخر كقوله: ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه﴾[2] وقوله: ﴿إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾[3] وقوله: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾[4] وقوله: ﴿اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً﴾[5]. وقوله: ﴿اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾[6] وقوله: ﴿اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾[7] وأمثال ذلك.

فقوله: ﴿اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً﴾[8] مثل قوله: ﴿آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه﴾[9] وقوله: ﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون، كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، لا نفرق بين أحد من رسله، وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير﴾[10] فعطف قولهم على الإيمان؛ كما عطف القول السديد على التقوى؛ ومعلوم أن التقوى إذا أطلقت دخل فيها القول السديد، وكذلك الإيمان إذا أطلق دخل فيه السمع والطاعة لله وللرسول، وكذلك قوله: ﴿آمنوا بالله ورسوله﴾، وإذا أطلق الإيمان بالله في حق أمة محمد دخل فيه الإيمان بالرسول، وكذلك قوله: ﴿كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله﴾ وإذا أطلق الإيمان بالله دخل فيه الإيمان بهذه التوابع، وكذلك قوله: ﴿والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾[11] وقوله: ﴿قولوا آمنا وما أنزل إليناوما أنزل إلى إبراهيم﴾[12] الآية.

---

(١) سورة القمر آية ٥٤ ـ ٥٥.
(٢) سورة الطلاق آية ٢.
(٣) سورة يوسف آية ٩٠.
(٤) سورة النساء آية ١.
(٥) سورة الأحزاب آية ٧٠
(٦) سورة التوبة آية ١١٩.
(٧) سورة ال عمران اية ١٠٢.
(٨) سورة الأحزاب آية ٧٠.
(٩) سورة الحديد آية ٧.
(١٠) سورة البقرة آية ١٣٦.
(١١) سورة البقرة آية ٤.
(١٢) سورة البقرة آية ١٣٦.

وإذا قيل: ﴿فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي﴾[1] دخل في الإيمان برسوله الإيمان بجميع الكتب والرسل والنبيين، وكذلك إذا قيل: ﴿آمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته﴾ [2] وإذا قيل: ﴿آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه﴾[3]دخل في الإيمان بالله ورسوله الإيمان بذلك كله، والإنفاق يدخل في قوله في الآية الأخرى: ﴿آمنوا بالله ورسوله﴾ كما يدخل القول السديد في مثل قوله: ﴿ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب﴾[4].

وكذلك لفظ «البر» إذا أطلق تناول جميع ما أمر الله به كما في قوله: ﴿إن الأبرار لفي نعيم، وإن الفجار لفي جحيم﴾[5] وقوله: ﴿ولكن البر من اتقى﴾[6] وقوله: ﴿ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتي المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون﴾[7] فالبر إذا أطلق كان مسماه مسمى التقوى، والتقوى إذا أطلقت كان مسماها مسمى البر، ثم قد يجمع بينهما كما في قوله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾[8].

وكذلك لفظ «الإثم» إذا أطلق دخل فيه كل ذنب، وقد يقرن بالعدوان كما في قوله تعالى: ﴿ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾[9]. وكذلك لفظ «الذنوب» إذا أطلق دخل فيه ترك كل واجب وفعل كل محرم، كما في قوله: ﴿يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً﴾[10]. ثم قد يقرن بغيره كما في قوله: ﴿ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا﴾[11] وكذلك لفظ «الهدى» إذا أطلق تناول العلم الذي بعث الله به رسوله والعمل به جميعاً فيدخل فيه كل ما أمر الله به كما في قوله: ﴿إهدنا الصراط المستقيم﴾[12] والمراد طلب

---

(١) سورة آل عمران آية ١٥٨.
(٢) سورة الحديد آية ٢٨.
(٣) سورة الحديد آية ٧.
(٤) سورة النساء آية ١٣١.
(٥) سورة الإنفطار آية ١٣ - ١٤.
(٦) سورة البقرة آية ١٨٩.
(٧) سورة البقرة آية ١٧٧.
(٨) سورة المائدة آية ٢.
(٩) سورة المائدة آية ٢.
(١٠) سورة الزمر آية ٥٣.
(١١) سورة آل عمران آية ١٤٧.
(١٢) سورة الفاتحة آية ٥.

العلم بالحق والعمل به جميعاً. وكذلك قوله: ﴿هدى للمتقين﴾[1]. والمراد به أنهم يعلمون ما فيه ويعملون به، ولهذا صاروا مفلحين، وكذلك قول أهل الجنة: ﴿الحمد لله الذي هدانا لهذا﴾ وإنما هداهم بأن ألهمهم العلم النافع والعمل الصالح.

وكذلك اسم «الفقير» إذا أطلق دخل فيه المسكين، وإذا أطلق لفظ «المسكين» تناول الفقير، وإذا قرن بينهما فأحدهما غير الآخر؛ فالأول كقوله: ﴿وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم﴾[2] وقوله: ﴿فكفارته إطعام عشرة مساكين﴾[3] والثاني كقوله: ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين﴾[4].

و«هذه الأسماء» التي تختلف دلالتها بالإطلاق والتقييد والتجريد، والإقتران تارة يكونان إذا أفرد أحدهما أعم من الآخر، كإسم «الإيمان» و«المعروف» مع العمل ومع الصدق؛ و«كالمنكر» مع الفحشاء ومع البغي ونحو ذلك. وتارة يكونان متساويين في العموم والخصوص، كلفظ «الإيمان» و«البر» و«التقوى» ولفظ «الفقير» و«المسكين»؛ فأيها أطلق تناول ما يتناوله الآخر.

وكذلك لفظ «الأبرار» إذا أطلق دخل فيه كل تقي من السابقين والمقتصدين، وإذا قرن بالمقربين كان أخص، قال تعالى في الأول: ﴿إن الأبرار لفي نعيم، وإن الفجار لفي جحيم﴾[5] وقال في الثاني: ﴿كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين * وما أدراك ما عليون * كتاب مرقوم يشهده المقربون﴾[6] وهذا باب واسع يطول استقصاؤه.

ومن أنفع الأمور في معرفة دلالة الألفاظ مطلقاً وخصوصاً ألفاظ الكتاب والسنة، وبه تزول شبهات كثيرة كثر فيها نزاع الناس، من جملتها «مسألة الإيمان والإسلام» فإن النزاع في مسماهما أول اختلاف وقع، افترقت الأمة لأجله وصاروا مختلفين في الكتاب والسنة، وكفر بعضهم بعضاً وقاتل بعضهم بعضاً، كما قد

---

(١) سورة البقرة آية ٣
(٢) سورة البقرة آية ٢٧١.
(٣) سورة المائدة آية ٨٩.
(٤) سورة التوبة آية ٦٠.
(٥) سورة الإنفطار آية ١٣ - ١٤.
(٦) سورة المطففين الآيات ١٨ - ٢٠.

بسطنا هذا في مواضـع أخر، إذا المقصود هنا بيان شرح كلام الله ورسوله على وجه يبين أن الهدى كله مأخوذ من كلام الله ورسوله بإقامة الدلائل الدالة، لا بذكر الأقوال التي تقبل بلا دليل وترد بلا دليل، أو يكون المقصـود بها نصـر غير الله والرسول فإن الواجب أن يقصد معرفة ما جاء به الرسول وأتباعه بالأدلة الدالة على ما بينه الله ورسوله.

ومن هذا الباب أقوال السلف وأئمة السنة في «تفسير الإيمان» فتارة يقولون: هو قول وعمل. وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية. وتارة يقولون قول وعمل ونية واتباع السنة. وتارة يقولون: قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، وكل هذا صحيح. فإذا قالوا: قول وعمل فإنه يدخل في القول قـول القلب واللسان جميعاً؛ وهذا هو المفهوم من لفـظ القول والكلام، ونحو ذلك إذا أطلق.

والمقصود هنا أن من قال من السلف: الإيمان قول وعمل، أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح؛ ومن أراد الإعتقاد رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر أو خاف ذلـك فزاد الاعتقـاد بالقلب، ومن قـال: قول وعمـل ونية، قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسـان، وأما العمـل فقد لا يفهم منـه النية فزاد ذلك، ومن زاد اتباع السنة فلأن ذلك كله لا يكون محبوباً لله إلا باتباع السنة، وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل، إنما أرادوا ما كـان مشروعاً من الأقـوال والأعمال، ولكن كـان مقصودهم الرد على «المرجئة» الذين جعلوه قولا فقط، فقالوا: بل هو قول وعمل، والذين جعلوه «أربعة أقسام» فسروا مرادهم، كما سئل سهل بن عبد الله التستري عن الإيمان ما هو؟ فقال: قول وعمل ونية وسنة، لأن الإيمان إذا كان قولا بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولا وعملا بلا نية فهو نفاق، وإذا كـان قولا وعملا ونية بلا سنة فهو بدعة.

إطلاق لفظ الإيمان

فإذا تبين هذا، فلفظ «الإيمان» إذا أطلق في القرآن والسنة يراد به ما يراد بلفظ «البر»، وبلفظ «التقوى» وبلفظ «الدين» كما تقدم؛ فإن النبي ﷺ بين أن «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»[1] فكان كل ما يحبه الله يدخل في اسم الإيمان وكذلك لفظ «البر» يدخل فيه جميع ذلك إذا أطلق، وكذلك كلفظ «التقوى» وكذلك «الدين، أو دين الإسلام» وكذلك روي أنهم سألوا عن الإيمان فأنزل الله هذه الآية ﴿**ليس البر أن تولوا وجوهكم**﴾[2] الآية، وقد فسر البر بالإيمان، وفسر بالتقوى، وفسر بالعمل الذي يقرب إلى الله والجميع حق، وقد روي مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه فسر البر بالإيمان.

قال محمد بن نصر: حدثنا إسحاق بن إبراهيم حدثنا عبد الله بن يزيد المقرىء والملائي قالا: حدثنا المسعودي عن القاسم قال: جاء رجل إلى أبي ذر فسأله عن الإيمان فقرأ: ﴿**ليس البر أن تولوا وجوهكم**﴾ إلى آخر الآية؛ فقال الرجل: ليس عن البر سألتك. فقال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن الذي سألتني عنه، فقرأ عليه الذي قرأت عليك، فقال له الذي قلت لي. فلما أبى أن يرضى قال له: إن المؤمن الذي إذا عمل الحسنة سرته ورجا ثوابها وإذا عمل السيئة ساءته وخاف عقابها[3].

---

(١) مر تخريجه.

(٢) سورة البقرة آية ١٧٧.

(٣) وجدت حديثاً مقارباً له في المعنى، ولفظه: عن أبي موسى قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من عمل حسنة فسر بها وعمل سيئة فساءته فهو مؤمن (مسند أحمد بن حنبل ٣٩٨/٤).

وقال: حدثنا إسحاق حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد أن أبا ذر سأل النبي ﷺ عن الإيمان فقرأ عليه: ﴿**ليس البر أن تولوا وجوهكم**﴾[1] إلى آخر الآية[2]، وروى بإسناده عن عكرمة قال: سئل الحسن بن علي بن أبي طالب مقبله من الشام عن الإيمان فقرأ: ﴿**ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب**﴾ وروى ابن بطة بإسناده عن مبارك بن حسان قال: قلت لسالم الأفطس: رجل أطاع الله فلم يعصه، ورجل عصى الله فلم يطعه، فصار المطيع إلى الله فأدخله الجنة، وصار العاصي إلى الله فأدخله النار، هل يتفاضلان في الإيمان؟ قال: لا. قال فذكرت ذلك لعطاء فقال: سلهم الإيمان طيب أو خبيث؟ فإن الله قال: ﴿**ليميز الله الخبيث من الطيب ويجعل الخبيث بعضه على بعض فيركمه جميعاً فيجعله في جهنم أولئك هم الخاسرون**﴾[3] فسألتهم فلم يجيبوني، فقال بعضهم: إن الإيمان يبطن ليس معه عمل، فذكرت ذلك لعطاء فقال: سبحان الله! أما يقرؤون الآية التي في البقرة: ﴿**ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين**﴾[4]؟. قال: ثم وصف الله على هذا الإسم ما لزمه من العمل فقال: ﴿**وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل**﴾[5] - إلى قوله: ﴿**وأولئك هم المتقون**﴾ فقال: سلهم هل دخل هذا العمل في هذا الإسم. وقال: ﴿**ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن**﴾[6] فألزم الإسم العمل والعمل الإسم.

والمقصود هنا أنه لم يثبت المدح إلا على إيمان معه العمل، لا على إيمان

---

(١) سورة البقرة آية ١٧٧.

(٢) وفي تفسير ابن كثير أنه سأله مرة ثانية فتلا عليه الآية. ثم سأله أيضاً فقال: «إذا عملت حسنة أحبها قلبك، وإذا عملت سيئة أبغضها قلبك» ثم قال ابن كثير والحديث منقطع، وفي رواية أخرى بعدما سأله الثالثة، فقال له رسول الله ﷺ وأشار بيده: «المؤمن إذا عمل حسنة سرته، ورجا ثوابها، وإذا عمل سيئة أحزنته وخاف عقابها» ورواه ابن مردوية وهو منقطع أيضاً (تفسير ابن كثير ١/٣٠٩).

(٣) سورة الأنفال آية ٣٧.

(٤) (٥) سورة البقرة آية ١٧٧.

(٦) سورة الإسراء آية ١٩.

خال عن عمل، فإذا عرف أن الذم والعقاب واقع في ترك العمل كان بعد ذلك نزاعهم لا فائدة فيه، بل يكون نزاعاً لفظياً مع أنهم مخطئون في اللفظ، مخالفون للكتاب والسنة، وإن قالوا: إنه لا يضره ترك العمل فهذا كفر صريح؛ وبعض الناس يحكي هذا عنهم وأنهم يقولون: إن الله فرض على العباد فرائض ولم يرد منهم أن يعملوها ولا يضرهم تركها، وهذا قد يكون قول الغالية الذين يقولون: لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد، لكن ما علمت معيناً أحكي عنه هذا القول، وإنما الناس يحكونه في الكتب ولا يعينون قائله، وقد يكون قول من لا خلاق له؛ فإن كثيراً من الفساق والمنافقين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب أو مع التوحيد، وبعض كلام الرادين على المرجئة وصفهم بهذا.

ويدل على ذلك قوله تعالى في آخر الآية **﴿أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون﴾**[1]. فقوله صدقوا أي في قولهم: آمنوا؛ كقوله: **﴿قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾**[2] إلى قوله: **﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون﴾**[3] أي هم الصادقون في قولهم: آمنا بالله، بخلاف الكاذبين الذين قال الله فيهم: **﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله؛ والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾**[4] وقال تعالى: **﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين، يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون، في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون﴾**،[5] وفي **﴿يكذبون﴾** قراءتان مشهورتان[6] فإنهم كذبوا في قولهم: آمنا بالله واليوم الآخر، وكذبوا الرسول في

---

(١) سورة البقرة آية ١٧٧.

(٢) سورة الحجرات آية ١٤.

(٣) سورة الحجرات آية ١٥.

(٤) سورة المنافقون آية ١.

(٥) سورة البقرة آية ٩.

(٦) قصد بذلك فتح الياء في يكذبون مع تخفيف الذال، وهي قراءة الكوفيين. والقراءة الثانية بضم الياء وتشديد الذال وهي قراءة الباقين (انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٢٢٧).

الباطن وإن صدقوه في الظاهر، وقال تعالى: ﴿ألم؛ أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون * ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين﴾[1] فبين أنه لا بد أن يفتن الناس أي يمتحنهم ويبتليهم ويختبرهم. يقال: فتنت الذهب إذا أدخلته النار لتميزه مما اختلط به، ومنه قول موسى: ﴿إن هي إلا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء﴾[2] أي محنتك واختبارك وابتلاؤك، كما ابتليت عبادك بالحسنات والسيئات ليتبين الصبار الشكور من غيره، وابتليتهم بإرسال الرسل وإنزال الكتب ليتبين المؤمن من الكافر والصادق من الكاذب والمنافق من المخلص فتجعل ذلك سبباً لضلالة قوم وهدي آخرين.

والقرآن فيه كثير من هذا يصف المؤمنين بالصدق، والمنافقين بالكذب لأن الطائفتين قالتا بألسنتهما: آمنا، فمن حقق قوله بعمله فهو مؤمن صادق ومن قال بلسانه ما ليس في قلبه فهو كاذب منافق، قال تعالى: وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله وليعلم المؤمنين * وليعلم الذين نافقوا وقيل لهم تعالوا قاتلوا في سبيل الله أو ادفعوا، قالوا لو نعلم قتالا لاتبعناكم، هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان، يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم والله أعلم بما يكتمون﴾[3] فلما قال في آية البر: ﴿أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون﴾[4] دل على أن المراد صدقوا في قولهم: آمنا، فإن هذا هو القول الذي أمروا به وكانوا يقولونه.

ولم يؤمروا أن يلفظوا بألسنتهم ويقولوا: نحن أبرار أو بررة؛ بل إذا قال الرجل: أنابر فهذا مزك لنفسه، ولهذا كانت زينب بنت جحش اسمها برة فقيل: تزكي نفسها، فسماها النبي صلى الله عليه وسلم زينب[5]؛ بخلاف إنشاء الإيمان بقولهم: «آمنا» فإن هذا قد فرض عليهم أن يقولوه، قال تعالى ﴿قولوا آمنا بالله وما

(١) أول سورة العنكبوت.

(٢) سورة الأعراف آية ١٥٥.

(٣) سورة آل عمران آية ١٦٦ - ١٦٧.

(٤) سورة البقرة آية ١٧٧.

(٥) هي زينب بن جحش الأسدية أم المؤمنين زوج النبي ﷺ وابنة عمته أميمة، تزوجها النبي ﷺ سنة ثلاث وقيل خمس ونزلت بسببها آية الحجاب، كانت صالحة صوامة قوامة، ماتت سنة عشرية (الإصابة في تمييز الصحابة ٣١٣/٤ - ٣١٤).

أنزل إلينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم﴾[1] وكذلك في أول آل عمران ﴿قل آمنا بالله وما أنزل علينا وما أنزل على إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى والنبيون من ربهم﴾[2].

وقال تعالى: ﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، لا نفرق بين أحد من رسله﴾[3] فقوله: ﴿لا نفرق﴾ دليل على أنهم قالوا: آمنا ولا نفرق، ولهذا قال: ﴿وقالوا سمعنا وأطعنا﴾ فجمعوا بين قولهم: آمنا وبين قولهم: سمعنا وأطعنا، وقد قال في آية البر: ﴿وأولئك هم المتقون﴾ فجعل الأبرار هم المتقين عند الإطلاق والتجريد، وقد ميز بينهما عند الإقتران والتقييد في قوله: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾[4] ودلت هذه الآية على أن مسمى الإيمان ومسمى البر ومسمى التقوى عند الإطلاق واحد، فالمؤمنون هم المتقون وهم الأبرار.

ولهذا جاء في أحاديث الشفاعة الصحيحة: «يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان»، وفي بعضها: «مثقال ذرة من خير» وهذا مطابق لقوله تعالى ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره * ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾[5] وذلك الذي هو مثقال ذرة من خير هو مثقال ذرة من إيمان، وهؤلاء المؤمنون الأبرار الأتقياء هم أهل السعادة المطلقة، وهم أهل الجنة الذين وعدوا بدخولها بلا عذاب، وهؤلاء الذين قال النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا ومن حمل علينا السلاح فليس منا»[6] فإنه ليس من هؤلاء؛ بل من أهل الذنوب المعرضين للوعيد أسوة أمثالهم.

---

(١) سورة البقرة آية ١٣٦.
(٢) سورة آل عمران آية ٨٤.
(٣) سورة البقرة آية ٢٨٥.
(٤) سورة المائدة آية ٢.
(٥) سورة الزلزلة آية ٧ ـ ٨.
(٦) مر تخريجه.

الإيمان والقلب والعمل

وهذا النوع من نمط «اسماء الله، وأسماء كتابه، وأسماء رسوله، وأسماء دينه» قال الله تعالى: ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾[1] وقال تعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه﴾[2] وقال الله تعالى: ﴿هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة، هو الرحمن الرحيم، هو الله الذي لا إله إلا هو، الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر، سبحان الله عما يشركون، هو الله الخالق البارىء المصور له الأسماء الحسنى يسبح له ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم﴾[3] فأسماؤه كلها متفقة في الدلالة على نفسه المقدسة، ثم كل اسم يدل على معنى من صفاته. ليس هو المعنى الذي دل عليه الأسم الآخر، فالعزيز يدل على نفسه مع عزته، والخالق يدل على نفسه مع خلقه، والرحيم يدل على نفسه مع رحمته، ونفسه تستلزم جميع صفاته، فصار كل اسم يدل على ذاته والصفة المختصة به بطريق المطابقة، وعلى أحدهما بطريق التضمن، وعلى الصفة الأخرى بطريق اللزوم.

وهكذا «أسماء كتابه» القرآن، والفرقان، والكتاب والهدى، والبيان، والشفاء والنور، ونحو ذلك هي بهذه المنزلة. وكذلك «أسماء رسوله»: محمد

(١) سورة الإسراء آية ١١٠.

(٢) سورة الأعراف آية ١٨٠.

(٣) سورة الحشر آية ٢٤.

وأحمد، والماحي، والحاشر، والمقفي، ونبي الرحمة، ونبي التوبة، ونبي الملحمة، كل اسم يدل على صفة من صفاته الممدوحة غير الصفة الأخرى، وهكذا ما يثنى ذكره من القصص في القرآن كقصة موسى وغيرها، ليس المقصود بها أن تكون سمراً؛ بل المقصود بها أن تكون عبراً كما قال تعالى: **﴿لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب﴾**[1].

وهكذا «أسماء دينه» الذي أمر الله به ورسوله يسمى إيماناً، وبراً، وتقوى، وخيراً، وديناً، وعملاً صالحاً، وصراطاً مستقيماً، ونحو ذلك وهو في نفسه واحد، لكن كل اسم يدل على صفة ليست هي الصفة التي يدل عليها الآخر، وتكون تلك الصفة هي الأصل في اللفظ والباقي كان تابعاً لها لازماً لها، ثم صارت دالة عليه بالتضمن، فإن «الإيمان» أصله الإيمان الذي في القلب، ولا بد فيه من «شيئين»: تصديق بالقلب. وإقراره ومعرفته. ويقال لهذا: قول القلب. قال «الجنيد بن محمد»: التوحيد: قول القلب. والتوكل: عمل القلب، فلا بد فيه من قول القلب، وعمله؛ ثم قول البدن وعمله، ولا بد فيه من عمل القلب، مثل حب الله ورسوله وخشية الله وحب ما يحبه الله ورسوله وبغض ما يبغضه الله ورسوله، وإخلاص العمل لله وحده، وتوكل القلب على الله وحده، وغير ذلك من أعمال القلوب التي أوجبها الله ورسوله وجعلها من الإيمان.

ثم القلب هو الأصل، فإذا كان فيه معرفة وإرادة سرى ذلك إلى البدن بالضرورة، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب».

وقال أبو هريرة: القلب مَلِك والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده، وقول أبي هريرة تقريب. وقول النبي ﷺ أحسن بياناً، فإن الملك وإن كان صالحاً فالجند لهم اختيار قد يعصون به ملكهم وبالعكس، فيكون فيهم صلاح مع فساده، أو فساد مع صلاحه؛ بخلاف القلب فإن

---

(١) سورة يوسف آية ١١١.

الجسد تابع له لا يخرج عن إرادته قط كما قال النبي ﷺ: «إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد».

فإذا كان القلب صالحاً بما فيه من الإيمان علماً وعملاً قلبياً، لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر والعمل بالإيمان المطلق، كما قال أئمة أهل الحديث: قول وعمل، قول باطن وظاهر، وعمل باطن وظاهر، والظاهر تابع للباطن لازم له متى صلح الباطن صلح الظاهر، وإذا فسد فسد؛ ولهذا قال من قال من الصحابة عن المصلي العابث: لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه، فلا بد في إيمان القلب من حب الله ورسوله «وأن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما»[1] قال الله تعالى: **﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حباً لله﴾**[2] فوصف الذين آمنوا بأنهم أشد حباً لله من المشركين لأندادهم.

وفي الآية «قولان»: قيل: يحبونهم كحب المؤمنين الله، والذين آمنوا أشد حباً لله منهم لأوثانهم. وقيل: يحبونهم كما يحبون الله، والذين آمنوا أشد حباً لله منهم، وهذا هو الصواب؛ والأول قول متناقض وهو باطل، فإن المشركين لا يحبون الأنداد مثل محبة المؤمنين لله، وتستلزم الإرادة، والإرادة التامة مع القدرة تستلزم الفعل، فيمتنع أن يكون الإنسان محباً لله ورسوله؛ مريداً لما يحبه الله ورسوله إرادة جازمة مع قدرته على ذلك وهو لا يفعله، فإذا لم يتكلم الإنسان بالإيمان مع قدرته دل على أنه ليس في قلبه الإيمان الواجب الذي فرضه الله عليه.

---

(١) هو جزء حديث، وتمامه: عن أبي رزين العقيلي قال أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، كيف يحيى الله الموتى؟ قال أما مررت بأرض من أرضك مجدبة ثم مررت بها مخصبة، قال: نعم، قال: كذلك النشور. قال: يا رسول الله، وما الإيمان؟ قال أن تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله، وأن يكون الله ورسوله أحب إليك مما سواهما، وأن تحرق بالنار أحب إليك من أن تشرك بالله، وأن تحب غير ذي نسب لا تحبه إلا لله عز وجل، فإذا كنت كذلك فقد دخل حب الإيمان في قلبك كما دخل حب الماء للظمآن في اليوم القائظ. قلت: يا رسول الله، كيف لي بأن أعلم أني مؤمن؟ قال: ما من أمتي أو هذه الأمة عبد يعمل حسنة فيعلم أنها حسنة وأن الله عز وجل جازيه بها خيراً، ولا يعمل سيئة فيعلم أنها سيئة واستغفر الله عز وجل منها ويعلم أنه لا يغفر إلا هو إلا وهو مؤمن» (رواية مسند أحمد ٤/١١ - ١٢).

(٢) سورة البقرة آية ١٦٥.

ومن هنا يظهر خطأ قول «جهم بن صفوان» ومن اتبعه حيث ظنوا أن الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه، لم يجعلوا أعمال القلب من الإيمان، وظنوا أنه قد يكون الإنسان مؤمناً كامل الإيمان بقلبه، وهو مع هذا يسب الله ورسوله ويعادي الله ورسوله ويعادي أولياء الله، ويوالي أعداء الله ويقتل الأنبياء ويهدم المساجد ويهين المصاحف، ويكرم الكفار غاية الكرامة، ويهين المؤمنين غاية الإهانة، قالوا: وهذا كلها معاص لا تنافي الإيمان الذي في قلبه، بل يفعل هذا وهو في الباطن عند الله مؤمن قالوا: وإنما ثبت له في الدنيا أحكام الكفار، لأن هذه الأقوال إمارة على الكفر ليحكم بالظاهر كما يحكم بالإقرار والشهود. وإن كان في الباطن قد يكون بخلاف ما أقر به وبخلاف ما شهد به الشهود، فإذا أورد عليهم الكتاب والسنة والإجماع على أن الواحد من هؤلاء كافر في نفس الأمر معذب في الآخرة، قالوا: فهذا دليل على انتفاء التصديق والعلم من قلبه، فالكفر عندهم شيء واحد وهو الجهل، والإيمان شيء واحد وهو العلم، أو تكذيب القلب وتصديقه، فإنهم متنازعون هل تصديق القلب شيء غير العلم أو هو هو؟.

وهذا القول مع أنه أفسد قول قيل في «الإيمان» فقد ذهب إليه كثير من «أهل الكلام المرجئة»[1]. وقد كفر السلف ـ كوكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وأبي عبيد وغيرهم ـ من يقول بهذا القول. وقالوا: إبليس كافر بنص القرآن وإنما كفره باستكباره وامتناعه عن السجود لآدم، لا لكونه كذب خبراً.

فهؤلاء غلطوا في «أصلين».

أحدهما: ظنهم أن الإيمان مجرد تصديق وعلم فقط، ليس معه عمل، وحال، وحركة، وإرادة، ومحبة، وخشية في القلب، وهذا من أعظم غلط المرجئة

---

(١) المرجئة ثلاثة أصناف. منهم من قال بالإرجاء في الإيمان وبالقدر على مذهب القدرية. ومنهم قالوا بالإرجاء في الإيمان ومالوا إلى قول جهم في الأعمال والأكساب. وصنف منهم خالصة في الإرجاء من غير قدر وهم خمس فرق: يونسية وغسانية وثوبانية وتومنية ومريسية. وسموا مرجئة لأنهم أخروا العمل عن الإيمان، والإرجاء بمعنى التأخير. وروي عن النبي ﷺ أنه قال: لعنت المرجئة على لسان سبعين نبياً. قيل من المرجئة يا رسول الله؟ قال الذين يقولون: «الإيمان كلام» أي إقرار فقط (أنظر الفرق بين الفرق للبغدادي ص ١٩ وص ١٩٠).

مطلقاً، فإن «أعمال القلوب» التي يسميها بعض الصوفية أحولاً ومقامات أو منازل السائرين إلى الله أو مقامات العارفين أو غير ذلك، كل ما فيها مما فرضه الله ورسوله فهو من الإيمان الواجب، وفيها ما أحبه ولم يفرضه، فهو من الإيمان المستحب، فالأول لا بد لكل مؤمن منه، ومن اقتصر عليه فهو من الأبرار أصحاب اليمين، ومن فعله وفعل الثاني كان من المقربين السابقين، وذلك مثل حب الله ورسوله، بل أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، بل أن يكون الله ورسوله والجهاد في سبيله أحب إليه من أهله وماله، ومثل خشية الله وحده دون خشية المخلوقين، ورجاء الله وحده دون رجاء المخلوقين، والتوكل على الله وحده دون المخلوقين.

الثاني: ظنهم أن كل من حكم الشارع بأنه كافر مخلد في النار، فإنما ذاك لأنه لم يكن في قلبه شيء من العلم والتصديق. وهذا أمر خالفوا به الحس والعقل والشرع، وما أجمع عليه طوائف بني آدم السليمي الفطرة وجماهير النظار؛ فإن الإنسان قد يعرف أن الحق مع غيره ومع هذا يجحد ذلك لحسده إياه، أو لطلب علوه عليه، أو لهوى النفس، ويحمله ذلك الهوى على أن يعتدي عليه ويرد ما يقول بكل طريق، وهو في قلبه يعلم أن الحق معه، وعامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم وأنهم صادقون، لكن إما لحسدهم وإما لإرادتهم العلو والرياسة، وإما لحبهم دينهم الذي كانوا عليه وما يحصل لهم به من الأغراض كأموال ورياسة وصداقة أقوام وغير ذلك، فيرون في اتباع الرسل ترك الأهواء المحبوبة إليهم أو حصول أمور مكروهة إليهم، فيكذبونهم ويعادونهم فيكونون من أكفر الناس كإبليس وفرعون، مع علمهم بأنهم على الباطل والرسل على الحق.

ولهذا لا يذكر الكفار حجة صحيحة تقدح في صدق الرسل، إنما يعتمدون على مخالفة أهوائهم، كقولهم لنوح: ﴿**أنؤمن لك واتبعك الأرذلون**﴾[1] ومعلوم أن اتباع الارذلين له لا يقدح في صدقه؛ لكن كرهوا مشاركة أولئك.

ولم يكف الجهمية أن جعلوا كل كافر جاهلاً بالحق حتى قالوا: هو لا يعرف

---

(١) سورة الشعراء آية ١١١.

أن الله موجود حق، والكفر عندهم ليس هو الجهل بأي حق كان؛ بل الجهل بهذا الحق المعين، ونحن والناس كلهم يرون خلقاً من الكفار يعرفون في الباطن أن دين الإسلام حق، ويذكرون ما يمنعهم من الإيمان، إما معاداة أهلهم وإما مال يحصل لهم من جهتهم يقطعونه عنهم، وإما خوفهم إذا آمنوا أن لا يكون لهم حرمة عند المسلمين كحرمتهم في دينهم، وأمثال ذلك من أغراضهم التي يبينون أنها المانعة لهم من الإيمان، مع علمهم بأن دين الإسلام حق، ودينهم باطل.

وهذا موجود في جميع الأمور التي هي حق، يوجد من يعرف بقلبه أنها حق وهو في الظاهر يجحد ذلك، ويعادي أهله لظنه أن ذلك يجلب له منفعة ويدفع عنه مضرة. قال تعالى: **﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء، بعضهم أولياء بعض، ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين * فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة، فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما اسروا في أنفسهم نادمين * ويقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم؟ حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين﴾**[1].

«والمرجئة» الذين قالوا؛ الإيمان تصديق القلب، وقول اللسان، والأعمال ليست منه، كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها، ولم يكن قولهم مثل قول جهم؛ فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمناً إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه، وعرفوا أن إبليس وفرعون وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم، لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضاً فإنها لازمة لها، ولكن هؤلاء لهم حجج شرعية بسببها اشتبه الأمر عليهم، فإنهم رأوا أن الله قد فرق في كتابه بين الإيمان والعمل؛ فقال في غير موضع: **﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾**[2] ورأوا أن الله خاطب الإنسان بالإيمان قبل وجود الأعمال فقال: **﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة**

---

(١) سورة المائدة الآيات ٥١ ـ ٥٣.

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٧ وغيرها.

فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق﴾[1]. ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة﴾[2].

وقالوا؛ لو أن رجلاً آمن بالله ورسوله ضحوة ومات قبل أن يجب عليه شيء من الأعمال مات مؤمناً، وكان من أهل الجنة، فدل على أن الأعمال ليست من الإيمان، وقالوا: نحن نسلم أن الإيمان يزيد، بمعنى أنه كان كلما أنزل الله آية وجب التصديق بها، فانضم هذا التصديق إلى التصديق الذي كان قبله؛ لكن بعد كمال ما أنزل الله ما بقي الإيمان يتفاضل عندهم، بل إيمان الناس كلهم سواء؛ إيمان السابقين الأولين كأبي بكر وعمر، وإيمان أفجر الناس كالحجاج وأبي مسلم الخراساني وغيرهما.

والمرجئة المتكلمون منهم والفقهاء منهم يقولون: إن الأعمال قد تسمى إيماناً مجازاً، لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه، ولأنها دليل عليه، ويقولون: قوله: «الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة أفضلها قول: لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق» مجاز.

«والمرجئة ثلاثة أصناف»: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه، وذكر فرقاً كثيرة يطول ذكرهم، لكن ذكرنا جمل أقوالهم، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم ومن اتبعه كالصالحي، وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه، و «القول الثاني» من يقول: هو مجرد قول اللسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية، و «الثالث» تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم.

---

(١) سورة المائدة آية ٦.

(٢) سورة الجمعة آية ٩.

الإيمان يزيد وينقص

فإن قيل: فإذا كان الإيمان المطلق يتناول جميع ما أمر الله به ورسوله فمتى ذهب بعض ذلك بطل الإيمان فيلزم تكفير أهل الذنوب كما تقوله الخوارج، أو تخليدهم في النار وسلبهم اسم الإيمان بالكلية كما تقوله المعتزلة، وكلا هذين القولين شر من قول المرجئة فإن المرجئة منهم جماعة من العلماء والعباد المذكورين عند الأمة بخير، وأما الخوارج والمعتزلة فأهل السنة والجماعة من جميع الطوائف مطبقون على ذمهم.

قيل: أولاً ينبغي أن يعرف أن القول الذي لم يوافق الخوارج والمعتزلة عليه أحد من أهل السنة هو القول بتخليد أهل الكبائر في النار؛ فإن هذا القول من البدع المشهورة، وقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين على أنه لا يخلد في النار أحد ممن في قلبه مثقال ذرة من إيمان، واتفقوا أيضاً على أن نبينا ﷺ يشفع فيمن يأذن الله له بالشفاعة فيه من أهل الكبائر من أمته. ففي «الصحيحين» عنه أنه قال: «لكل نبي دعوة مستجابة وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة»، وهذه الأحاديث مذكورة في مواضعها، وقد نقل بعض الناس عن الصحابة في ذلك خلافاً، كما روي عن ابن عباس أن القاتل لا توبة له، وهذا غلط على الصحابة، فإنه لم يقل أحد منهم أن النبي ﷺ لا يشفع لأهل الكبائر ولا قال: إنهم يخلدون في النار، ولكن ابن عباس في إحدى الروايتين عنه قال: إن القاتل لا توبة له، وعن أحمد بن جنبل في قبول توبة القاتل روايتان أيضاً، والنزاع في التوبة غير النزاع في التخليد، وذلك أن القتل يتعلق به حق آدمي، فلهذا حصل فيه النزاع.

وأما قول القائل: إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله، فهذا ممنوع، وهذا هو الأصل الذي تفرعت عنه البدع في الإيمان فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله ولم يبق منه شيء. ثم قالت «الخوارج والمعتزلة»: هو مجموع ما أمر الله به ورسوله، وهو الإيمان المطلق كما قاله أهل الحديث؛ قالوا: فإذا ذهب شيء منه لم يبق مع صاحبه من الإيمان شيء فيخلد في النار وقالت «المرجئة» على اختلاف فرقهم: لا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئاً من الإيمان إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء، فيكون شيئاً واحداً يستوي فيه البر والفاجر، ونصوص الرسول وأصحابه تدل على ذهاب بعضه وبقاء بعضه، كقوله: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»[1].

ولهذا كان «أهل السنة والحديث» على أنه يتفاضل، وجمهورهم يقولون: يزيد وينقص، ومنهم من يقول: يزيد ولا يقول ينقص، كما روي عن مالك في إحدى الروايتين، ومنهم من يقول: يتفاضل، كعبد الله بن المبارك، وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه عن الصحابة ولم يعرف فيه مخالف من الصحابة؛ فروى الناس من وجوه كثيرة مشهورة: عن حماد بن سلمة، عن أبي جعفر عن جده عمير ابن حبيب الخطمي، وهو من أصحاب رسول الله ﷺ قال: الإيمان يزيد وينقص، قيل له: وما زيادته وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته؛ وإذا غفلنا ونسينا فتلك نقصانه؛ وروى إسماعيل بن عياش عن جرير بن عثمان، عن الحارث بن محمد عن أبي الدرداء قال: الإيمان يزيد وينقص.

وقال أحمد بن حنبل: حدثنا يزيد، حدثنا جرير بن عثمان قال: سمعت أشياخنا أو بعض أشياخنا أن أبا الدرداء قال: إن من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد الإيمان أم ينقص؟ وإن من فقه الرجل أن يعلم نزغات الشيطان أنى تأتيه. وروى إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن

---

(١) فلينظر بألفاظ متعددة في البخاري كتاب الإيمان ١٥ وكتاب الرقاق ٣٥ وكتاب الفتن ١٣، وفي مسلم كتاب الإيمان ١٤٧ ـ ١٤٩ وكتاب الفتن ٢، و ١١٦، وأبو داود في اللباس ٢٦، والترمذي في الفتن ١٧ وجهنم ١٠، وابن ماجة في المقدمة ٩ والزهد ١٦ و٣٧، والدارمي في المقدمة ٨، وأحمد ٢٨٢/١، ٢٩٦، و٢/١٦٤، ٢، ٣/١٢، و٤/١٥١، و ٥/١٩٨.

عبد الله بن ربيعة الحضرمي، عن أبي هريرة قال: الإيمان يزيد وينقص.

وقال أحمد بن حنبل: حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا محمد بن طلحة، عن زبيد، عن ذر قال، كان عمر بن الخطاب يقول لأصحابه: هلموا نزدد إيماناً، فيذكرون الله عز وجل، وقال أبو عبيد في «الغريب» في حديث علي: إن الإيمان يبدو لمظة في القلب، كلما ازداد الإيمان ازدادت اللمظة يروي ذلك عن عثمان بن عبد الله عن عمرو بن هند الجملي عن علي قال الأصمعي اللمظة: مثل النكتة أو نحوها.

وقال أحمد بن حنبل: حدثنا وكيع، عن شريك، عن هلال، عن عبد الله بن عكيم قال: سمعت ابن مسعود يقول في دعائه: اللهم زدنا إيماناً ويقيناً وفقهاً. وروى سفيان الثوري عن جامع بن شداد عن الأسود بن هلال قال: كان معاذ بن جبل يقول لرجل: اجلس بنا نؤمن نذكر الله تعالى وروى أبو اليمان: حدثنا صفوان عن شريح بن عبيد، أن عبد الله بن رواحة كان يأخذ بيد الرجل من أصحابه فيقول: قم بنا نؤمن ساعة، فنحن في مجلس ذكر. وهذه الزيادة أثبتها الصحابة بعد موت النبي ﷺ ونزول القرآن كله.

وصح عن عمار بن ياسر أنه قال: ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان الإنصاف من نفسه، والإنفاق من الإقتار، وبذل السلام للعالم، ذكره البخاري في «صحيحه» وقال جندب بن عبد الله وابن عمر وغيرهما: تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن فازددنا إيماناً، والآثار في هذا كثيرة، رواها المصنفون في هذا الباب عن الصحابة والتابعين في كتب كثيرة معروفة.

قال مالك بن دينار: الإيمان يبدو في القلب ضعيفاً ضئيلاً كالبقلة؛ فإن صاحبه تعاهده فسقاه بالعلوم النافعة والأعمال الصالحة، وأماط عنه الدغل[1] وما يضعفه ويوهنه، أوشك أن ينمو أو يزداد، ويصير له أصل وفروع، وثمرة وظل إلى ما لا يتناهى حتى يصير أمثال الجبال. وإن صاحبه أهمله ولم يتعاهده جاءه عنز

(١) الدغل: الشجر الكثير الملتف الذي يُتوارى فيه، وقصد به هنا إماطة الدخيل أي تنقيته.

فنتفتها، أو صبي فذهب بها، وأكثر عليها الدغل فأضعفها أو أهلكها أو أيبسها، كذلك الإيمان.

وقال خيثمة بن عبد الرحمن: الإيمان يسمن في الخصب، ويهزل في الجدب فخصبه العمل الصالح، وجدبه الذنوب والمعاصي. وقيل لبعض السلف: يزداد الإيمان وينقص؟ قال نعم يزداد حتى يصير أمثال الجبال، وينقص حتى يصير أمثال الهباء.

وفي حديث حذيفة الصحيح: «حتى يقال للرجل: ما أجلده، ما أظرفه ما أعقله، وما في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان» وفي حديثه الآخر الصحيح «تعرض الفتن على القلوب كالحصير عوداً عوداً، فأي قلب أشربها، نكتت فيه نكتة سوداء؛ وأي قلب أنكرها نكتت فيه نكتة بيضاء، حتى تصير على قلبين: أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السموات والأرض والآخر أسود: مرباداً، كالكوز مجخياً، لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً إلا ما أشرب هواه؛ وفي حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب كفاية[1]، فإنه من أعظم الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه لأنه وصفهم بقوة الإيمان وزيادته في تلك الخصال التي تدل على قوة إيمانهم؛ وتوكلهم على الله في أمورهم كلها.

وروى أبو نعيم من طريق الليث بن سعد، عن يزيد بن عبد الله اليزني، عن أبي رافع أنه سمع رجلاً حدثه أنه سأل رسول الله ﷺ عن الإيمان فقال: اتحب أن أخبرك بصريح الإيمان؟ قال: نعم. قال: إذا أسأت أو ظلمت أحداً، عبدك أو أمتك أو أحداً من الناس، حزنت وساءك ذلك.

وإذا تصدقت أو أحسنت استبشرت وسرك ذلك، ورواه بعضهم عن يزيد، عمن سمع النبي ﷺ أنه سأله عن زيادة الإيمان في القلب ونقصانه فذكر نحوه، وقال البزار: حدثنا محمد بن أبي الحسن البصري، ثنا هانيء بن المتوكل، ثنا

---

(١) قصد به الحديث الصحيح الذي رواه مسلم بلفظ: «يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب، قالوا: ومن هم يا رسول الله؟ قال: هم الذين لا يكتوون ولا يسترْقون وعلى ربهم يتوكلون» فقام عكاشة فقال: أدع الله أن يجعلني منهم. قال: أنت منهم» قال فقام رجل فقال: يا نبي الله، أدع الله أن يجعلني منهم، قال: «سبقك بها عكاشة» (١٩٨/١).

عبد الله بن سليمان، عن إسحاق عن أنس مرفوعاً: ثلاث من كن فيه استوجب الثواب واستكمل الإيمان، خلق يعيش بـه في الناس، وورع يحجـزه عن معصية الله، وحلم يرد به جهل الجاهل».

و «أربع من الشقاء: جمود العين وقساوة القلب، وطول الأمل والحرص على الدنيا». فالخصال الأولى تدل على زيادة الإيمان وقوته، والأربعة الأخر تدل على ضعفه ونقصانه.

وقال أبو يعلى الموصلي: ثنا عبد الله القواريري، ويحيى بن سعيد قالا: ثنا يزيد بن زريع، ويحيى بن سعيد قالا: حدثنا عوف حدثني عقبة بن عبد الله المزني قال يزيد في حديثه في مسجد البصرة: حدثني رجل قد سماه، ونسي عوف اسمه قال: كنت بالمدينة في مسجد فيه عمر بن الخطاب، فقال لبعض جلسائه: كيف سمعتم رسول الله ﷺ يقول في الإسلام؟ فقال: سمعته يقول: الإسلام بدأ جذعاً؛ ثم ثنياً؛ ثم رباعيـاً؛ ثم سداسيـاً، ثم بازلاً. فقـال عمر: فمـا بعد البـزول إلا النقصان، كذا ذكره أبو يعلي في «مسند عمر» وفي «مسند» هذا الصحابي المبهم ذكره أولى.

قال أبو سليمان: من أحسن في ليله كوفىء في نهاره، ومن أحسن في نهاره كوفىء في ليله.

والزيادة قد نطق بها القرآن في عدة آيات: كقوله تعالى: **﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً﴾**[1] وهذه زيادة إذا تليت عليهم الآيات، أي وقت تليت ليس هو تصديقهم بها عند النزول، وهذا أمر يجده المؤمن إذا تليت عليه الآيات زاد في قلبه بفهم القرآن ومعرفة معانيه من علم الإيمان ما لم يكن؛ حتى كأنه لم يسمع الآية إلا حينئذ، ويحصل في قلبه من الرغبة في الخير والرهبة من الشر ما لم يكن؛ فزاد علمه بالله ومحبته لطاعته، وهذه زيادة الإيمان، وقال تعالى: **﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الـوكيل﴾**[2] فهـذه الزيـادة عند

(١) سورة الأنفال آية ٢. (٢) سورة آل عمران آية ١٧٣.

تخويفهم بالعدو لم تكن عند آية نزلت فازدادوا يقيناً وتوكلاً على الله، وثباتاً على الجهاد وتوحيداً بأن لا يخافوا المخلوق، بل يخافون الخالق وحده، وقال تعالى: ﴿وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيماناً؛ فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون * وأما الذين في قلوبهم مرض فزادتهم رجساً إلى رجسهم﴾[1].

وهذه «الزيادة» ليست مجرد التصديق بأن الله أنزلها بل زادتهم إيماناً بحسب مقتضاها؛ فإن كانت أمراً بالجهاد أو غيره ازدادوا رغبة، وإن كانت نهياً عن شيء انتهوا عنه فكرهوه؛ ولهذا قال: ﴿وهم يستبشرون﴾ والاستبشار غير مجرد التصديق، وقال تعالى: ﴿والذين آتيناهم الكتاب يفرحون بما أنزل إليك ومن الأحزاب من ينكر بعضه﴾[2]، والفرح بذلك من زيادة الإيمان قال تعالى: ﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله﴾[4] وقال تعالى: ﴿وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة، وما جعلنا عدتهم إلا فتنة للذين كفروا ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ويزداد الذين آمنوا إيماناً﴾[5]. وقال: ﴿هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم﴾[6] وهذه نزلت لما رجع النبي ﷺ وأصحابه من الحديبية؛ فجعل السكينة موجبة لزيادة الإيمان[7].

---

(١) سورة التوبة آية ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٢) سورة الرعد آية ٣٦.

(٣) سورة يونس آية ٥٨.

(٤) سورة الروم آية ٤.

(٥) سورة المدثر آية ٣١.

(٦) سورة الفتح آية ٤.

(٧) زاد الواحدي في قصة نزول الآيات الأولى من سورة الفتح متضمنة الآية الرابعة: «نزلت هذه الآية على النبي ﷺ ﴿إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً﴾ عند رجوعه من الحديبية، نزلت وأصحابه مخالطون الحزن وقد حيل بينهم وبين نسكهم (أي العمرة) ونحروا الهدي بالحديبية، فلما نزلت هذه الآية قال لأصحابه، لقد نزلت عليَّ آية خير من الدنيا جميعها، فلما تلاها النبي ﷺ قال رجل من القوم: هنيئاً مريئاً يا رسول الله، قد بين الله ما يفعل بك، فماذا يفعل بنا؟ فأنزل الله تعالى ﴿ليدخل المؤمنين والمؤمنات جنات...﴾ (أسباب النزول ص ٢٢٠).

والسكينة طمأنينة في القلب غير علم القلب وتصديقه، ولهذا قال يوم حنين: ﴿ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنوداً لم تروها﴾[1] وقال تعالى: ﴿ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا، فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها﴾[2] ولم يكن قد نزل يوم حنين قرآن ولا يوم الغار؛ وإنما أنزل سكينته وطمأنينته من خوف العدو، فلما أنزل السكينة في قلوبهم، مرجعهم من الحديبية، ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم، دل على أن الإيمان المزيد، حال للقلب وصفة له، وعمل مثل طمأنينته وسكونه ويقينه، واليقين قد يكون بالعمل والطمأنينة، كما يكون بالعلم، والريب المنافي لليقين يكون ريباً في العلم، وريباً في طمأنينة القلب، ولهذا جاء في الدعاء المأثور: «اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا»[3].

وفي حديث الصديق الذي رواه أحمد والترمذي وغيرهما عن النبي ﷺ أنه قال: «سلوا الله العافية واليقين؛ فما أعطي أحد بعد اليقين شيئاً خيراً من العافية؛ فسلوهما الله تعالى». فاليقين عند المصائب بعد العلم بأن الله قدرها سكينة القلب وطمأنينته وتسليمه، وهذا من تمام الإيمان بالقدر خيره وشره، كما قال تعالى: ﴿ما أصاب من مصيبة إلا بإذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه﴾[4] قال علقمة: ويروى عن ابن مسعود: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم، وقوله تعالى: ﴿يهد قلبه﴾ هداه لقلبه هو زيادة في إيمانه؛ كما قال تعالى: ﴿والذين اهتدوا زادهم هدى﴾[5] وقال: ﴿إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى﴾[6].

---

(١) سورة التوبة آية ٢٦.

(٢) سورة التوبة آية ٤٠.

(٣) أخرجه الترمذي في الدعوات ٧٩.

(٤) سورة التغابن آية ١١.

(٥) سورة محمد آية ١٧.

(٦) سورة الكهف آية ١٣.

الفصل الخامس عشر

علامات زيادة الإيمان

وزيادة الإيمان الذي أمر الله به، والذي يكون من عباده المؤمنين يعرف من وجوه:

أحدها: الإجمال والتفصيل فيما أمروا به، فإنه وإن وجب على جميع الخلق الإيمان بالله ورسوله. ووجب على كل أمة التزام ما يأمر به رسولهم مجملاً فمعلوم أنه لا يجب في أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كله، ولا يجب على كل عبد من الإيمان المفصل مما أخبر به الرسول، ما يجب على من بلغه غيره، فمن عرف القرآن والسنن ومعانيها، لزمه من الإيمان المفصل بذلك ما لا يلتزم غيره. ولو آمن الرجل بالله وبالرسول باطناً وظاهراً، ثم مات قبل أن يعرف شرائع الدين، مات مؤمناً بما وجب عليه من الإيمان، وليس ما وجب عليه ولا ما وقع عنه، مثل إيمان من عرف الشرائع فآمن بها وعمل بها؛ بل إيمان هذا أكمل وجوباً ووقوعاً، فإن ما وجب عليه من الإيمان أكمل، وما وقع منه أكمل.

وقوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾[1] أي في التشريع بالأمر والنهي ليس المراد أن كل واحد من الأمة وجب عليه ما يجب على سائر الأمة، وأنه فعل ذلك؛ بل في «الصحيحين» عن النبي ﷺ، أنه وصف النساء بأنهن ناقصات عقل ودين، وجعل نقصان عقلها أن شهادة امرأتين، شهادة رجل واحد، ونقصان دينها أنها إذا حاضت، لا تصوم ولا تصلي، وهذا النقصان ليس هو نقص مما أمرت به؛

---

(١) سورة المائدة آية ٣.

فلا تعاقب على هذا النقصان، لكن من أمر بالصلاة والصوم ففعله كان دينه كاملاً بالنسة إلى هذه الناقصة الدين.

الوجه الثاني: الإجمال والتفصيل فيما وقع منهم، فمن آمن بما جاء به الرسول مطلقاً فلم يكذبه قط، لكن أعرض عن معرفة أمره، ونهيه، وخبره، وطلب العلم الواجب عليه؛ فلم يعلم الواجب عليه، ولم يعمله؛ بل اتبع هواه، وآخر طلب علم ما أمر به فعمل به، وآخر طلب علمه، فعلمه، وآمن به ولم يعمل به وإن اشتركوا في الوجوب، لكن من طلب علم التفصيل وعمل به فإيمانه أكمل به؛ فهؤلاء ممن عرف ما يجب عليه والتزمه، وأقر به، لكنه لم يعمل بذلك كله، وهذا المقر بما جاء به الرسول، المعترف بذنبه الخائف من عقوبة ربه على ترك العمل أكمل إيماناً ممن لم يطلب معرفة ما أمر به الرسول ولا عمل بذلك؛ ولا هو خائف أن يعاقب؛ بل هو في غفلة عن تفصيل ما جاء به الرسول ﷺ، مع أنه مقر بنبوته باطناً وظاهراً.

فكلما علم القلب، ما أخبر به الرسول فصدقه، وما أمر به فالتزمه؛ كان ذلك زيادة في إيمانه على من لم يحصل له ذلك؛ وإن كان معه التزام عام وإقرار عام.

وكذلك من عرف أسماء الله ومعانيها، فآمن بها؛ كان إيمانه أكمل ممن لم يعرف تلك الأسماء بل آمن بها إيماناً مجملاً، أو عرف بعضها؛ وكلما ازداد الإنسان معرفة بأسماء الله وصفاته وآياته، كان إيمانه به أكمل.

الثالث: أن العلم والتصديق نفسه، يكون بعضه أقوى من بعض، وأثبت وأبعد عن الشك والريب، وهذا أمر يشهده كل أحد من نفسه؛ كما أن الحس الظاهر بالشيء الواحد، مثل رؤية الناس للهلال، وإن اشتركوا فيها فبعضهم تكون رؤيته أتم من بعض؛ وكذلك سماع الصوت الواحد، وشم الرائحة الواحدة، وذوق النوع الواحد من الطعام، فكذلك معرفة القلب وتصديقه يتفاضل أعظم من ذلك من وجوه متعددة! والمعاني التي يؤمن بها من معاني أسماء الرب وكلامه، يتفاضل الناس في معرفتها، أعظم من تفاضلهم في معرفة غيرها.

الرابع: أن التصديق المستلزم لعمل القلب، أكمل من التصديق الذي لا يستلزم عمله؛ فالعلم الذي يعمل به صاحبه، أكمل من العلم الذي لا يعمل به

وإذا كان شخصان يعلمان أن الله حق، ورسول حق، والجنة حق، والنار حق وهذا علمه أوجب له محبة الله، وخشيته، والرغبة في الجنة، والهرب من النار والآخر علمه لم يوجب ذلك؛ فعلم الأول أكمل؛ فإن قوة المسبب، دل على قوة السبب، وهذه الأمور نشأت عن العلم، فالعلم بالمحبوب يستلزم طلبه؛ والعلم بالمخوف، يستلزم الهرب منه؛ فإذا لم يحصل اللازم، دل على ضعف الملزوم؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «ليس المخبر كالمعاين»[1] فإن موسى لما أخبره ربه أن قومه عبدو العجل، لم يلق الألواح، فلما رآهم قد عبدوه ألقاها؛ وليس ذلك لشك موسى في خبر الله، لكن المخبر وإن جزم بصدق المخبر، فقد لا يتصور المخبر به في نفسه، كما يتصوره إذا عاينه؛ بل يكون قلبه مشغولاً عن تصور المخبر به، وإن كان مصدقاً به؛ ومعلوم أنه عند المعاينة، يحصل له من تصور المخبر به ما لم يكن عند الخبر، فهذا التصديق أكمل من ذلك التصديق.

الخامس: إن أعمال القلوب، مثل محبة الله ورسوله، وخشية الله تعالى ورجائه، ونحو ذلك، هي كلها من الإيمان، كما دل على ذلك الكتاب والسنة واتفاق السلف؛ وهذه يتفاضل الناس فيها تفاضلاً عظيماً.

السادس: إن الأعمال الظاهرة مع الباطنة هي أيضاً من الإيمان، والناس يتفاضلون فيها.

السابع: ذكر الإنسان بقلبه ما أمره الله به واستحضاره لذلك، بحيث لا يكون غافلاً عنه؛ أكمل ممن صدق به وغفل عنه؛ فإن الغفلة تضاد كمال العلم؛ والتصديق والذكر والإستحضار يكمل العلم واليقين؛ ولهذا قال عمر بن حبيب من الصحابة، إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته؛ وإذا غفلنا ونسينا وضيعنا فتلك نقصانه وهو كذلك؛ وكان معاذ بن جبل يقول لأصحابه: إجلسوا بنا ساعة تؤمن، قال تعالى: ﴿ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه﴾[2] وقال تعالى: ﴿وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين﴾[3] وقال تعالى: ﴿سيذكر من يخشى

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده بلفظ: «ليس الخبر كالمعاينة» (١/٢١٥)

(٢) سورة الكهف آية ٢٨.

(٣) سورة الذاريات آية ٥٥

ويتجنبها الأشقى﴾[1] ثم كلما تذكر الإنسان ما عرفه قبل ذلك؛ وعمل به، حصل له معرفة شيء آخر لم يكن عرفه قبل ذلك وعرف من معاني أسماء الله وآياته ما لم يكن عرفه قبل ذلك، كما في الأثر «من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم»، وهذا أمر يجده في نفسه كل مؤمن.

وفي «الصحيح»، عن النبي ﷺ: «مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربه مثل الحي والميت». قال تعالى: **﴿وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً﴾**،[2] وذلك أنها تزيدهم علم ما لم يكونوا قبل ذلك علموه، وتزيدهم عملاً بذلك العلم، وتزيدهم تذكراً لما كانوا نسوه، وعملاً بتلك التذكرة، وكذلك ما يشاهده العباد من الآيات في الآفاق، وفي أنفسهم. قال تعالى: **﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق﴾**[3]، أي إن القرآن حق، ثم قال تعالى: **﴿أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد﴾**[4]، فإن الله شهيد في القرآن بما أخبر به؛ فآمن به المؤمن ثم أراهم في الآفاق وفي أنفسهم من الآيات، ما يدل على مثل ما أخبر به في القرآن، فبينت لهم هذه الآيات، إن القرآن حق مع ما كان قد حصل لهم قبل ذلك.

وقال تعالى: **﴿أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها وما لها من فروج * والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وانبتنا فيها من كل زوج بهيج * تبصرة وذكرى لكل عبد منيب﴾**[5]، فالآيات المخلوقة والمتلوة، فيها تبصرة، وفيها تذكرة: تبصرة من العمى، وتذكرة من الغفلة؛ فيبصر من لم يكن عرف حتى يعرف، ويذكر من عرف ونسي، والإنسان يقرأ السورة مرات، حتى سورة الفاتحة، ويظهر له في أثناء الحال من معانيها ما لم يكن خطر له قبل ذلك، حتى كأنها تلك الساعة نزلت؛ فيؤمن بتلك المعاني ويزداد علمه وعمله، وهذا موجود في كل من

---

(١) سورة الأعلى آية ١٠.
(٢) سورة الأنفال آية ٢.
(٣) سورة فصلت آية ٥٢.
(٤) سورة فصلت آية ٥٣.
(٥) سورة ق الآيات ٦ ـ ٨.

قرأ القرآن بتدبر، بخلاف من قرأه مع الغفلة عنه، ثم كلما فعل شيئاً مما أمر به، استحضر أنه أمر به فصدق الأمر، فحصل له في تلك الساعة من التصديق في قلبه ما كان غافلاً عنه وإن لم يكن مكذباً منكراً

الوجه الثامن: إن الإنسان قد يكون مكذباً ومنكراً لأمور لا يعلم أن الرسول أخبر بها، ولو علم ذلك لم يكذب ولم ينكر. بل قلبه جازم بأنه لا يخبر إلا بصدق ولا يأمر إلا بحق، ثم يسمع الآية أو الحديث، أو يتدبر ذلك، أو يفسر له معناه، أو يظهر له ذلك بوجه من الوجوه، فيصدق بما كان مكذباً به، ويعرف ما كان منكراً، وهذا تصديق جديد، وإيمان جديد ازداد به إيمانه، ولم يكن قبل ذلك كافراً بل جاهلاً؛ وهذا وإن أشبه المجمل والمفصل لكون قلبه سليماً عن تكذيب وتصديق لشيء من التفاصيل، وعن معرفة وإنكار لشيء من ذلك، فيأتيه التفصيل بعد الإجمال على قلب ساذج؛ وأما كثير من الناس، بل من أهل العلوم والعبادات، فيقوم بقلوبهم من التفصيل أمور كثيرة تخالف ما جاء به الرسول وهم لا يعرفون أنها تخالف، فإذا عرفوا رجعوا، وكل من ابتدع في الدين قولاً أخطأ فيه، أو عمل عملاً أخطأ فيه، وهو مؤمن بالرسول، أو عرف ما قاله وآمن به، لم يعدل عنه؛ هو من هذا الباب وكل مبتدع قصده متابعة الرسول فهو من هذا الباب؛ فمن علم ما جاء به الرسول، وعمل به، أكمل ممن أخطأ ذلك؛ ومن علم الصواب بعد الخطأ، وعمل به فهو أكمل ممن لم يكن كذلك.

وجوه التفاضل في الإيمان

والتفاضل في الإيمان بدخول الزيادة والنقص فيه يكون من وجوه متعددة:

أحدها: الأعمال الظاهرة؛ فإن الناس يتفاضلون فيها، وتزيد وتنقص وهذا مما اتفق الناس على دخول الزيادة فيه والنقصان، لكن نزاعهم في دخول ذلك في مسمى الإيمان. فالنفاة يقولون هو من ثمرات الإيمان، ومقتضاه فأدخل فيه مجازاً بهذا الإعتبار وهذا معنى زيادة الإيمان عندهم ونقصة، أي زيادة ثمراته ونقصانها، فيقال قد تقدم أن هذا من لوازم الإيمان وموجباته، فإنه يمتنع أن يكون إيمان تام في القلب بلا قول ولا عمل ظاهر، وإما كونه لازماً أو جزءاً منـه فهذا يختلف بحسب حال استعمال لفظ الإيمان مفرداً أو مقروناً بلفظ الإسلام، والعمل كما تقدم.

وأما قولهم الزيادة في العمل الظاهر لا في موجبه ومقتضيه فهذا غلط، فإن التفاضل معلول الأشياء. ومقتضاها يقتضي تفاضلها في أنفسها، وإلا فإذا تماثلت الأسباب الموجبة لزم تماثل موجبها ومقتضاها، فتفاضل الناس في الأعمال الظاهرة يقتضي تفاضلهم في موجب ذلك، ومقتضيه ومن هذا يتبين:

الوجه الثاني: في زيادة الإيمان ونقصه: وهو زيادة أعمال القلوب ونقصها فإنه من المعلوم بالذوق الذي يجده كل مؤمن. أن الناس يتفاضلون في حب الله ورسوله وخشية الله والإنابة إليه والتوكل عليه والإخلاص له، وفي سلامة القلوب من الرياء، والكبر والعجب، ونحو ذلك، والرحمة للخلق والنصح لهم ونحو ذلك من الأخلاق الإيمانية، وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: «ثلاث من كن فيه وجد

حلاوة الإيمان، من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار» وقال تعالى: ﴿قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم﴾ إلى قوله: ﴿أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا﴾[1]. وقال رسول الله ﷺ: «والله إني لأخشاكم لله وأعلمكم بحدوده»[2] وقال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»[3] وقال له عمر يا رسول الله! لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي، قال: لا يا عمر! حتى أكون أحب إليك من نفسك، قال: فلأنت أحب إلي من نفسي، قال: الآن يا عمر!».

وهذه الأحاديث ونحوها في الصحاح، وفيها بيان تفاضل الحب والخشية وقد قال تعالى: ﴿والذين آمنوا أشد حباً لله﴾[4] وهذا أمر يجده الإنسان في نفسه فإنه قد يكون الشيء الواحد يحبه تارة أكثر مما يحبه تارة، ويخافه تارة أكثر مما يخافه تارة، ولهذا كان أهل المعرفة من أعظم الناس قولاً بدخول الزيادة والنقصان فيه، لما يجدون من ذلك في أنفسهم، ومن هذا قوله تعالى: ﴿الذين قال لهم الناس: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم. فزادهم إيماناً وقالوا: حسبنا الله ونعم الوكيل﴾[5] وإنما زادهم طمأنينة وسكوناً.

الوجه الثالث: أن نفس التصديق والعلم في القلب يتفاضل باعتبار الإجمال والتفصيل، فليس تصديق من صدق الرسول مجملاً من غير معرفة منه بتفاصيل أخباره، كمن عرف ماأخبر به عن الله وأسمائه وصفاته، والجنة والنار والأمم وصدقه في ذلك كله، وليس من التزم طاعته مجملاً، ومات قبل أن يعرف تفصيل ما أمره به كمن عاش حتى عرف ذلك مفصلاً وأطاعه فيه.

---

(١) سورة التوبة آية ٢٤.

(٢) أخرجه البخاري في النكاح ١، ومسلم في الصيام ٧٤ و ٧٩، وأبو داود في الصوم ٣٦، وفي موطأ مالك في الصيام ٩، وأحمد ٦٧/٦، ١٢٢، ١٥٦، ٢٢٦، ٢٤٥.

(٣) مر تخريجه.

(٤) سورة البقرة آية ١٦٥.

(٥) سورة آل عمران آية ١٧٣.

الوجه الرابع: أن نفس العلم والتصديق يتفاضل ويتفاوت كما يتفاضل سائر صفات الحي من القدرة، والإرادة، والسمع والبصر، والكلام، بل سائر الأعراض من الحركة والسواد والبياض ونحو ذلك؛ فإذا كانت القدرة على الشيء تتفاوت فكذلك الأخبار عنه يتفاوت، وإذا قال القائل العلم بالشيء الواحد لا يتفاضل كان بمنزلة قوله القدرة على المقدور الواحد لا تتفاضل، وقوله ورؤية الشيء الواحد لا تتفاضل ومن المعلوم أن الهلال المرئي يتفاضل الناس في رؤيته، وكذلك سماع الصوت الواحد يتفاضلون في إدراكه، وكذلك الكلمة الواحدة يتكلم بها الشخصان ويتفاضلون في النطق بها، وكذلك شم الشيء الواحد وذوقه يتفاضل الشخصان فيه.

فما من صفه من صفات الحي وأنواع إدراكاته، وحركاته، بل وغير صفات الحي، إلا وهي تقبل التفاضل والتفاوت إلى ما لا يحصره البشر، حتى يقال: ليس أحد من المخلوقين يعلم شيئاً من الأشياء مثل ما يعلمه الله من كل وجه، بل علم الله بالشيء أكمل من علم غيره به كيف ما قدر الأمر، وليس تفاضل العلمين من جهة الحدوث والقدم فقط؛ بل من وجوه أخرى. والإنسان يجد في نفسه أن علمه بمعلومه يتفاضل حاله فيه كما يتفاضل حاله في سمعه لمسموعه؛ ورؤيته لمرئيه، وقدرته على مقدوره، وحبه لمحبوبه، وبغضه لبغيضه، ورضاه بمرضيه، وسخطه لمسخوطه وإرادته لمراده وكراهيته لمكروهه ومن أنكر التفاضل في هذه الحقائق كان مسفسطاً.

الوجه الخامس: أن التفاضل يحصل من هذه الأمور من جهة الأسباب المقتضية لها؛ فمن كان مستند تصديقه ومحبته أدلة توجب اليقين، وتبين فساد الشبهة العارضة، لم يكن بمنزلة من كان تصديقه لأسباب دون ذلك، بل من جعل له علوم ضرورية لا يمكنه دفعها عن نفسه لم يكن بمنزلة من تعارضه الشبه ويريد إزالتها بالنظر والبحث، ولا يستريب عاقل أن العلم بكثرة الأدلة وقوتها، وبفساد الشبه المعارضة لذلك، وبيان بطلان حجة المحتج عليها ليس كالعلم الذي هو الحاصل عن دليل واحد من غير أن يعلم الشبه المعارضة له؛ فإن الشيء كلما قويت أسبابه وتعددت وانقطعت موانعه واضمحلت كان أوجب لكماله، وقوته وتمامه.

الوجه السادس: أن التفاضل يحصل في هذه الأمور من جهة دوام ذلك وثباته وذكره واستحضاره، كما يحصل البغض من جهة الغفلة عنه والإعراض والعلم والتصديق والحب والتعظيم وغير ذلك، فما في القلب هي صفات وأعراض وأحوال تدوم وتحصل بدوام أسبابها وحصول أسبابها. والعلم وإن كان في القلب فالغفلة تنافي تحققه، والعالم بالشيء في حال غفلته عنه دون العالم بالشيء في ذكره له. قال عمير بن حبيب الخطمي من أصحاب النبي ﷺ: الإيمان يزيد وينقص، قالوا: وما زيادته ونقصه؟ قال: إذا حمدنا الله وذكرناه وسبحناه فذلك زيادته، فإذا غفلنا ونسينا وضيعنا فذلك نقصانه.

الوجه السابع: أن يقال: ليس فيما يقوم بالإنسان من جميع الأمور أعظم تفاضلاً وتفاوتاً من الإيمان، فكلما تقرر إثباته من الصفات والأفعال مع تفاضله، فالإيمان أعظم تفاضلاً من ذلك. مثال ذلك أن الإنسان يعلم من نفسه تفاضل الحب الذي يقوم بقلبه، سواء كان حباً لولده أو لامرأته أو لرياسته أو وطنه أو صديقه أو صورة من الصور أو خيله أو بستانه أو ذهبه أو فضته وغير ذلك من أمواله، فكما أن الحب أوله علاقة لتعلق القلب بالمحبوب، ثم صبابة لانصباب القلب نحوه، ثم غرام للزومه القلب كما يلزم الغريم غريمه، ثم يصير عشقاً إلى أن يصير تتيماً ـ والتتيم التعبد وتيم الله عبد الله ـ فيصير القلب عبداً للمحبوب مطيعاً له لا يستطيع الخروج عن أمره، وقد آل الأمر بكثير من عشاق الصور إلى ما هو معروف عند الناس، مثل من حمله ذلك على قتل نفسه وقتل معشوقه أو الكفر والردة عن الإسلام أو أقضى به إلى الجنون وزوال العقل، أو أوجب خروجه عن المحبوبات العظيمة من الأهل والمال والرياسة أو أمراض جسمه وأسنانه.

فمن قال الحب لا يزيد ولا ينقص كان قوله من أظهر الأقوال فساداً، ومعلوم أن الناس يتفاضلون في حب الله أعظم من تفاضلهم في حب كل محبوب، فهو سبحانه اتخذ إبراهيم خليلاً، واتخذ محمداً أيضاً خليلاً، كما استفاض عنه أنه قال: «لو كنت متخذاً خليلاً من أهل الأرض لاتخذت أبا بكر خليلاً؛ ولكن صاحبكم خليل الله»[1] يعني نفسه ﷺ. وقال: «إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ

(١) أخرجه البخاري في الصلاة ٨٠، ومسلم في المساجد ٢٨، والترمذي في المناقب ١٤، والدارمي =

إبـراهيم خليلاً» والخلة أخص من مـطلق المحبة، فـإن الأنبيـاء عليهم السـلام والمؤمنين يحبـون الله ويحبهم الله، كما قـال: (فسـوف يـأتي الله بقـوم يحبهم ويحبونه)[1] الآية. وقال تعالى: ﴿والذين آمنوا أشد حباً لله﴾[2] وقد أخبر الله أنه يحب المتقين، ويحب المقسطين، ويحب التوابين، ويحب المتطهرين، ويحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص، وكان النبي ﷺ يخبر بحبه لغير واحد كما ثبت عنه ﷺ في الصحيح أنه قال للحسن وأسامـة: «أللهم إني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما»[3] وقال له عمرو بن العاص أي الناس أحب إليك؟ قال: عائشة، قال فمن الرجال؟ قال: أبوها» وقال: «والله إني لأحبكم».

والناس في حب الله يتفاوتون ما بين أفضل الخلق محمد وإبراهيم إلى أدنى الناس درجة، مثل من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، وما بين هذين الحدين من الدرجات لا يحصيه إلا رب الأرض والسموات، فإنه ليس في أجناس المخلوقات ما يتفاضل بعضه على بعض كبني آدم فإن الفرس الواحدة ما تبلغ أن تساوي ألف ألف، وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي ذر أنه كان جالساً عند النبي ﷺ إذ مر به رجل من أشراف الناس، فقال: «يا أبا ذر أتعرف هذا؟» قلت: نعم يا رسول الله! هذا حري إن خطب أن ينكح، وإن قال أن يسمع لقوله، وإن غاب أن يسأل عنه، ثم مر برجل من ضعفاء المسلمين، فقال: «يا أبا ذر! أتعرف هذا؟» قلت: نعم يا رسول الله! هذا رجل من ضعفاء الناس، هذا حري إن خطب أن لا ينكح، وإن قال أن لا يسمع لقوله، وإن غاب أن لا يسأل عنه، فقال: «يا أبا ذر! لهذا خير من ملء الأرض مثل هذا».

فقد أخبر الصادق الذي لا يجاوز فيما يقول: أن الواحد من بني آدم يكون خيراً من ملء الأرض من الآدميين، وإذا كان الواحد منهم أفضل من الملائكة، والواحد منهم شر من البهائم كان التفاضل الذي فيهم أعظم من تفاضل الملائكة.

= في الفرائض ١١، وابن ماجة في المقدمة ١١، وأحمد ١/٣٧٧، ٣٨٩، ٤٠٨، ٤٣٣، ٦٦٣.

(١) سورة المائدة آية ٥٤.

(٢) سورة البقرة آية ١٦٥.

(٣) أنظر البخاري في فضائل الصحابة ١٨ و ٢٢، والترمذي في المناقب ٣٠، وأحمد ٥/٢١٠، ٣٦٩.

وأصل تفاضلهم إنما هو بمعرفة الله ومحبته، فعلم أن تفاضلهم في هذا لا يضبطه إلا الله، وكل ما يعلم من تفاضلهم في حب الشيء من محبوباتهم فتفاضلهم في حب الله أعظم.

وهكذا تفاضلهم في خوف ما يخافونه، وتفاضلهم في الذل والخضوع لما يذلون له ويخضعون، وكذلك تفاضلهم فيما يعرفونه من المعروفات، ويصدقون به ويقرون به، فإن كانوا يتفاضلون في معرفة الملائكة وصفاتهم، والتصديق بهم فتفاضلهم في معرفة الله وصفاته، والتصديق به أعظم.

وكذلك إن كانوا يتفاضلون في معرفة روح الإنسان وصفاتها والتصديق بها، أو في معرفة الجن وصفاتهم وفي التصديق بهم، أو في معرفة ما في الآخرة من النعيم والعذاب ـ كما أخبروا به من المأكولات والمشروبات والملبوسات والمنكوحات والمسكونات ـ فتفاضلهم في معرفة الله وصفاته والتصديق به أعظم من تفاضلهم في معرفة «الروح» التي هي النفس الناطقة. ومعرفة ما في الآخرة من النعيم والعذاب؛ بل إن كانوا متفاضلين في معرفة أبدانهم وصفاتها وصحتها ومرضها وما يتبع ذلك فتفاضلهم في معرفة الله أعظم وأعظم؛ فإن كل ما يعلم ويقال يدخل في معرفة الله، إذ لا موجود إلا وهو خلقه وكل ما في المخلوقات من الصفات والأسماء والأقدار والأفعال فإنها شواهد ودلائل على ما لله سبحانه من الأسماء الحسنى والصفات العلى، إذ كل كمال في المخلوقات فمن أثر كماله، وكل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أحق به، وكل نقص تنزه عنه مخلوق فالخالق أحق بتنزيهه عنه، وهذا على طريق كل طائفة واصطلاحها. فهذا يقول كمال المعلول من كمال علته، وهذا يقول كمال المصنوع المخلوق من كمال صانعه وخالقه.

وفي الحديث الذي رواه أحمد في المسند ورواه ابن حبان في صحيحه عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «ما أصاب عبداً هم ولا حزن فقال: اللهم إني عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض فيَّ حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك بكل إسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري وجلاء حزني، وذهاب همي وغمي إلا أذهب الله همه وحزنه وأبدله مكانه

فرحاً». قالوا: يا رسول الله! ألا نتعلمهن؟ قال: بلى ينبغي لمن سمعهن أن يتعلمهن».

فقد أخبر في هذا الحديث أن لله أسماء استأثر بها في علم الغيب عنده، وأسماء الله متضمنة لصفاته ليست أسماء أعلام محضة، بل أسماؤه تعالى: كالعليم والقدير والسميع والبصير والرحيم والحكيم ونحو ذلك كل اسم يدل على ما لم يدل عليه الإسم الآخر من معاني صفاته مع اشتراكها كلها في الدلالة على ذاته، وإذا كان من أسمائه ما اختص هو بمعرفته، ومن أسمائه من خص به من شاء من عباده، علم أن تفاضل الناس في معرفته أعظم من تفاضلهم في معرفة كل ما يعرفونه.

وبهذا يتبين لك أن من زعم من أهل الكلام والنظر أنهم عرفوا الله حق معرفته، بحيث لم يبق له صفة إلا عرفوها، وإن ما لم يعرفوه ولم يقم لهم دليل على ثبوته كان معدوماً منتف في نفس الأمر، قوم غالطون مخطئون مبتدعون ضالون وحجتهم في ذلك داحضة، فإن عدم الدليل القطعي والظني على الشيء دليل على انتفائه إلا أن يعلم أن ثبوته مستلزم لذلك الدليل. مثل أن يكون الشيء لو وجد لتوفرت الهمم والدواعي على نقله، فيكون هذا لازماً لثبوته، فيستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم؛ كما يعلم أنه لو كان بين الشام والحجاز مدينة عظيمة مثل بغداد ومصر لكان الناس ينقلون خبرها، فإذا نقل ذلك واحد وإثنان وثلاثة علم كذبهم.

وكما يعلم أنه لو ادعى النبوة أحد على عهد النبي ﷺ مثل مسليمة والعنسي وطليحة وسجاح لنقل الناس خبره كما نقلوا أخبار هؤلاء، ولو عارض القرآن معارض أتى بما يظن الناس أنه مثل القرآن، لنقل كما نقل قرآن مسيلمة الكذاب، وكما نقلوا الفصول والغايات لأبي العلاء المعري وكما نقلوا غير ذلك من أقوال المعارضين لو بخرافات لا يظن عاقل أنها مثله، فكان النقل لما تظهر فيه المشابهة والمماثلة أقوى في العادة والطباع في ذلك وأرغب ـ سواء كانوا محبين أو مبغضين ـ هذا أمر جبل عليه بنوا آدم.

كما يعلم أن علي بن أبي طالب لو طلب الخلافة على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وقاتل عليها لنقل ذلك الناس كما نقلوا ما جرى بعد هؤلاء[1]؛ كما يعلم أن النبي ﷺ لو أمره أن يصلي بالناس صلاتهم لنقلوا ذلك، كما نقلوا أمره لأبي بكر وصلاته بالناس، وكما يعلم أنه لو عهد له بالخلافة لنقلوا ذلك كما نقلوا ما دونه؛ بل كما يعلم أنه لم يكن يجتمع هو وأصحابه على استماع دف أو كف ولا على رقص وزمر؛ بل كما يعلم أنه لم يكن بعد الصلوات يجتمع هو وهم على دعاء ورفع أيد، ونحو ذلك، إذ لو فعل ذلك لنقلوه، بل كما يعلم أنه لم يصل في السفر الظهر والعصر والعشاء أربعاً، وأنه لو صلى في السفر أربعاً بعض الأوقات لنقل الناس ذلك كما نقلوا جمعه بين الصلاتين بعض الأوقات.

بل كما يعلم أنه لم يكن يصلي المكتوبات وحده بل إنما كان يصليهن في الجماعة؛ بل كما يعلم أنه لم يكن هو وأصحابه يحملون التراب في السفر للتيمم، ولا يصلون كل ليلة على من يموت من المسلمين، ولا ينوون الإعتكاف كلما دخلوا مسجداً للصلاة؛ بل كما يعلم أنه لم يصل على غائب غير النجاشي؛ بل كما يعلم أنه لو كان دائماً يقنت في الفجر أو غيرها بقنوت مسنون يجهر به لنقل الناس ذلك ـ كما نقلوا قنوته العارض الذي دعا فيه لقوم وعلى قوم، وكان نقلهم لذلك أوكد ـ وكما يعلم أنه لما صلى بعرفة ومزدلفة قصراً وجمعاً لو أمر أحداً خلفه أن يتم صلاته أو أن لا يجمع معه لنقل الناس ذلك كما نقلوا ما هو دون ذلك.

وكما يعلم أنه لم يأمر الحيض في زمانه المبتدآت بالحيض أن يغتسلن عند انقضاء يوم وليلة، وأنه لم يأمر أصحابه أن يغسلوا ما يصيب أبدانهم وثيابهم من المني، وأنه لم يوقت للناس لفظاً معيناً لا في نكاح ولا في بيع ولا إجارة ولا غير ذلك، ولما حج حجة الوداع لم يعتمر عقيب الحج، وأنه لما أفاض من مني إلى مكة يوم النحر ما طاف وسعى أولاً ثم طاف ثانياً إلى غير ذلك مما يطول ذكره. ومن تتبع كتب الصحيحين ونحوها من الكتب المعتمدة، ووقف على أقوال

(١) قصد بذلك ما حصل بعدما تولى علي رضي الله عنه الخلافة، ثم خلافه مع معاوية الذي استفاض واشتهر.

الصحابة والتابعين ومن قفآ منهاجهم من الأئمة المرضيين ـ قديماً وحديثاً ـ علم صحة ما أوردناه في هذا الباب.

والمقصود هنا أن المدلول إذا كان وجوده مستلزماً لوجود دليله كان انتفاء دليلة دليلاً على انتفائه، أماإذا أمكن وجوده وأمكن أن لا نعلم نحن دليل ثبوته لم يكن عدم علمنا بدليل وجوده دليلاً على عدمه، فأسماء الله وصفاته إذا لم يكن عندنا ما يدلنا عليها لم يكن ذلك مستلزماً لانتفائها، إذ ليس في الشرع ولا في العقل ما يدل على أنا لا بد أن نعلم كل ما هو ثابت له تعالى من الأسماء والصفات، بل قد قال أفضل الخلق وأعلمهم بالله في الحديث الصحيح «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» وفي الحديث الصحيح حديث الشفاعة «فأخر ساجداً فأحمد ربي بمحامد يفتحها علي لا أحصيها الآن»:

فإذا كان أفضل الخلق لا يحصي ثناء عليه، ولا يعرف الآن محامده التي يحمده بها عند السجود للشفاعة؛ فكيف يكون غيره عارفاً بجميع محامد الله والثناء عليه وكل ما له من الأسماء الحسنى. فإنه داخل في محامده وفيما يثني عليه به وإذا كان كذلك فمن كان بماله من الأسماء والصفات أعلم وأعرف كان بالله أعلم وأعرف؛ بل من كان بأسماء النبي ﷺ وصفاته أعلم، كان بالنبي ﷺ أعلم، فليس من علم أنه نبي كمن علم أنه رسول، ولا من علم أنه رسول كمن يعلم أنه خاتم الرسل، ولا من علم أنه خاتم الرسل كمن علم أنه سيد ولد آدم، ولا من علم ذلك كمن علم ما خصه الله به من الشفاعة والحوض والمقام المحمود والملة وغير ذلك من فضائله ﷺ، وليس كل من جهل شيئاً من خصائصه يكون كافراً، بل كثير من المؤمنين لم يسمع بكثير من فضائله وخصائصه، فكذلك ليس كل من جهل بعض أسماء الله وصفاته يكون كافراً، إذ كثير من المؤمنين لم يسمع كثيراً مما وصفه به رسوله، وأخبر به عنه.

فهذه الوجوه ونحوها مما تبين تفاضل الإيمان الذي في القلب؛ وأما تفاضلهم في الأقوال والأعمال الظاهرة فلا تشتبه على أحد والله أعلم.

الفصل السابع عشر

الإسلام

وقد أثبت الله في القرآن إسلاماً بلا إيمان في قوله تعالى: ﴿**قالت الأعراب آمنا، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم، وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئاً**﴾[1]. وقد ثبت في «الصحيحين» عن سعد بن أبي وقاص، قال: أعطى النبي ﷺ رهطاً، وفي رواية قسم قسماً، وترك فيهم من لم يعطه، وهو أعجبهم إليَّ فقلت: يا رسول الله، مالك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمناً، فقال رسول الله ﷺ: «أو مسلماً» أقولها ثلاثاً، ويرددها على رسول الله ﷺ ثلاثاً، ثم قال: «إني لأعطي الرجل، وغيره أحب إلي منه مخافة أن يكبه الله على وجهه في النار»، وفي رواية: فضرب بين عنقي وكتفي وقال: «أقتال أي سعد؟!»

فهذا الإسلام الذي نفى الله عن أهله دخول الإيمان في قلوبهم، هل هو إسلام يثابون عليه؟ أم هو من جنس إسلام المنافقين؟ فيه قولان مشهوران للسلف والخلف: أحدهما: أنه إسلام يثابون عليه، ويخرجهم من الكفر والنفاق. وهذا مروي عن الحسن، وابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وأبي جعفر الباقر؛ وهو قول حماد بن زيد، وأحمد بن حنبل، وسهل بن عبد الله التستري، وأبي طالب المكي، وكثير من أهل الحديث والسنة والحقائق.

قال أحمد بن حنبل: حدثنا مؤمل بن إسحق عن عمار بن زيد قال: سمعت هشاماً يقول: كان الحسن ومحمد يقولان: مسلم، ويهابان: مؤمن. وقال أحمد

---

(١) سورة الحجرات آية ١٤.

ابن حنبل: حدثنا أبو سلمة الخزاعي، قال: قال مالك، وشريك، وأبو بكر بن عياش، وعبد العزيز بن أبي سلمة، وحماد بن سلمة وحماد بن زيد: «الإيمان» المعرفة والإقرار والعمل، إلا أن حماد بن زيد، يفرق بين الإسلام والإيمان، يجعل الإيمان خاصاً، والإسلام عاماً.

والقول الثاني: إن هذا الإسلام: هو الإستسلام خوف السبي والقتل، مثل إسلام المنافقين. قالوا: وهؤلاء كفار، فإن الإيمان لم يدخل في قلوبهم ومن لم يدخل الإيمان في قلبه فهو كافر. وهذا إختيار البخاري، ومحمد بن نصر المروزي والسلف مختلفون في ذلك.

قال محمد بن نصر: حدثنا إسحاق، أنبأنا جرير، عن مغيرة، قال: أتيت إبراهيم النخعي، فقلت: إن رجلاً خاصمني يقال له: سعيد العنبري، فقال إبراهيم ليس بالعنبري ولكنه زبيدي. قوله: ﴿**قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا**﴾[1] فقال: هو الإستسلام، فقال إبراهيم: لا هو الإسلام.

وقال: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان عن مجاهد: ﴿**قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا**﴾، قال: إستسلمنا خوف السبي والقتل. ولكن هذا منقطع، سفيان لم يدرك مجاهداً. والذين قالوا: إن هذا الإسلام هو كإسلام المنافقين، لا يثابون عليه، قالوا: لأن الله نفى عنهم الإيمان، ومن نفى عنه الإيمان فهو كافر. وقال هؤلاء الإسلام هو الإيمان، وكل مسلم مؤمن. وكل مؤمن مسلم، ومن جعل الفساق مسلمين غير مؤمنين، لزمه أن لا يجعلهم داخلين في قوله تعالى: ﴿**ياأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة**﴾[2]: وفي قوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة**﴾[3]، وأمثال ذلك فإنهم إنما دعوا باسم الإيمان، لا باسم الإسلام، فمن لم يكن مؤمناً لم يدخل في ذلك.

وجواب هذا أن يقال: الذين قالوا من السلف: إنهم خرجوا من الإيمان إلى

(١) سورة الحجرات آية ١٤.

(٢) سورة المائدة آية ٦

(٣) سورة الجمعة آية ٩.

الإسلام لم يقولوا: إنه لم يبق معهم من الإيمـان شيء بل هـذا قول الخـوارج والمعتزلة. وأهل السنة الذين قالـوا هذا، يقـولون: الفسـاق يخرجـون من النار بالشفاعة. وإن معهم إيمان يخرجون به من النار. لكن لا يطلق عليهم اسم الإيمان لأن الإيمان المطلق، هو الذي يستحق صاحبه الثواب، ودخول الجنة وهؤلاء ليسوا من أهله، وهم يدخلون في الخطاب بالإيمان، لأن الخطاب بذلك هو لمن دخل في الإيمان وإن لم يستكمله، فإنه إنما خوطب ليفعل تمام الإيمان، فكيف يكون قد أتمه قبل الخطاب؟! وإلا كنا قد تبينا أن هذا المأمور من الإيمان قبل الخطاب؛ وإنما صار من الإيمان بعد أن أمروا به، فالخطاب بـ ﴿يا أيهاالذين آمنوا﴾؛ غير قوله: ﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم﴾[1] ونظائرها، فإن الخطاب بـ ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ أولاً: يدخل فيه من أظهر الإيمان، وإن كان منافقاً في الباطن يدخل فيه في الظاهـر، فكيف لا يدخل فيه من لم يكن منافقاً، وإن لم يكن من المؤمنين حقاً.

وحقيقته أن من لم يكن من المؤمنين حقاً، يقال فيه: مسلم، ومعه إيمان يمنعه الخلود في النار، وهذا متفق عليه بين أهل السنة. لكن هل يطلق عليه إسم الإيمان؟ هذا هو الذي تنازعوا فيه، فقيل: يقال مسلم، ولا يقال: مؤمن وقيل: بل يقال: مؤمن.

والتحقيق أن يقال: إنه مؤمن ناقص الإيمانه، فاسق بكبيرته ولا يعطى اسم الإيمان المطلق؛ فإن الكتاب والسنة نفيا عنه الإسم المطلق؛ وإسم الإيمان يتناوله فيما أمر الله به ورسوله، لأن ذلك إيجاب عليه وتحريم عليه وهو لازم له كما يلزمه غيره، وإنما الكلام في اسم المدح المطلق؛ وعلى هذا فالخطاب بالإيمان يدخل فيه «ثلاث طوائف»: يدخل فيه المؤمن حقـاً، ويدخـل فيه المنـافق في أحكامه الظاهرة، وإن كانوا في الآخرة في الدرك الأسفل من النار؛ وهو في الباطن ينفي عنه الإسلام والإيمان، وفي الظاهر يثبت له الإسلام والإيمان الظاهـر؛ ويدخـل فيه الذين أسلموا وإن لم تـدخل حقيقـة الإيمان في قلوبهم؛ لكن معهم جـزء من الإيمان والإسلام يثابون عليه.

---

(١) سورة الحجرات آية ١٥.

ثم قد يكونون مفرطين فيما فرض عليهم، وليس معهم من الكبائر ما يعاقبون عليه كأهل الكبائر لكن يعاقبون على ترك المفروضات، وهؤلاء كالأعراب المذكورين في الآية وغيرهم؛ فإنهم قالوا: آمنا من غير قيام منهم بما أمراوا به باطناً وظاهراً فلا دخلت حقيقة الإيمان في قلوبهم، ولا جاهدوا في سبيل الله، وقد كان النبي ﷺ إلى الجهاد، وقد يكونون من أهل الكبائر المعرضين للوعيد؛ كالذين يصلون ويزكون ويجاهدون ويأتون الكبائر؛ وهؤلاء لا يخرجون من الإسلام؛ بل هم مسلمون ولكن بينهم نزاع لفظي: هل يقال: إنهم مؤمنون كما سنذكره إن شاء الله؟.

وأما «الخوارج» «والمعتزلة» فيخرجونهم من اسم الإيمان والإسلام؛ فإن الإيمان والإسلام عندهم واحد؛ فإذا خرجوا عندهم من الإيمان خرجوا من الإسلام؛ لكن الخوارج تقول: هم كفار؛ والمعتزلة تقول: لا مسلمون ولا كفار؛ ينزلونهم منزلة بين المنزلتين؛ والدليل على أن الإسلام المذكور في الآية هو إسلام يثابون عليه وأنهم ليسوا منافقين إنه قال: ﴿**قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم**﴾[1] ثم قال: ﴿**وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئاً**﴾[2]؛ فدل على أنهم إذا أطاعوا الله ورسوله مع هذا الإسلام؛ آجرهم الله على الطاعة. والمنافق عمله حابط في الآخرة.

وأيضاً فإنه وصفهم بخلاف صفات المنافقين، فإن المنافقين وصفهم بكفر في قلوبهم، وإنهم يبطنون خلاف ما يظهرون؛ كما قال تعالى: ﴿**ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين؛ يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون * في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً**﴾[3] الآيات. وقال: ﴿**إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله، والله يعلم إنك لرسوله، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون**﴾[4] فالمنافقون يصفهم في القرآن

---

(١) سورة الحجرات آية ١٤

(٢) سورة الحجرات آية ١٤.

(٣) سورة البقرة آية ٩ ـ ١٠.

(٤) سورة المنافقون آية ١.

بالكذب؛ وأنهم يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم، وبأن في قلوبهم من الكفر ما يعاقبون عليه؛ وهؤلاء لم يصفهم بشيء من ذلك. لكن لما ادعوا الإيمان قال للرسول: ﴿قل لم تؤمنوا؛ ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم؛ وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئاً﴾[1].

ونفي الإيمان المطلق لا يستلزم أن يكونوا منافقين. كما في قوله: ﴿يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين﴾[2] ثم قال: ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون * الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون أولئك هم المؤمنون حقاً﴾[3] ومعلوم أنه ليس من لم يكن كذلك؛ يكون منافقاً من أهل الدرك الأسفل من النار بل لا يكون قد أتى بالإيمان الواجب، فنفى عنه كما عنه كما ينفي سائر الأسماء عمن ترك بعض ما يجب عليه فكذلك الأعراب لم يأتوا بالإيمان الواجب؛ فنفى عنهم لذلك وإن كانوا مسلمين، معهم من الإيمان ما يثابون عليه.

وهذا حال أكثر الداخلين في الإسلام ابتداء؛ بل حال أكثر من لم يعرف حقائق الإيمان؛ فإن الرجل إذا قوتل حتى أسلم كما كان الكفار يقاتلون حتى يسلموا، أو أسلم بعد الأسر أو سمع بالإسلام فجاء فأسلم؛ فإنه مسلم ملتزم طاعة الرسول ولم تدخل إلى قلبه المعرفة بحقائق الإيمان، فإن هذا إنما يحصل لمن تيسرت له أسباب ذلك؛ إما بفهم القرآن وإما بمباشرة أهل الإيمان والاقتداء بما يصدر عنهم من الأقوال والأعمال، وإما بهداية خاصة من الله يهديه بها. والإنسان قد يظهر له من محاسن الإسلام ما يدعوه إلى الدخول فيه ، وإن كان قد ولد عليه وتربى بين أهله فإنه يحبه، فقد ظهر له بعض محاسنه وبعض مساوىء الكفار.

وكثير من هؤلاء قد يرتاب إذا سمع الشبه القادحة فيه ولا يجاهد في سبيل

---

(١) سورة الحجرات آية ١٤.

(٢) سورة الأنفال آية ١.

(٣) سورة الأنفال آية ٢ ـ ٣.

الله؛ فليس هو داخلاً في قوله: ﴿**إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وانفسهم في سبيل الله**﴾ وليس هـو منافقـاً في الباطن مضمراً للكفر، فلا هو من المؤمنين حقاً ولا هو من المنافقين، ولا هو أيضاً من أصحاب الكبائر بل يأتي بالطاعات الظاهرة ولا يأتي بحقائق الإيمان التي يكون بها من المؤمنين حقاً فهذا معه إيمان وليس هو من المؤمنين حقاً ويثاب على ما فعل من الطاعات، ولهذا قال تعالى: ﴿**ولكن قولوا أسلمنا**﴾ ولهـذا قال: ﴿**يمنـون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا علي إسلامكم؛ بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان إن كنتم صادقين**﴾[1] يعني في قولكم: (آمنا)[2].

يقول: إن كنتم صادقين، فالله يمن عليكم أن هداكم للإيمان؛ وهذا يقتضي أنهم قد يكونون صادقين في قولهم: (آمنا). ثم صدقهم، إما أن يراد به انصافهم بأنهم آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون؛ وإما أن يراد به أنهم لم يكونوا كالمنافقين، بل معهم إيمان وإن لم يكن لهم أن يـدّعوا مـطلق الإيمان، وهـذا أشبه والله أعلم لأن النسـوة الممتحنات قال فيهن: ﴿**فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار**﴾[3] ولا يمكن نفي الريب عنهن في المستقبل ولأن الله إنما كذب المنافقين ولم يكذب غيرهم؛ وهؤلاء لم يكذبهم ولكن قال: ﴿**لم تؤمنوا**﴾ كما قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» وقوله: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» و «لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه» وهؤلاء ليسوا منافقين.

وسيـاق الآية يـدل على أن الله ذمهم ، لكونهم منـوا بإسـلامهم لجهلهم

---

(١) سورة الحجرات آية ١٧.

(٢) أورد الواحدي في سبب نزول الآية أن أعراباً من بني أسد بن خزيمة قدموا على رسول الله ﷺ المدينة في سنة جدبة وأظهروا الشهادتين ولم يكونـوا مؤمنين في السر، وأفسـدوا طرق المـدينة بالعذرات وأغلوا أسعارها، وكانوا يقولون لرسول الله ﷺ: أتيناك بالأثقال والعيال ولم نقاتلك كما قاتلك بنو فلان، فأعطنا من الصدقة، وجعلوا يمنون عليه، فأنزل الله تعالى فيهم هذه الآية (أنظر كتاب أسباب النزول ص ٢٢٨).

(٣) سورة الممتحنة آية ١٠.

وجفائهم وأظهروا ما في أنفسهم مع علم الله به؛ فإن الله تعالى قال: ﴿قل أتعلمون الله بدينكم والله يعلم ما في السموات وما في الأرض﴾[1] فلو لم يكن في قلوبهم شيء من الدين لم يكونوا يعلمون الله بدينهم؛ فإن الإسلام الظاهر يعرفه كل أحد ودخلت الباء في قوله: ﴿اتعلمون الله بدينكم﴾ لأنه ضمن معنى يخبرون ويحدثون كأنه قال: اتخبرونه وتحدثونه بدينكم وهو بعلم ما في السموات وما في الأرض. وسياق الآية يدل على أن الذي أخبروا به الله هو ما ذكره الله عنهم من قولهم: (آمنا) فإنهم أخبروا عما في قلوبهم.

وقد ذكر المفسرون أنه لما نزلت هاتان الآيتان، أتوا رسول الله ﷺ يحلفون إنهم مؤمنون صادقون، فنزل قوله تعالى: ﴿قل أتعلمون الله بدينكم﴾ وهذا يدل على أنهم كانوا صادقين أولاً في دخولهم في الدين، لأنه لم يتجدد لهم بعد نزول الآية جهاد حتى يدخلوا به في الآية، إنما هو كلام قالوه وهو سبحانه قال: ﴿ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾ ولفظ: (لما) ينفي به ما يقرب حصوله ويحصل غالباً. كقوله: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم﴾[2] وقد قال السدي: نزلت هذه الآية في أعراب مزينة وجهينة وأسلم، وأشجع وغفار، وهم الذين ذكرهم الله في سورة الفتح وكانوا يقولون: آمنا بالله ليأمنوا على انفسهم، فلما استنفروا إلى الحديبية تخلفوا؛ فنزلت فيهم هذه الآية.

وعن مقاتل: كانت منازهم بين مكة والمدينة، وكانوا إذا مرت بهم سرية من سرايا رسول الله ﷺ قالوا: آمنا، ليأمنوا على دمائهم وأموالهم فلما سار رسول الله ﷺ إلى الحديبية استنفرهم فلم ينفروا معه.

وقال مجاهد: نزلت في أعراب بين أسد بن خزيمة، ووصف غيره حالهم فقال: قدموا المدينة في سنة مجدبة، فأظهروا الإسلام ولم يكونوا مؤمنين وأفسدوا طرق المدينة بالعذرات وأغلوا أسعارهم، وكانوا يمنون على رسول الله ﷺ يقولون: أتيناك بالأثقال والعيال، فنزلت فيهم هذه الآية، وقد قال قتادة في قوله:

---

(١) سورة الحجرات آية ١٦.

(٢) سورة آل عمران آية ١٤٢.

﴿يمنون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا عليَّ إسلامكم، بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان إن كنتم صادقين﴾[1] قال: منوا على النبي ﷺ حين جاءوا فقالوا: إنا أسلمنا بغير قتال، لم نقاتلك كما قاتلك بنو فلان وبنو فلان، فقال الله لنبيه: ﴿يمنون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا عليَّ إسلامكم بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان﴾[2].

وقال مقاتل بن حيان: هم أعراب بني أسد بن خزيمة، قالوا: يا رسول الله أتيناك بغير قتال، وتركنا العشائر والأموال، وكل قبيلة من العرب قاتلتك حتى دخلوا كرها في الإسلام؛ فلنا بذلك عليك حق: فأنزل الله تعالى: ﴿يمنون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا علي إسلامكم بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان إن كنتم صادقين﴾. فله بذلك المن عليكم وفيهم أنزل الله: ﴿ولا تبطلوا اعمالكم﴾[3]، ويقال: من الكبائر التي ختمت بنار كل موجبة من ركبها ومات عليها لم يتب منها.

وهذا كله يبين أنهم لم يكونوا كفاراً في الباطن؛ ولا كانوا قد دخلوا فيما يجب من الإيمان؛ وسورة الحجرات قد ذكرت هذه الأصناف فقال: ﴿إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون﴾[4] ولم يصفهم بكفر ولا نفاق؛ لكن هؤلاء يخشى عليهم الكفر والنفاق، ولهذا ارتد بعضهم لأنهم لم يخالط الإيمان بشاشة قلوبهم وقال بعد ذلك ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾[5] الآية وهذه الآية نزلت في الوليد بن عقبة، وكان قد كذب فيما أخبر.

قال المفسرون: نزلت هذه الآية في الوليد بن عقبة بعثه رسول الله ﷺ إلى بني المصطلق ليقبض صدقاتهم وقد كانت بينه وبينهم عدواة في الجاهلية فسار بعض الطريق ثم رجع إلى رسول الله ﷺ فقال: إنهم منعوا الصدقة وأرادوا قتلي، فضرب رسول الله ﷺ البعث إليهم فنزلت هذه الآية. وهذه القصة معروفة من وجوه كثيرة ثم قال تعالى في تمامها: ﴿واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير

(١ - ٢) سورة الحجرات آية ١٧.

(٣) سورة محمد آية ٣٣.

(٤) سورة الحجرات آية ٤.

(٥) سورة الحجرات آية ٦.

من الأمر لعنتم﴾[1] وقال تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى﴾[2] الآية. ثم نهاهم عن أن يسخر بعضهم ببعض، وعن اللمز والتنابز بالألقاب وقال: ﴿بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان﴾[3] وقد قيل: معناه لا تسميه فاسقاً ولا كافراً بعد إيمانه، وهذا ضعيف بل المراد: بئس الاسم أن تكونوا فساقاً بعد إيمانكم كما قال تعالى في الذي كذب: ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾[4] فسماه فاسقاً.

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ إنه قال: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» يقول فإذا سابيتم المسلم وسخرتم منه ولمزتموه استحققتم أن تسموا فساقاً وقد قال في آية القذف: ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون﴾[5]. يقول: فإذا أتيتم بهذه الأمور التي تستحقون بها أن تسموا فساقاً كنتم قد استحققتم اسم الفسوق بعد الإيمان، وإلا فهم في تنابزهم ما كانوا يقولون: فاسق كافر فإن النبي ﷺ قدم المدينة وبعضهم يلقب بعضاً.

وقد قال طائفة من المفسرين في هذه الآية: لا تسميه بعد الإسلام بدينه قبل الإسلام كقوله لليهودي إذا أسلم: يا يهودي، وهذا مروي عن ابن عباس وطائفة من التابعين كالحسن وسعيد بن جبير وعطاء الخراساني، والقرظي وقال عكرمه: هو قول الرجل: يا كافر! يا منافق وقال عبد الرحمن بن زيد: هو تسمية الرجل بالأعمال كقوله: يا زاني يا سارق يا فاسق وفي تفسير العوفي عن ابن عباس قال هو تعيير التائب بسيئات كان قد عملها، ومعلوم أن اسم الكفر واليهودية والزاني والسارق وغير ذلك من السيئات ليست هي اسم الفاسق فعلم أن قوله: ﴿بئس الإسم الفسوق﴾ لم يرد به تسمية المسبوب باسم الفاسق فإن تسميته كافراً أعظم بل إن الساب يصير فاسقاً لقوله: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» ثم قال:

(١) سورة الحجرات آية ٧.

(٢) سورة الحجرات آية ٩.

(٣) سورة الحجرات آية ١١.

(٤) سورة الحجرات آية ٦.

(٥) سورة النور آية ٤.

(٦) أخرجه البخاري في الإيمان ٣٦ والأدب ٤٤ والفتن ٨، ومسلم في الإيمان ١١٦، والترمذي في =

﴿ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون﴾ فجعلهم ظالمين إذا لم يتوبوا من ذلك وإن كانوا يدخلون في اسم المؤمنين ثم ذكر النهي عن الغيبة، ثم ذكر النهي عن التفاخر بالأحساب، وقال: ﴿إن أكرمكم عند الله اتقاكم﴾. ثم ذكر قول الأعراب: (آمن).

فالسورة تنهى عن هذه المعاصي والذنوب التي فيها تعد على الرسول وعلى المؤمنين، فالأعراب المذكورون فيها من جنس المنافقين وأهل السباب والفسوق والمنادين من وراء الحجرات وأمثالهم ليسوا من المنافقين، ولهذا قال المفسرون: إنهم الذين استنفروا عام الحديبية وأولئك وإن كانوا من أهل الكبائر فلم يكونوا في الباطن كفاراً منافقين.

قال ابن إسحاق: لما اراد رسول الله ﷺ العمرة ـ عمرة الحديبية ـ استنفر من حول المدينة من أهل البوادي والأعراب ليخرجوا معه خوفاً من قومه أن يعرضوا له بحرب أو بصد فتثاقل عنه كثير منهم فهم الذين عنى الله بقوله: ﴿سيقول لك المخلفون من الأعراب شغلتنا أموالنا وأهلونا فاستغفر لنا﴾ أي ادع الله أن يغفر لنا تخلفنا عنك ﴿يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم﴾[1]. أي ما يبالون، استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم وهذا حال الفاسق الذي لا يبالي بالذنب والمنافقون قال فيهم: ﴿وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لووا رؤوسهم ورأيتهم يصدون وهم مستكبرون سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم﴾[2] ولم يقل مثل هذا في هؤلاء الأعراب بل الآية دليل على انهم لو صدقوا في طلب الاستغفار نفعهم استغفار الرسول لهم ثم قال: ﴿ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون فإن تطيعوا يؤتكم الله اجراً حسناً وإن تتولوا كما توليتم من قبل يعذبكم عذاباً أليماً﴾[3] فوعدهم الله بالثواب على طاعة الداعي إلى الجهاد وتوعدهم بالتولي عن طاعته.

= البر ٥١ والإيمان ١٥، والنسائي في التحريم ٢٧، وابن ماجة في الفتن ٤ والمقدمة ٧، و ٩، وأحمد ١٧٦/١، ٣٨٥، ٤١٧، ٤٦٠.

(١) سورة الفتح آية ١١.

(٢) سورة المنافقون آية ٥.

(٣) سورة الفتح آية ١٦.

وهذا كخطاب أمثالهم من أهل الذنوب والكبائر؛ بخلاف من هو كافر في الباطن فإنه لا يستحق الثواب بمجرد طاعة الأمر حتى يؤمن أولاً ووعيده ليس على مجرد توليه عن الطاعة في الجهاد، فإن كفره أعظم من هذا.

فهذا كله يدل على أن هؤلاء من فساق الملة، فإن الفسق يكون تارة بترك الفرائض وتارة بفعل المحرمات وهؤلاء لما تركوا ما فرض الله عليهم من الجهاد وحصل عندهم نوع من الريب الذي أضعف إيمانهم لم يكونوا من الصادقين الذين وصفهم وإن كانوا صادقين في أنهم في الباطن متدينون بدين الإسلام.

وقول المفسرين: لم يكونوا مؤمنين نفي لما نفاه الله عنهم من الإيمان كما نفاه عن الزاني والسارق، والشارب وعمن لا يأمن جاره بوائقه وعمن لا يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه؛ وعمن لا يجيب إلى حكم الله ورسوله وأمثال هؤلاء. وقد يحتج على ذلك بقوله: ﴿بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان﴾ كما قال: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر» فذم من استبدل اسم الفسوق بعد الإيمان؛ فدل على أن الفاسق لا يسمى مؤمناً فدل ذلك على أن هؤلاء الأعراب من جنس أهل الكبائر لا من جنس المنافقين.

وأما مانقل من أنهم أسلموا خوف القتل والسبي؛ فهكذا كان إسلام غير المهاجرين والأنصار أسلموا رغبة ورهبة كإسلام الطلقاء من قريش بعد أن قهرهم النبي ﷺ[1]؛ وإسلام المؤلفة قلوبهم من هؤلاء ومن أهل نجد وليس كل من أسلم لرغبة أو رهبة كان من المنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار؛ بل يدخلون في الإسلام والطاعة وليس في قلوبهم تكذيب ومعاداة للرسول، ولا استنارت قلوبهم بنور الإيمان ولا استبصروا فيه؛ وهؤلاء قد يحسن إسلام أحدهم فيصير من المؤمنين كأكثر الطلقاء. وقد يبقى من فساق الملة؛ ومنهم من يصير منافقاً مرتاباً إذا قال له منكر ونكير: ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هاه! هاه! لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته.

وقد تقدم قول من قال: إنهم أسلموا بغير قتال؛ فهؤلاء كانوا أحسن إسلاماً

---

(١) أي عندما فتح رسول الله ﷺ مكة.

من غيرهم، وإن لله إنما ذمهم لكونهم منوا بالإسلام وأنزل فيهم **﴿ولا تبطلوا أعمالكم﴾**[1] وإنهم من جنس أهل الكبائر.

قال الميموني: سألت أحمد بن حنبل عن رأيه في: أنا مؤمن إن شاء الله؟ فقال: أقول: مؤمن إن شاء الله وأقول: مسلم ولا أستثني، قال: قلت لأحمد: تفرق بين الإسلام والإيمان؟ فقال لي: نعم، فقلت له: بأي شيء تحتج؟ قال لي: **﴿قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا﴾**[2] وذكر أشياء وقال الشالنجي: سألت أحمد عمن قال: أنا مؤمن عند نفسي من طريق الأحكام والمواريث ولا أعلم ما أنا عند الله؟ قال؛ ليس بمرجيء.

وقال أبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي: الاستثناء جائز ومن قال: أنا مؤمن حقاً ولم يقل: عند الله ولم يستثن؛ فذلك عندي جائز وليس بمرجيء وبه قال أبو خيثمة وابن أبي شيبة.

وذكر الشالنجي أنه سأل أحمد بن حنبل عن المصر على الكبائر يطلبها بجهده أي يطلب الذنب بجهده إلا أنه لم يترك الصلاة والزكاة والصوم؛ هل يكون مصراً من كانت هذه حاله؟ قال: هو مصر مثل قوله: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» يخرج من الإيمان ويقع في الإسلام ومن نحو قوله: «ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن» ومن نحو قول ابن عباس في قوله: **﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾**[3] فقلت له: ما هذا الكفر؟ قال: كفر لا ينقل عن الملة مثل الإيمان بعضه دون بعض؛ فكذلك الكفر حتى يجيء من ذلك أمر لا يختلف فيه. وقال ابن أبي شيبة «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» لا يكون مستكمل الإيمان يكون ناقصاً من إيمانه.

قال الشالنجي: وسألت أحمد عن الإيمان والإسلام فقال: الإيمان قول وعمل؛ والإسلام: إقرار قال: وبه قال أبو خيثمة وقال ابن أبي شيبة: لا يكون

---

(١) سورة محمد آية ٣٣.

(٢) سورة الحجرات آية ١٤.

(٣) سورة المائدة آية ٤٤.

إسلام إلا بإيمان ولا إيمان إلا بإسلام؛ وإذا كان على المخاطبة فقال: قد قبلت الإيمان فهو داخل في الإسلام؛ وإذا قال: قد قبلت الإسلام فهو داخل في الإيمان وقال محمد بن نصر المروزي: وحكي غير هؤلاء أنه سأل أحمد بن حنبل عن قول النبي ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» فقال: من أتى هذه الأربعة أو مثلهن أو فوقهن فهو مسلم ولا أسميه مؤمناً ومن أتى دون ذلك يريد دون الكبائر، أسميه مؤمناً ناقص الإيمان.

قلت: أحمد بن حنبل كان يقول تارة بهذا الفرق، وتارة كان يذكر الإختلاف ويتوقف وهو المتأخر عنه، قال أبو بكر الأثرم في «السنة» سمعت أبا عبد الله يسأل عن الاستثناء في الإيمان ما تقول فيه؟ فقال: أما أنا فلا أعيبه أي من الناس من يعيبه قال أبو عبد الله: إذا كان يقول: إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، فاستثنى مخافة واحتياطاً، ليس كما يقولون على الشك؛ إنما يستثني للعمل. قال أبو عبد الله: قال الله تعالى: ﴿لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله﴾[1] أي إن هذا استثناء بغير شك وقال النبي ﷺ في أهل القبور: ﴿وإنا إن شاء الله بكم لاحقون﴾[2] أي لم يكن يشك في هذا وقد استثناه وذكر قول النبي ﷺ: «وعليها نبعث إن شاء الله» يعني من القبر وذكر قول النبي ﷺ: «إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله»[3] قال: هذا كله تقوية للإستثناء في الإيمان.

قلت لأبي عبد الله: وكأنك لا ترى بأساً أن لا يستثنى فقال: إذا كان ممن يقول الإيمان قول وعمل يزيد وينقص؛ فهو أسهل عندي؛ ثم قال أبو عبد الله: إن قوماً تضعف قلوبهم عن الاستثناء، كالتعجب منهم، وسمعت أبا عبد الله وقيل له:

---

(١) سورة الفتح آية ٢٧.

(٢) أول الحديث: أن رسول الله ﷺ أتى المقبرة فقال: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون. وددت أنا قد رأينا إخواننا» قالوا: أو لسنا إخوانك؟ يا رسول الله! قال: «أنتم أصحابي. وإخواننا الذين لم يأتوا بعد...» هذا لفظ مسلم ٢١٨/١، وأخرجه أيضاً أبو داود في الجنائز ٧٩، والنسائي في الطهارة ١٠٩ والجنائز ١٠٣، وابن ماجة في الجنائز ٣٦ والزهد ٣٦، وأحمد ٣٠٠/٢، ٤٠٨، و٣٥٣/٥، و٧١/٦، ٢٢١.

(٣) أنظر الحديث في البخاري كتاب النكاح ١، ومسلم في الصيام ٧٤ و ٧٩، وأبي داود في الصوم ٣٦، ومالك في الصيام ٩، وأحمد ٦٧/٦، ١٢٢، ١٥٦، ٢٤٥.

شبابه[1]، أي شيء تقول فيه؟ فقال: شبابة كان يدعي الإرجاء قال: وحكي عن شبابة قول أخبث من هـذه الأقاويل ما سمعت عن أحد بمثله؛ قال: أبو عبد الله: قال شبابة إذا قال: فقد عمل بلسانه كما يقولون فإذا قال فقد عمل بجارحته أي بلسانه حين تكلم به؛ ثم قال أبو عبد الله: هذا قول خبيث ما سمعت أحداً يقول به ولا بلغني، قيل لأبي عبد الله: كنت كتبت عن شبابة شيئاً؟ فقال: نعم كنت كتبت عنه قديماً يسيراً قبل أن نعلم أنه يقول بهذا، قلت لأبن عبد الله: كتبت عنه بعد؟ قال: لا ولا حرف. قيل لأبي عبد الله: يزعمون أن سفيان كان يذهب إلى الاستثناء في الإيمان فقال: هذا مذهب سفيان المعروف به الاستثناء قلت لأبي عبد الله: من يرويه عن سفيان؟ فقال كل من حكى عن سفيان في هذا حكاية كان يستثني قال وقال وكيع عن سفيان: الناس عندنا مؤمنون في الأحكام والمواريث؟ ولا ندري ما هم عند الله قلت لأبي عبد الله: فأنت بأي شيء تقول؟ فقال: نحن نذهب إلى الاستثناء.

قلت لأبي عبد الله: فأما إذا قال: أنـا مسلم فلا يستثني؟ فقـال: نعم لا يستثني إذا قال: أنا مسلم: قلت لأبي عبد الله: أقول: هذا مسلم، وقد قال النبي ﷺ «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»[2] وأنا أعلم أنه لا يسلم الناس منه فذكر حديث معمر عن الزهري: فنرى أن الإسلام الكلمة والإيمان العمل، قال أبو عبد الله: حدثناه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قيل لأبي عبد الله: فنقول: الإيمان يزيده وينقص؟ فقال: حديث النبي ﷺ يدل على ذلك، فذكر قوله «أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال كذاً، أخرجوا من كان في قلبه مثقال كذا»[3] فهو

---

(١) ربما قصد شبابة بن سوّار الفراري بالولاء أبو عمرو المدائني، مرجىء، صدوق قال أبو حاتم لا يحتج به، روى عنه الجماعة، مات سنة ٢٠٦ هـ (أنظر ترجمته في الكاشف للذهبي ٢/٤، وتهـذيب التهذيب ٤/٣٠٠)

(٢) أحرجه البخاري في الإيمان ٤ و ٥ وفي الرقاق ٢٦، ومسلم في الإيمان ٦٤ و ٦٠، وأبو داود في الجهاد ٢، والترمذي في القيامة ٥٢ والإيمان ١٢، والنسائي في الإيمان ٨ و ٩ و ١١، والدارمي في الرقاق ٤ و ٨، وأحمد ٢/١٦٠، ١٨٧، ٢٠٩، و٣/١٥٤، ٣٩١، و٤/١١٤، ٢٨٥، و٦/٢١، ٢٢

(٣) مر تخريجه.

يدل على ذلك وذكر عند أبي عبد الله عيسى الأحمر وقوله في الإرجاء فقال: نعم وذلك خبيث القول وقال أبو عبد الله: حدثنا مؤمل، حدثنا حماد بن زيد، سمعت هشاماً يقول: كان الحسن ومحمد يقولان: مسلم ويهابان: مؤمن.

قلت لأبي عبد الله: رواه غير سويد؟ قال ما علمت بدلك وسمعت أبا عبد الله يقول: الإيمان قول وعمل قلت لإبي عبد الله: فالحديث الذي يروى «أعتقها فإنها مؤمنة»[1] قال: ليس كل أحد يقول: إنها مؤمنة يقولون أعتقها. قال: ومالك سمعه من هذا الشيخ هلال بن علي لا يقول «فإنها مؤمنة» وقد قال بعضهم بأنها مؤمنة. فهي حين تقر بذاك فحكمها حكم المؤمنة هذا معناه. قلت لأبي عبد الله: تفرق بين الإيمان والسلام؟ فقال: قد اختلف الناس فيه وكان حماد بن زيد ـ زعموا ـ يفرق بين الإيمان والإسلام، قيل له: من المرجئة؟ قال: الذين يقولون: الإيمان قول بلا عمل.

قلت: فأحمد بن حنبل لم يرد قط أنه سلب جميع الإيمان فلم يبق معه منه شيء كما تقوله الخوارج والمعتزلة فإنه قد صرح في غير موضع: بأن أهل الكبائر معهم إيمان يخرجون به من النار، واحتج بقول النبي ﷺ: «أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان» وليس هذا قوله ولا قول أحد من ائمة أهل السنة بل كلهم متفقون على أن الفساق الذين ليسوا منافقين معهم شيء من الإيمان يخرجون به من النار هو الفارق بينهم وبين الكفار والمنافقين لكن إذا كان معه بعض الإيمان لم يلزم أن يدخل في الإسم المطلق الممدوح وصاحب الشرع قد نفى الإسم عن هؤلاء فقال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» وقال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه» وقال: «لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه»

---

(١) أخرجه مسلم في المساجد ٣٣، وأبو داود في الصلاة ١٦٧ والإيمان ١٦، والنسائي في السهو ٢٠، والدارمي في النذور ١٠، ومالك في العتق ٨، وأحمد ٢/٢٩١، و٣/٤٥٢، و٤/٢٢٢، و ٥/٤٤٧، ونص الحديث عن معاوية بن الحكم السلمي قال: ... وكانت لي جارية ترعى غنماً لي قِبَلَ أحد والجوَّانية، فاطلعت ذات يوم فإذا الذيب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم، آسف كما يأسفون، لكني صككتها صكة (أي ضربتها)، فأتيت رسول الله ﷺ فعظم ذلك عليَّ قلت: يا رسول الله! أفلا أعتقها؟ قال: «ائتني بها» فأتيته بها. فقال لها: «أين الله؟» قالت: في السماء. قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله. قال: «أعتقها فإنها مؤمنة» (مسلم ١/٣٨٢).

واقسم على ذلك مرات وقال: «المؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم».

و «المعتزلة» ينفون عنه اسم الإيمان بالكلية وأسم الإسلام أيضاً ويقولون: ليس معه شيء من الإيمان والإسلام، ويقولون: ننزله منزلة بين منزلتين فهم يقولن: إنه يخلد في النار لا يخرج منها بالشفاعة، وهذا هو الذي أنكر عليهم وإلا لو نفوا مطلق الإسم وأثبتوا معه شيئاً من الإيمان يخرج به من النار لم يكونوا مبتدعة وكل أهل السنة متفقون على أنه قد سلب كمال الإيمان الواجب فزال بعض إيمانه الواجب لكنه من أهل الوعيد، وإنما ينازع في ذلك من يقول: الإيمان لا يتبعض من الجهمية والمرجئة فيقولون: إنه كامل الإيمان فالذي ينفي إطلاق الإسم يقول: الإسم المطلق مقرون بالمدح واستحقاق الثواب، كقولنا: متق وبر وعلى الصراط المستقيم فإذا كان الفاسق لاتطلق عليه هذه الأسماء فكذلك إسم الإيمان وأما دخوله في الخطاب فلأن المخاطب باسم الإيمان كل من معه شيء منه لأنه أمر لهم فمعاصيهم لا تسقط عنهم الأمر.

وأما ما ذكره أحمد في الإسلام، فاتبع فيه الزهري حيث قال: فكانوا يرون الإسلام الكلمة، والإيمان العمل، في حديث سعد بن أبي وقاص، وهذا على وجهين، فإنه قد يراد به الكلمة بتوابعها من الأعمال الظاهرة، وهذا هو الإسلام الذي بينه النبي ﷺ حيث قال: «الإسلام: أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت»[1] وقد يراد به الكلمة فقط من غير فعل الواجبات الظاهرة، وليس هذا هو الذي جعله النبي ﷺ الإسلام. لكن قد يقال: إسلام الأعراب كان من هذا، فيقال. الأعراب وغيرهم كانوا إذا أسلموا على عهد النبي ﷺ ألزموا بالأعمال الظاهرة: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، ولم يكن أحد يترك بمجرد الكلمة، بل كان أظهر المعصية يعاقب عليها.

وأحمد إن كان أراد في هذه الرواية أن الإسلام هو الشهادتان فقط، فكل من قالها فهو مسلم، فهذه إحدى الروايات عنه، والرواية الأخرى: لا يكون مسلماً

(١) مر تخريجه، وهو حديث جبريل عليه السلام حينما أتى بلباس أعرابي.

حتى يأتي بها ويصلي، فإذا لم يصل كان كافراً. و«الثالثة» أنه كافر بترك الزكاة أيضاً. و«الرابعة» أنه يكفر بترك الزكاة إذا قاتل الإمام عليها دون ما إذا لم يقاتله، وعنه أنه لو قال: أنا أؤديها ولا أدفعها إلى الإمام، لم يكن للإمام أن يقتله، وكذلك عنه رواية أنه يكفر بترك الصيام والحج، إذا عزم أنه لا يحج أبداً. ومعلوم أنه على القول بكفر تارك المباني[1] يمتنع أن يكون الإسلام مجرد الكلمة، بل المراد أنه إذا أتى بالكلمة دخل في الإسلام، وهذا صحيح، فإنه يشهد له بالإسلام ولا يشهد له بالإيمان الذي في القلب، ولا يستثنى في هذا الإسلام، لأنه أمر مشهور، لكن كالإسلام الذي هو أداء الخمس كما أمر به يقبل الإستثناء، والإسلام الذي لا يستثنى فيه الشهادتان باللسان فقط فإنها لا تزيد ولا تنقص فلا استثناء فيها.

وقد صار الناس في مسمى الإسلام على «ثلاثة أقوال» قيل: هو الإيمان، وهما إسمان لمسمى واحد. وقيل: هو الكلمة، وهذان القولان لهما وجه سنذكره، لكن التحقيق ابتداء هو ما بينه النبي ﷺ لما سئل عن الإسلام والإيمان، ففسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن نجيب بغير ما أجاب به النبي ﷺ؛ وأما إذا أفرد اسم الإيمان فإنه يتضمن الإسلام؛ وإذا أفرد الإسلام؛ فقد يكون مع الإسلام مؤمناً بلا نزاع؛ وهذا هو الواجب؛ وهل يكون مسلماً ولا يقال له: مؤمن قد تقدم الكلام فيه. وكذلك هل يستلزم الإسلام للإيمان؟ هذا فيه النزاع المذكور وسنبينه، والوعد الذي في القرآن بالجنة وبالنجاة من العذاب إنما هو معلق باسم الإيمان، وأما اسم الإسلام مجرداً فما علق به في القرآن دخول الجنة، لكنه فرضه وأخبر أنه دينه الذي لا يقبل من أحد سواه.

وبالإسلام بعث الله جميع النبيين قال تعالى: **﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾**[2] وقال: **﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾**[3] وقال نوح: **﴿يا قوم إن كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله**

---

(١) أراد بذلك الأركان الخمسة للإسلام.

(٢) سورة آل عمران آية ٨٥.

(٣) سورة آل عمران آية ١٩.

فعلى الله توكلت فأجمعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمة ثم اقضوا إليّ ولا تنظرون * فإن توليتم فما سألتكم من أجر إن أجري إلا على الله وأمرت أن أكون من المسلمين﴾[1] وقد أخبر أنه لم ينج من العذاب إلا المؤمنين فقال: ﴿قلنا احمل فيها من كل زوجين اثنين وأهلك إلا من سبق عليه القول ومن آمن وما آمن معه إلا قليل﴾[2] وقال: ﴿وأوحي إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن﴾[3] وقال نوح: ﴿وما أنا بطارد الذين آمنوا﴾[4].

وكذلك أخبر عن إبراهيم أن دينه الإسلام فقال تعالى: ﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وإنه في الآخرة لمن الصالحين * إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين * ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾[5] وقال ﴿ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة إبراهيم حنيفاً واتخذ الله إبراهيم خليلاً﴾[6] وبمجموع هذين الوصفين علق السعادة فقال: ﴿بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾[7] كما علقه بالإيمان باليوم الآخر والعمل الصالح في قوله: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾[8].

وهذا يدل على أن الإسلام الذي هو إخلاص الدين لله مع الإحسان وهو العمل الصالح الذي أمر الله به هو والإيمان المقرون بالعمل الصالح متلازمان، فإن الوعد على الوصفين وعد واحد وهو الثواب، وانتفاء العقاب، فإن انتفاء الخوف علة تقتضي انتفاء ما يخافه؛ ولهذا قال: ﴿لا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ لم يقل: لا يخافون فهم لا خوف عليهم وإن كانوا يخافون الله، ونفى عنهم أن يحزنوا لأن الحزن إنما يكون على ماض، فهم لا يحزنون بحال لا في القبر ولا في

---

(١) سورة يونس آية ٧٢.
(٢) سورة هود آية ٤٠.
(٣) سورة هود آية ٣٦.
(٤) سورة هود آية ٢٩.
(٥) سورة البقرة الآيات ١٣٠ - ١٣٢.
(٦) سورة النساء آية ١٢٥.
(٧) سورة البقرة آية ١١٢.
(٨) سورة البقرة آية ٦٢.

عرصات القيامة، بخلاف الخوف فإنه قد يحصل لهم قبل دخول الجنة ولا خوف عليهم في الباطن كما قال تعالى: ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون﴾[1].

وأما «الإسلام المطلق المجرد» فليس في كتاب الله تعليق دخول الجنة به كما في كتاب الله تعليق دخول الجنة بالإيمان المطلق المجرد، كقوله: ﴿سابقوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها كعرض السماء والأرض أعدت للذين آمنوا بالله ورسله﴾[2] وقال: ﴿وبشر الذين آمنوا أن لهم قدم صدق عند ربهم﴾[3]. وقد وصف الخليل ومن اتبعه بالإيمان كقوله: ﴿فآمن له لوط﴾[4] ووصفه بذلك فقال: ﴿فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون * الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون * وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه﴾[5] ووصفه بأعلى طبقات الإيمان، وهو أفضل البرية بعد محمد ﷺ.

وقد وصف الله السحرة بالإسلام والإيمان معاً فقالوا: ﴿آمنا برب العالمين، رب موسى وهارون﴾[6] وقالوا: ﴿وما تنقم منا إلا أن آمنا بآيات ربنا لما جاءتنا﴾[7] وقالوا: ﴿إنا نطمع أن يغفر لنا ربنا خطايانا أن كنا أول المؤمنين﴾[8].

وحقيقة الفرق أن الإسلام دين. و«الدين» مصدر دان يدين ديناً: إذا خضع وذل، و «دين الإسلام» الذي ارتضاه الله وبعث به رسله هو الإستسلام لله وحده؛ فأصله في القلب هو الخضوع لله وحده بعبادته وحده دون ما سواه. فمن عبده، وعبد معه إلهاً آخر، لم يكن مسلماً، ومن لم يعبده بل استكبر عن عبادته لم يكن مسلماً، والإسلام هو الإستسلام لله، وهو الخضوع له، والعبودية له، هكذا قال أهل اللغة: أسلم الرجل إذا استسلم؛ فالإسلام في الأصل من باب العمل، عمل القلب والجوارح.

وأما الإيمان فأصله تصديق وإقرار ومعرفة، فهو من باب قول القلب

---

(١) سورة يونس آية ٦٢.
(٢) سورة الحديد آية ٢١.
(٣) سورة يونس آية ٢.
(٤) سورة العنكبوت آية ٢٦.
(٥) سورة الأنعام الآيات ٨١ - ٨٣.
(٦) سورة الأعراف آية ١٢٢
(٧) سورة الأعراف آية ١٢٦.
(٨) سورة الشعراء آية ٥١.

المتضمن عمل القلب؛ والأصل فيه التصديق، والعمل تابع له، فلهذا فسر النبي ﷺ «الإيمان» بإيمان القلب وبخضوعه، وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، وفسر «الإسلام» باستسلام مخصوص، هو المباني الخمس. وهكذا في سائر كلامه ﷺ: يفسر الإيمان بذلك النوع ويفسر الإسلام بهذا، وذلك النوع أعلى. ولهذا قال النبي ﷺ «الإسلام علانية والإيمان في القلب»[1] فإن الأعمال الظاهرة يراها الناس، وأما ما في القلب من تصديق ومعرفة وحب وخشية ورجاء فهذا باطن؛ لكن له لوازم قد تدل عليه، واللازم لا يدل إلا إذا كان ملزوماً، فلهذا كان من لوازمه ما يفعله المؤمن والمنافق.

وفي حديث عبيد بن عمير عن عمرو بن عبسة عن النبي ﷺ أن رجلاً قال للنبي ﷺ: ما الإسلام؟ قال «إطعام الطعام. ولين الكلام» قال: فما الإيمان قال«السماحة والصبر» فإطعام الطعام عمل ظاهر يفعله الإنسان لمقاصد متعددة، وكذلك لين الكلام، وأما السماحة والصبر فخلقان في النفس. قال تعالى: ﴿وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة﴾[2] وهذا أعلى من ذاك، وهو أن يكون صباراً شكوراً فيه سماحة بالرحمة للإنسان وصبر على المكاره، وهذا ضد الذي خلق هلوعاً إذا مسه الشر جزوعاً، وإذا مسه الخير منوعاً؛ فإن ذاك ليس فيه سماحة عند النعمة، ولا صبر عند المصيبة.

وتمام الحديث: فأي الإسلام أفضل؟ قال «من سلم المسلمون من لسانه ويده» قال: يا رسول الله أي المؤمنين أكمل إيماناً؟ قال «أحسنهم خلقاً» قال: يا رسول الله أي القتل أشرف؟ قال «من أريق دمه وعقر جواده» قال يا رسول الله فأي الجهاد أفضل؟ قال «الذين جاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله» قال يا رسول الله فأي الصدقة أفضل؟ قال «جهد المقل» قال يا رسول الله فأي الصلاة أفضل؟ قال «طول القنوت» قال يا رسول الله فأي الهجرة أفضل؟ قال «من هجر السوء» وهذا محفوظ عن عبيدبن عمير، تارة يروى مرسلاً، وتارة يروى مسنداً، وفي رواية: أي الساعات أفضل؟ قال «جوف الليل الغابر» وقوله: «أفضل الإيمان

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣/١٣٥.

(٢) سورة البلد آية ١٧.

السماحة والصبر» يروى من وجه آخر عن جابر عن النبي ﷺ.

وهكذا في سائر الأحاديث إنما يفسر الإسلام بالإستسلام لله بالقلب مع الأعمال الظاهرة كما في الحديث المعروف الذي رواه أحمد عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أنه قال: والله يا رسول الله ما أتيتك حتى حلفت عدد أصابعي هذه أن لا آتيك، فبالذي بعثك بالحق ما بعثك به؟ قال: الإسلام. قال: وما الإسلام؟ قال «أن تسلم قلبك لله وأن توجه وجهك إلى الله، وأن تصلي الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة، أخوان نصيران لا يقبل الله من عبد أشرك بعد إسلامه» وفي رواية قال «أن تقول: أسلمت وجهي لله وتخليت وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وكل مسلم على مسلم محرم» وفي لفظ تقول «أسلمت نفسي لله وخليت وجهي إليه» وروى محمد بن نصر من حديث خالد بن معدان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «إن للإسلام صوى ومناراً كمنار الطريق، من ذلك أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً. وأن تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتسلم على بني آدم إذا لقيتهم، فإن ردوا عليك، ردت عليك وعليهم الملائكة، وإن لم يردوا عليك ردت عليك الملائكة ولعنتهم إن سكت عنهم، وتسليمك على أهل بيتك إذا دخلت عليهم، فمن انتقص منهن شيئاً فهو سهم في الإسلام تركه، ومن تركهن فقد نبذ الإسلام وراء ظهره».

وقد قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة﴾[1] قال مجاهد: وقتادة: نزلت في المسلمين يأمرهم بالدخول في شرائع الإسلام كلها، وهذا لا ينافي قول من قال: نزلت فيمن أسلم من أهل الكتاب أو فيمن لم يسلم، لأن هؤلاء كلهم مأمورون أيضاً بذلك، والجمهور يقولون: ﴿في السلم﴾[2] أي في الإسلام، وقالت طائفة: هو الطاعة، وكلاهما مأثور عن ابن عباس، وكلاهما

---

(١) سورة البقرة آية ٢٠٨.

(٢) القراءات الواردة في «السلم» اثنين:

أ ـ بفتح السين، وهي لغة في «السلم» الذي هو الإسلام، وهي قراءة الكسائي والحرميان والأعرج.

ب ـ بكسر السين وهي قراءة الجمهور، بمعنى الإسلام وهو المعروف في اللغة بالكسرة.

(أنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٢٨٧).

حق، فـإن الإسلام هـو الطاعة كمـا تقدم أنـه من باب الأعمـال. وأما قـوله: ﴿كافة﴾ فقد قيل: المراد ادخلوا كلكم. وقيل: المـراد به ادخلوا في الإسـلام جميعه، وهذا هو الصحيح، فإن الإنسان لا يؤمر بعمل غيره، وإنما يؤمر بما يقدر عليه، وقوله: ﴿ادخلوا﴾ خطاب لهم كلهم فقوله ﴿كافة﴾ إن أريد به مجتمعين لزم أن يترك الإنسان الإسلام حتى يسلم غيره فلا يكون الإسلام مأموراً به إلا بشرط موافقة الغير له كالجمعة، وهـذا لا يقولـه مسلم، وإن أريد بكـافة: أي ادخلوا جميعكم، فكل أوامر القرآن كقوله: ﴿آمنوا بالله ورسوله﴾ ﴿واقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾ كلها من هذا الباب، وما قيل فيها كافة، وقوله تعالى: ﴿قاتلوا المشركين كافة﴾[1] أي قاتلوهم كلهم لا تدعوا مشركاً حتى تقاتلوه، فإنها أنزلت بعد نبـذ العهود، ليس المراد: قـاتلوهم مجتمعين أو جميعكم، فإن هـذا لا يجب، بل يقاتلون بحسب المصلحة، والجهاد فرض على الكفاية، فإذا كانت فرائض الأعيان لم يؤكد المأمورين فيها بكافة، فكيف يؤكد بذلك في فروض الكفـاية؟! وإنمـا المقصود تعميم المقاتلين. وقوله: ﴿كما يقاتلونكم كافة﴾[2] فيه إحتمالان.

والمقصـود أن الله أمر بـالدخـول في جميع الإسـلام كما دل عليـه هـذا الحديث، فكل ما كـان من الإسلام وجب الدخول فيه ، فإن كان واجباً على الأعيان لزمه فعله، وإن كان واجباً على الكفاية اعتقد وجوبه، وعزم عليه إذا تعين، أو أخذ بالفضل ففعله، وإن كان مستحباً اعتقد حسنه وأحب فعله، وفي حديث جرير أن رجلاً قال: يا رسول الله صف لي الإسلام. قال: «تشهد أن لا إله إلا الله وتقر بما جاء من عند الله، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت» قال: أقررت؛ في قصة طويلة فيها أنه وقع في أخاقيق[3] جرذان، وأنه قتل وكان جائعاً وملكان يدسان في شدقه من ثمار الجنة. فقوله: وتقر بما جاء من عند الله». هو الإقرار بأن محمداً رسول الله فإنه هو الذي جاء بذلك.

وفي الحديث الذي يرويه أبو سليمان الداراني: حديث الوفد الذين قالوا: نحن المؤمنون، قال: «فما علامة إيمانكم؟» قالوا: خمس عشرة خصلة: خمس

(١ - ٢) سورة التوبة آية ٣٦.

(٣) أخاقيق: جمع أخقوق، وهو الأخدود، أي الشق العميق في الأرض.

أمرتنا رسلك أن نعمل بهن، وخمس أمرتنا رسلك أن نؤمن بهن، وخمس تخلقنا بها في الجاهلية ونحن عليها في الإسلام إلا أن تكره منها شيئاً. قال: «فما الخمس التي أمرتكم رسلي أن تعملوا بها»؟ قالوا: أن نشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ونقيم الصلاة ونؤتي الزكاة ونصوم رمضان ونحج البيت. قال: «وما الخمس التي أمرتكم أن تؤمنوا بها؟» قالوا أمرتنا أن نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت، قال: «وما الخمس التي تخلقتم بها في الجاهلية وثبتم عليها في الإسلام؟» قالوا: الصبر عند البلاء، والشكر عند الرخاء، والرضى بمر القضاء، والصدق في مواطن اللقاء، وترك الشماتة بالأعداء، فقال النبي ﷺ: «علماء حكماء كادوا من صدقهم أن يكونوا أنبياء». فقال ﷺ: «وأنا أزيدكم خمساً فتتم لكم عشرون خصلة: إن كنتم كما تقولون، فلا تجمعوا ما لا تأكلون، ولا تبنوا ما لا تسكنون، ولا تنافسوا في شيء أنتم عنه غداً تزولون وعنه منتقلون، واتقوا الله الذي إليه ترجعون، وعليه تعرضون، وارغبوا فيما عليه تقدمون وفيه تخلدون».

فقد فرقوا بين الخمس التي يعمل بها فجعلوها الإسلام؛ والخمس التي يؤمن بها فجعلوها الإيمان؛ وجميع الأحاديث المأثورة عن النبي ﷺ تدل على مثل هذا.

وفي الحديث الذي رواه أحمد من حديث أيوب عن أبي قلابة عن رجل من أهل الشام عن أبيه أن النبي ﷺ قال له: «أسلم تسلم» قال: وما الإسلام قال: «أن تسلم قلبك لله ويسلم المسلمون من لسانك ويدك» قال: فأي الإسلام أفضل؟ قال: «الإيمان» قال: وما الإيمان؟ قال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبالبعث بعد الموت» قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: «الهجرة» قال: وما الهجرة؟ قال: «أن تهجر السوء» قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: الجهاد قال: وما الجهاد؟ قال: «أن تجاهد الكفار إذا لقيتهم ولا تغل ولا تجبن» ثم قال رسول الله ﷺ. » ثم عملان هما أفضل الأعمال إلا من عمل بمثلهما» قالها ثلاثاً: «حجة مبرورة؛ أو عمرة» وقوله: «هما أفضل الأعمال» أي بعد الجهاد؛ لقوله: «ثم عملان»، ففي هذا الحديث جعل الإيمان خصوصاً في الإسلام، والإسلام أعم منه، كما جعل الهجرة خصوصاً في الإيمان والإيمان أعم منه، وجعل الجهاد خصوصاً من الهجرة

والهجرة أعم منه. فالإسلام أن تعبد الله وحده لا شريك له مخلصاً له الدين.

وهـذا دين الله الذي لا يقبـل من أحـد دينـاً غيـره لا من الأولين ولا من الآخرين، ولا تكون عبادته مع إرسال الرسل إلينا إلا بما أمرت به رسله، لا بما يضاد ذلك فإن ضد ذلك معصية، وقد ختم الله الرسل بمحمد ﷺ فلا يكون مسلماً إلا من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وهذه الكلمة بها يدخل الإنسان في الإسلام. فمن قال: الإسلام الكلمة وأراد هذا فقد صدق، ثم لا بد من التزام ما أمر به الرسول من الأعمال الظاهرة، كالمباني الخمس، ومن ترك من ذلك شيئاً نقص إسلامه بقدر ما نقص من ذلك، كما في الحديث: من انتقص منهن شيئاً فهو سهم من الإسلام تركه».

وهذه الأعمال إذا عملها الإنسان مخلصاً لله تعالى فإنه يثيبه عليها، ولا يكون ذلك إلا مع إقراره بقلبه أنه لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فيكون معه من الإيمـان هـذا الإقـرار، وهـذا الإقـرار لا يستلزم أن يكـون صـاحبـه معـه من اليقين ما لا يقبل الريب، ولا أن يكون مجاهداً ولا سائر ما يتميز به المؤمن عن المسلم الذي ليس بمؤمن، وخلق كثير من المسلمين بـاطناً وظاهراً معهم هـذا الإسلام بلوازمه من الإيمان، ولم يصلوا إلى اليقين والجهاد، فهؤلاء يثابون على إسلامهم وإقرارهم بالرسول مجملاً، وقد لا يعرفون أنه جاء بكتاب، وقد لا يعرفون أنه جاءه ملك، ولا أنه أخبر بكذا، وإذا لم يبلغهم أن الرسول أخبر بذلك لم يكن عليهم الإقرار المفصل به، لكن لا بد من الإقرار بأنه رسول الله وأنه صادق في كل ما يخبر به عن الله.

ثم الإيمان الذي يمتاز به فيه تفصيل وفيه طمأنينة ويقين، فهذا متميز بصفته وقدره في الكمية والكيفية، فإن أولئـك معهم من الإيمان بـالله وملائكتـه وكتبه ورسله وتفصيل المعاد والقدر ما لا يعرفه هؤلاء.

وأيضاً ففي قلوبهم مـن اليقين والثبات ولزوم التصديق لقلوبهم ما ليس مع هؤلاء وأولئك هـم المؤمنون حقاً. وكل مؤمن لا بد أن يكون مسلماً؛ فإن الإيمان يستلزم الأعمال، وليس كل مسلم مؤمناً هذا الإيمان المطلق، لأن الإستسلام لله والعمل له لا يتوقف على هذا الإيمان الخاص، وهذا الفرق يجده الإنسان من

نفسه ويعرفه من غيره فعامة الناس إذا أسلموا بعد كفر أو ولدوا على الإسلام والتزموا شرائعه، وكانوا من أهل الطاعة لله ورسوله، فهم مسلمون ومعهم إيمان مجمل، ولكن دخول حقيقة الإيمان إلى قلوبهم إنما يحصل شيئاً فشيئاً إن أعطاهم الله ذلك، وإلا فكثير من الناس لا يصلون لا إلى اليقين ولا إلى الجهاد، ولو شككوا لشكوا، ولو أمروا بالمجهاد لما جاهدوا، وليسوا كفاراً ولا منافقين، بل ليس عندهم من علم القلب ومعرفته ويقينه ما يدرأ الريب، ولا عندهم من قوة الحب لله ولرسوله ما يقدمونه على الأهل والمال، وهؤلاء إن عوفوا من المحنة وماتوا دخلوا الجنة. وإن ابتلوا بمن يورد عليهم شبهات توجب ريبهم، فإن لم ينعم الله عليهم بما يزيل الريب وإلا صاروا مرتابين وانتقلوا إلى نوع من النفاق.

الواجبات من غير الأركان الخمسة

ومما يسأل عنه أنه إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثر من هذه الخمس؛ فلماذا قال: الإسلام هذه الخمس، وقد أجاب بعض الناس بأن هذه أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وبقيام العبد بها يتم إسلامه، وتركه لها بشعر بانحلال قيد إنقياده.

و«التحقيق» أن النبي ﷺ ذكر الدين الذي هو استسلام العبد لربه مطلقاً، الذي يجب لله عبادة محضة على الأعيان. فيجب على كل من كان قادراً عليه ليعبد الله بها مخلصاً له الدين. وهذه هي الخمس، وما سوى ذلك فإنما يجب بأسباب لمصالح، فلا يعم وجوبها جميع الناس؛ بل إما أن يكون فرضاً على الكفاية، كالجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر؛ وما يتبع ذلك من إمارة، وحكم وفتيا، وإقراء، وتحديث، وغير ذلك. وإما أن يجب بسبب حق للآدميين يختص به من وجب له وعليه، وقد يسقط بإسقاطه. وإذا حصلت المصلحة أو الإبراء، إما بإبرائه وإما بحصول المصلحة، فحقوق العباد مثل قضاء الديون، ورد الغصوب، والعواري والودائع، والإنصاف من المظالم من الدماء والأموال والأعراض؛ إنما هي حقوق الآدميين، وإذا أبرئوا منها سقطت. وتجب على شخص دون شخص في حال دون حال، لم تجب عبادة محصنة لله على كل عبد قادر؛ ولهذا يشترك فيها المسلمون واليهود والنصارى، بخلاف الخمسة فإنها من خصائص المسلمين.

وكذلك كما يجب من صلة الأرحام، وحقوق الزوجة، والأولاد والجيران والشركاء، والفقراء. وما يجب من أداء الشهادة، والفتيا، والقضاء، والإمارة والأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد؛ كل ذلك يجب بأسباب عارضة على بعض الناس دون بعض لجلب منافع ودفع مضار، لو حصلت بدون فعل الإنسان لم تجب؛ فما كان مشتركاً فهو واجب على الكفاية، وما كان مختصاً فإنما يجب على زيد دون عمرو، لا يشترك الناس في وجوب عمل بعينه على كل أحد قادر سوى الخمس؛ فإن زوجة زيد وأقاربه ليست زوجة عمرو وأقاربه، فليس الواجب على هذا مثل الواجب على هذا، بخلاف صوم رمضان، وحج البيت، والصلوات الخمس، والزكاة؛ فإن الزكاة وإن كانت حقاً مالياً فإنها واجبة لله؛ والأصناف الثمانية مصارفها؛ ولهذا وجبت فيها النية، ولم يجز أن يفعلها الغير عنه بلا إذنه، ولم تطلب من الكفار. وحقوق العباد لا يشترط لها النية، ولو أداها غيره عنه بغير إذنه برئت ذمته، ويطالب بها الكفار، وما يجب حقاً لله تعالى كالكفارات هو بسبب من العبد، وفيها شوب العقوبات فإن الواجب لله «ثلاثة أنواع»: عبادة محضة كالصلوات، وعقوبات محضة كالحدود، وما يشبهها كالكفارات. وكذلك كفارات الحج، وما يجب بالنذر فإن ذلك يجب بسبب فعل من العبد، وهو واجب في ذمته.

وأما «الزكاة» فإنها تجب حقاً لله في ماله. ولهذا يقال: ليس في المال حق سوى الزكاة أي ليس فيه حق يجب بسبب المال سوى الزكاة، وإلا ففيه واجبات بغير سبب المال، كما تجب النفقات للأقارب، والزوجة، والرقيق والبهائم، ويجب حمل العاقلة، ويجب قضاء الديون، ويجب الإعطاء في النائبة ويجب إطعام الجائع وكسوة العاري فرضاً على الكفاية؛ إلى غير ذلك من الواجبات المالية. لكن بسبب عارض، والمال شرط وجوبها، كالإستطاعة في الحج، فإن البدن سبب الوجوب والإستطاعة شرط، والمال في الزكاة هو السبب والوجوب معه؛ حتى لو لم يكن في بلده من يستحقها حملها إلى بلد أخرى، وهي حق وجب لله تعالى. ولهذا قال: منم قال من الفقهاء: إن التكليف شرط فيها، فلا بجب على الصغير والمجنون. وأما عامة الصحابة والجمهور، كمالك والشافعي وأحمد، فأوجبوها في مال الصغير والمجنون، لأن مالهما من جنس مال غيرهما ووليهما يقوم مقامهما، بخلاف بدنهما. فإنه إنما يتصرف بعقلهما؛ وعقلهما ناقص. وصار

هذا كما يجب العشر في أرضهما مع أنه إنما يستحقه الثمانية. وكذلك إيجاب، الكفارة في مالهما. والصلاة والصيام إنما تسقط لعجز العقل عن الإيجـاب، لا سيما إذا إنضم إلى عجز البدن كالصغير. وهذا المعنى منتفٍ في المال فإن الولي قـام مقامهما في الفهم كما يقوم مقامهما كفي جميع ما يجب في المال، وأما بدنهما فلا يجب عليهما فيه شيء.

تفصيل القول في الإستثناء

وأما «الإستثناء في الإيمان» بقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله، فالناس فيه على «ثلاثة» أقوال: منهم من يوجبه، ومنهم من يحرمه، ومنهم من يجوز الأمرين باعتبارين؛ وهذا أصح الأقوال.

فالذين يحرمونه هم المرجئة والجهمية ونحوهم، ممن يجعل الإيمان شيئاً واحداً يعلمه الإنسان من نفسه، كالتصديق بالرب ونحو ذلك مما في قلبه؛ فيقول أحدهم: أنا أعلم أني مؤمن، كما أعلم أني تكلمت بالشهادتين، وكما أعلم أني قرأت الفاتحة، وكما أعلم أني أحب رسول الله، وأني أبغض اليهود والنصارى. فقولي: أنا مؤمن كقولي: أنا مسلم، وكقولي: تكلمت بالشهادتين، وقرأت الفاتحة، وكقولي: أنا أبغض اليهود والنصارى، ونحو ذلك من الأمور الحاضرة التي أنا أعلمها وأقطع بها، وكما أنه لا يجوز أن يقال: أنا قرأت الفاتحة إن شاء الله، كذلك لا يقول: أنا مؤمون إن شاء الله، لكن إذا كان يشك في ذلك فيقول: فعلته إن شاء الله، قالوا: فمن استثنى في إيمانه فهو شاك فيه وسموهم الشكاكة.

والذين أوجبوا الإستثناء لهم مأخذان:

(أحدهما) أن الإيمان هو ما مات عليه الإنسان؛ والإنسان إنما يكون عند الله مؤمناً وكافراً، باعتبار الموافاة وما سبق في علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به. قالوا: والإيمان الذي يتعقبه الكفر، فيموت صاحبه كافراً، ليس بإيمان، كالصلاة التي يفسدها صاحبها قبل الكمال؛ وكالصيام الذي يفطر صاحبه قبل االغروب، وصاحب هذا هو عند الله كافر لعلمه بما يموت عليه، وكذلك قالوا في

الكفر، وهذا المأخذ مأخذ كثير من المتأخرين من الكلابية[1] وغيرهم ممن يريد أن ينصر ما اشتهر عن أهل السنة والحديث، من قولهم: أنا مؤمن إن شاء الله؛ ويريد مع ذلك أن الإيمان لا يتفاضل؛ ولا يشك الإنسان في الموجود منه، وإنما يشك في المستقبل، والنضم إلى ذلك أنهم يقولون: محبة الله ورضاه وسخطه وبغضه قديم. ثم هل ذلك هو الإرادة أم صفات أخر؟ لهم في ذلك «قولان».

وأكثر قدمائهم يقولون: إن الرضى والسخط والغضب ونحو ذلك صفات ليست هي الإرادة، كما أن السمع والبصر ليس هو العلم، وكذلك الولاية والعداوة. هذه كلها صفات قديمة أزلية عند أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ومن اتبعه من المتكلمين، ومن أتباع المذاهب من الحنبلية والشافعية والمالكية وغيرهم.

قالوا: والله يحب في أزله من كان كافراً إذا علم أنه يموت مؤمناً. فالصحابة ما زالوا محبوبين لله وإن كانوا قد عبدوا الأصنام مدة من الدهر، وإبليس ما زال الله يبغضه وإن كان لم يكفر بعد. وهذا على أحد القولين لهم، فالرضى والسخط يرجع إلى الإرادة، والإرادة تطابق العلم. فالمعنى: ما زال الله يريد أن يثيب هؤلاء بعد إيمانهم، ويعاقب إبليس بعد كفره. وهذا معنى صحيح. فإن الله يريد أن يخلق كل ما علم أن سيخلقه. وعلى قول من يثبتها صفات أخر، يقول: هو أيضاً حبه تابع لمن يريد أن يثيبه. فكل من أراد إثابته فهو يحبه وكل من أراد عقوبته فإنه يبغضه، وهذا تابع للعلم. وهؤلاء عندهم لا يرضى عن أحد بعد أن كان ساخطاً عليه، ولا يفرح بتوبة عبد بعد أن تاب عليه، بل ما زال يفرح بتوبته. والفرح عندهم إما الإرادة وإما الرضى. والمعنى ما زال يريد إثابته أو يرضى عما يريد إثابته. وكذلك لا يغضب عندهم يوم القيامة دون ما قبله، بل غضبه قديم إما بمعنى الإرادة، وإما بمعنى آخر.

فهؤلاء يقولون: إذا علم أن الإنسان يموت كافراً، لم يزل مريداً لعقوبته،

---

(١) الكلابية: هم أصحاب عبد الله بن كلاب القطان، (أنظر أقوالهم في مقالات الإسلاميين الصفحات ٥، ٦، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٨).

فذاك الإيمان الذي كان معه باطل لا فائدة فيه، بل وجوده كعدمه. فليس هذا بمؤمن أصلا، وإذا علم أنه يموت مؤمناً، لم يزل مريداً لإثابته، وذاك الكفر الذي فعله وجوده كعدمه. فلم يكن هذا كافراً عندهم أصلا. فهؤلاء يستثنون في الإيمان بناء على هذا المأخذ، وكذلك بعض محققيهم يستثنون في الكفر، مثل أبي منصور الماتريدي، فإن ما ذكروه مطرد فيهما. ولكن جماهير الأئمة على أنه لا يستثنى في الكفر، والإستثناء فيه بدعة لم يعرف عن أحد من السلف، ولكن هو لازم لهم.

والذين فرقوا من هؤلاء قالوا: نستثني في الإيمان رغبة إلى الله في أن يثبتنا عليه إلى الموت، والكفر لا يرغب فيه أحد. لكن يقال: إذا كان قولك: مؤمن، كقولك: في الجنة. فأنت تقول عن الكافر: هو كافر. ولا تقول: هو في النار، إلا معلقاً بموته على الكفر، فدل على أنه كافر في الحال قطعاً. وإن جاز أن يصير مؤمناً، كذلك المؤمن. وسواء أخبر عن نفسه أو عن غيره. فلو قيل عن يهودي أو نصراني: هذا كافر، قال: إن شاء الله؛ إذا لم يعلم أنه يموت كافراً؛ وعند هؤلاء لا يعلم أحد أحداً مؤمناً إلا إذا علم أنه يموت عليه؛ وهذا القول قاله كثير من أهل الكلام أصحاب ابن كلاب، ووافقهم على ذلك كثير من أتباع الأئمة، لكن ليس هذا قول أحد من السلف، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم، ولا كان أحد من السلف الذين يستثنون في الإيمان، يعللون بهذا، لا أحمد ولا من قبله.

ومأخذ هذا القول، طرده طائفة ممن كانوا في الأصل يستثنون في الإيمان اتباعاً للسلف، وكانوا قد اخذوا الاستثناء عن السلف، وكان أهل الشام شديدين على المرجئة، وكان محمد بن يوسف الفريابي صاحب الثوري مرابطاً بعسقلان لما كانت معمورة، وكانت من خيار ثغور المسلمين، ولهذا كان فيها فضائل لفضيلة الرباط في سبيل الله، وكانوا يستثنون في الإيمان اتباعاً للسلف، واستثنوا أيضاً في الأعمال الصالحة، كقول الرجل: صليت إن شاء الله ونحو ذلك، بمعنى القبول، لما في ذلك من الآثار عن السلف. ثم صار كثير من هؤلاء بآخرة يستثنون في كل شيء، فيقول هذا ثوبي إن شاء الله، وهذا حبل إن شاء الله. فإذا قيل لأحدهم: هذا لا شك فيه؛ قال: نعم لا شك فيه؛ لكن إذا شاء الله أن يغيره غيره؛ فيريدون

بقولهم إن شاء الله جواز تغييره في المستقبل، وإن كان في الحال لا شك فيه؛ كأن الحقيقة عندهم التي لا يستثنى فيها ما لم تتبدل، كما يقوله أولئك في الإيمان: إن الإيمان ما علم الله أنه لا يتبدل حتى يموت صاحبه عليه.

لكن هذا القول. قاله قوم من أهل العلم والدين باجتهاد ونظر، وهؤلاء الذين يستثنون في كل شيء تلقوا ذلك عن بعض أتباع شيخهم، وشيخهم الذي ينتسبون إليه يقال له: أبو عمرو عثمان بن مرزوق، لم يكن ممن يرى هذا الاستثناء، بل كان في الاستثناء على طريقة من كان قبله، ولكن أحدث ذلك بعض أصحابه بعده، وكان شيخهم منتسباً إلى الإمام أحمد، وهو من اتباع عبد الوهاب بن الشيخ أبي الفرج المقدسي، وأبو الفرج من تلامذة القاضي أبي يعلي. وهؤلاء كلهم وإن كانوا منتسبين إلى الإمام أحمد، فهم يوافقون ابن كلاب على أصله الذي كان أحمد ينكره على الكلابية، وأمر بهجر الحارث المحاسبي من أجله، كما وافقه على أصله طائفة من أصحاب مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، كأبي المعالي الجويني، وأبي الوليد الباجي، وأبي منصور الماتريدي وغيرهم، وقول هؤلاء في مسائل متعددة من مسائل الصفات، وما يتعلق بها؛ كمسألة القرآن، هل هو سبحانه يتكلم بمشيئته وقدرته؟ أم القرآن لازم لذاته؛ وقولهم في «الاستثناء» مبني على ذلك الأصل.

وكذلك بناه الأشعري وأتباعه عليه؛ لأن هؤلاء كلهم كلابية يقولون: إن الله لم يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا يرضى ولا يغضب على أحد بعد إيمانه وكفره ولا يفرح بتوبة التائب بعد توبته. ولهذا وافقوا السلف على أن القرآن كلام الله غير مخلوق. ثم قالوا: إنه قديم لم يتكلم به بمشيئته وقدرته. ثم اختلفوا بعد هذا في القديم، أهو معنى واحد؟ أم حروف قديمة مع تعاقبها؟ كما بسطت أقوالهم وأقوال غيرهم في مواضع آخر.

وهذه الطائفة المتأخرة تنكر أن يقال: قطعاً في شيء من الأشياء مع غلوهم في الاستثناء، حتى صار هذا اللفظ منكراً عندهم، وإن قطعوا بالمعنى فيجزمون بأن محمداً رسول الله، وأن الله ربهم ولا يقولون: قطعاً. وقد اجتمع بي طائفة

منهم، فأنكرت عليهم ذلك، وامتنعت من فعل مطلوبهم حتى يقولوا: قطعاً، واحضروا لي كتاباً فيه أحاديث عن النبي ﷺ أنه نهي أن يقول الرجل: قطعاً وهي أحاديث موضوعة مختلقة، قد افتراها بعض المتأخرين.

والمقصود هنا أن «الاستثناء في الإيمان» لما علل بمثل تلك العلة، طرد أقوام تلك العلة في الأشياء التي لا يجوز الاستثناء فيها بإجماع المسلمين، بناء على أن الأشياء الموجودة الآن إذا كانت في علم الله تتبدل أحوالها؛ فيستثنى في صفاتها الموجودة في الحال ويقال: هذا صغير إن شاء الله، لأن الله قد يجعله كبيراً ويقال: هذا مجنون إن شاء الله، لأن الله قد يجعله عاقلاً ويقال للمرتد: هذا كافر إن شاء الله لإمكان أن يتوب. وهؤلاء الذين استثنوا في الإيمان بناء على هذا المأخذ، ظنوا هذا قول السلف.

وهؤلاء وأمثالهم من أهل الكلام ينصرون ما ظهر من دين الإسلام، كما ينصر ذلك المعتزلة والجهمية وغيرهم من المتكلمين، فينصرون إثبات الصانع والنبوة والمعاد ونحو ذلك. وينصرون مع ذلك ما ظهر من مذاهب أهل السنة والجماعة، كما ينصر ذلك الكلابية والكرامية والأشعرية[1] ونحوهم، ينصرون أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الله يرى في الآخرة وأن أهل القبلة لا يكفرون بالذنب ولا يخلدون في النار، وأن النبي ﷺ له شفاعة في أهل الكبائر وأن فتنة القبر حق وعذاب القبر حق، وحوض نبينا ﷺ في الآخرة حق. وأمثال ذلك من الأقوال التي شاع أنها من أصول أهل السنة والجماعة. كما ينصرون خلافة الخلفاء الأربعة. وفضيلة أبي بكر وعمر ونحو ذلك.

وكثير من أهل الكلام في كثير مما ينصره لا يكون عارفاً بحقيقة دين الإسلام في ذلك، ولا ما جاءت به السنة. ولا ما كان عليه السلف. فينصر ما ظهر من قولهم، بغير المآخذ التي كانت مآخذهم في الحقيقة بل بمآخذ أخر قد تلقوها عن

---

(١) الأشعرية: نسبة إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، من مؤلفاته المشهورة مقالات الإسلاميين، واللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، ونقض كتاب الأصل لمحمد بن عبد الوهاب الجبائي، الإبانة عن أصول الديانة، رسالة في استحسان الخوض في الكلام، (انظر مذاهب الإسلاميين للدكتور عبد الرحمن بدوي ص ٤٨٧ ـ ٥٦٤).

غيرهم من أهل البدع، فيقع في كلام هؤلاء من التناقض والاضطراب والخطأ ما ذم به السلف مثل هذا الكلام وأهله، فإن كلامهم في ذم مثل هذا الكلام كثير، والكلام المذموم هو المخالف للكتاب والسنة، وكل ما خالف الكتاب والسنة فهو باطل وكذب فهو مخالف للشرع والعقل، ﴿وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً﴾[1].

فهؤلاء لما اشتهر عندهم عن أهل السنة أنهم يستثنون في الإيمان، ورأوا أن هذا لا يمكن إلا إذا جعل الإيمان هو ما يموت العبد عليه، وهو ما يوافي به العبد ربه، ظنوا أن الإيمان عند السلف هو هذا؛ فصاروا يحكون هذا عن السلف؛ وهذا القول لم يقل به أحد من السلف؛ ولكن هؤلاء حكوه عنهم بحسب ظنهم: لما رأوا أن قولهم لا يتوجه إلا على هذا الأصل، وهم يدعون أن ما نصروه من أصل جهم في الإيمان، هو قول المحققين والنظار من أصحاب الحديث. ومثل هذا يوجد كثيراً في مذاهب السلف التي خالفها بعض النظار وأظهر حجته في ذلك ولم يعرف حقيقة قول السلف؛ فيقول من عرف حجة هؤلاء دون السلف، أو من يعظمهم، لما يراه من تميزهم عليه: هذا قول المحققين. وقال المحققون: ويكون ذلك من الأقوال الباطلة، المخالفة للعقل مع الشرع، وهذا كثيراً ما يوجد في كلام بعض المبتدعين وبعض الملحدين، ومن آتاه الله علماً وإيماناً؛ علم أنه لا يكون عند المتأخرين من التحقيق، إلا ما هو دون تحقيق السلف لا في العلم ولا في العمل، ومن كان له خبرة بالنظريات والعقليات، وبالعمليات، علم أن مذهب الصحابة دائماً أرجح من قول من بعدهم وأنه لا يبتدع أحد قولاً في الإسلام إلا كان خطأ، وكان الصواب قد سبق إليه من قبله.

قال أبو القاسم الأنصاري، فيما حكاه عن أبي إسحاق الإسفرائيني، لما ذكر قول أبي الحسن وأصحابه في الإيمان، وصحح أنه تصديق القلب قال: ومن أصحابنا؛ من قال بالموافاة، وشرط في الإيمان الحقيقي أن يوافي ربه به، ويختم عليه. ومنهم من لم يجعل ذلك شرطاً فيه في الحال.

قال الأنصاري: لما ذكر أن معظم أئمة السلف، كانوا يقولون: الإيمان

---

(١) سورة الأنعام آية ١١٥.

معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل الجوارح قال: الأكثرون من هؤلاء على القول بالموافاة، ومن قال بالموافاة، فإنما يقوله فيمن لم يرد الخبر بأنه من أهل الجنة. وأما من ورد الخبر بأنه من أهل الجنة، فإنه يقطع على إيمانه، كالعشرة من الصحابة. ثم قال: والذي اختاره المحققون؛ أن الإيمان هو التصديق. وقد ذكرنا اختلاف أقوالهم في الموافاة؛ وأن ذلك هل هو شرط في صحة الإيمان وحقيقته في الحال، وكونه معتداً عند الله به وفي حكمه، فمن قال: إن ذلك شرط فيه، يستثنون في الإطلاق في الحال؛ لا أنهم يشكون في حقيقة التوحيد والمعرفة؛ لكنهم يقولون: لا يدري أي الإيمان الذي نحن موصوفون به في الحال، هل هو معتد به عند الله؟ على معنى أنا ننتفع به في العاقبة، ونجتني من ثماره.

فإذا قيل لهم: أمؤمنون أنتم حقاً؟ أو تقولون إن شاء الله؟ أو تقولون نرجوا؟ فيقولون نحن مؤمنون إن شاء الله، يعنون بهذا الاستثناء، تفويض الأمر في العاقبة إلى الله سبحانه وتعالى، وإنما يكون الإيمان إيماناً معتداً به في حكم الله، إذا كان ذلك علم الفوز وآية النجاة، وإذا كان صاحبه ـ والعياذ بالله ـ في حكم الله من الأشقياء، يكون إيمانه الذي تحلى به في الحال عارية. قال: ولا فرق عند الصائرين إلى هذا المذهب، بين أن يقول: أنا مؤمن من أهل الجنة قطعاً، وبين أن يقول أنا مؤمن حقاً.

قلت: هذا إنما يجيء على قول من يجعل الإيمان متناولاً لأداء الواجبات وترك المحرمات؛ فمن مات على هذا كان من أهل الجنة، وأما على قول الجهمية والمرجئة، وهو القول الذي نصره هؤلاء الذين نصروا قول جهم؛ فإنه يموت على الإيمان قطعاً، ويكون كامل الإيمان عندهم، وهو مع هذا عندهم من أهل الكبائر الذين يدخلون النار، فلا يلزم إذا وافى بالإيمان، أن يكون من أهل الجنة. وهذا اللازم لقولهم يدل على فساده، لأن الله وعد المؤمنين بالجنة، وكذلك قالوا: لا سيما والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات﴾[1] الآية. قال: فهؤلاء ـ يعني القائلين بالموافاة جعلوا الثبات على هذا التصديق، والإيمان

---

(١) سورة التوبة آية ٧٢.

الذي وصفناه إلى العاقبة والوفاء به في المآل شرطاً في الإيمان شرعاً، لا لغة، ولا عقلاً، قال: وهذا مذهب سلف أصحاب الحديث والأكثرين: قال: وهو اختيار الإمام أبي بكر بن فورك؛ وكان الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة يغلو فيه، وكان يقول: من قال: أنا مؤمن حقاً فهو مبتدع.

وأما مذهب سلف أصحاب الحديث، كابن مسعود وأصحابه، والثوري وابن عيينة، وأكثر علماء الكوفة ويحيى بن سعيد القطان فيما يرويه عن علماء أهل البصرة، وأحمد بن حنبل وغيره، من أئمة السنة، فكانوا يستثنون في الإيمان. وهذا متواتر عنهم، لكن ليس في هؤلاء من قال: أنا أستثني لأجل الموافاة، وإن الإيمان، إنما هو اسم لما يوافي به العبد ربه؛ بل صرح أئمة هؤلاء بأن الاستثناء إنما هو لأن الإيمان يتضمن فعل الواجبات، فلا يشهدون لأنفسهم بذلك، كما لا يشهدون لها بالبر والتقوى؛ فإن ذلك مما لا يعلمونه وهو تزكية لأنفسهم بلا علم.

وأما الموافاة؛ فما علمت أحداً من السلف علل بها الاستثناء، ولكن كثير من المتأخرين، يعلل بها من أصحاب الحديث من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم؛ كما يعلل بها نظارهم كأبي الحسن الأشعري وأكثر أصحابه، لكن ليس هذا قول سلف أصحاب الحديث. ثم قال:

فإن قال قائل: إذا قلتم إن الإيمان المأمور به في الشريعة، هو ما وصفتموه بشرائطه، وليس ذلك متلقى من اللغة، فكيف يستقيم قولكم إن الإيمان لغوي؟ قلنا الإيمان هو التصديق لغة وشرعاً، غير أن الشرع ضم إلى التصديق أوصافاً وشرائط: مجموعها يصير مجزياً مقبولاً كما قلنا في الصلاة والصوم والحج ونحوها، والصلاة في اللغة: هي الدعاء غير أن الشرع ضم إليها شرائط.

فيقال: هذا يناقض ما ذكروه في مسمى الإيمان، فإنهم لما زعموا أنه في اللغة التصديق، والشرع لم يغيره، أوردوا على أنفسهم.

فإن قيل: أليس الصلاة والحج والزكاة معدولة عن اللغة، مستعملة في غير مذهب أهلها. قلنا: قد اختلف العلماء في ذلك، والصحيح أنها مقررة على استعمال أهل اللغة، ومبقاة على مقتضياتها، وليست منقولة، إلا أنها زيد فيها

أمور. فلو سلمنا للخصم كون هذه الألفاظ منقولة، أو محمولة على وجه من المجاز بدليل مقطوع به، فعليه إقامة الدليل على وجود ذلك في الإيمان، فإنه لا يجب إزالة ظواهر القرآن بسبب إزالة ظاهر منها.

فيقال: أنتم في الإيمان جعلتم الشرع زاد فيه وجعلتموه كالصلاة والزكاة مع أنه لا يمكن أحداً أن يذكر شيئاً من الشرع دليلاً على أن الإيمان لا يسمى به، إلا الموافاة به وبتقدير ذلك، فمعلوم أن دلالة الشرع على ضم الأعمال إليه أكثر وأشهر، فكيف لم تدخل الأعمال في مسماه شرعاً؟ وقوله: لا بد من دليل مقطوع به عنه جوابان:

أحدهما: النقض بالموافاة فإنه لا يقطع فيه.

الثاني: لا نسلم، بل نحن نقطع بأن حب الله ورسوله وخشية الله ونحو ذلك، داخل في مسمى الإيمان في كلام الله ورسوله أعظم مما نقطع ببعض أفعال الصلاة والصوم والحج، كمسائل النزاع، ثم أبو الحسن، وابن فورك وغيرهما من القائلين بالموافاة، هم لا يجعلون الشرع ضم إليه شيئاً، بل عندهم كل من سلبه الشرع اسم الإيمان، فَقَدْ فُقِدَ من قلبه التصديق.

قال: ومن أصحابنا لم يجعل الموافاة على الإيمان شرطاً في كونه إيماناً حقيقياً في الحال، وإن جعل ذلك شرطاً في استحقاق الثواب عليه، وهذا مذهب المعتزلة والكرامية، وهو اختيار أبي إسحاق الاسفرائيني، وكلام القاضي يدل عليه، قال: وهو اختيار شيخنا أبي المعالي، فإنه قال: الإيمان ثابت في الحال قطعاً لا شك فيه، ولكن الإيمان الذي هو علم الفوز وآية النجاة إيمان الموافاة. فاعتنى السلف به وقرنوه بالاستثناء، ولم يقصدوا الشك في الإيمان الناجز.

قال: ومن صار إلى هذا يقول: الإيمان صفة يشتق منها اسم المؤمن وهو المعرفة والتصديق؛ كما أن العالم مشتق من العلم، فإذا عرفت ذلك من نفسي قطعت به كما قطعت بأني عالم وعارف ومصدق، فإن ورد في المستقبل ما يزيله خرج إذ ذاك عن استحقاق هذا الوصف. ولا يقال: تبينا أنه لم يكن إيماناً مأموراً به، بل كان إيماناً مجزياً، فتغير وبطل. وليس كذلك قوله: إنا من أهل الجنة، فإن

ذلك مغيب عنه، وهو مرجو. قال: ومن صار إلى القول الأول يتمسك بأشياء، منها أن يقول: الإيمان عبادة العمر، وهو كطاعة واحدة فيتوقف صحة أولها على سلامة آخرها. كما نقول في الصلاة والصيام والحج. قالوا: ولا شك أنه لا يسمى في الحال ولياً، ولا سعيداً، ولا مرضياً عند الله، وكذلك الكافر لا يسمى في الحال عدواً لله، ولا شقياً، إلا على معنى أنه تجري عليه أحكام الأعداء في الحال لإظهاره من نفسه علامتهم.

قلت: هذا الذي قالوه، إنه لا شك فيه هو قول ابن كلاب والأشعري وأصحابه، ومن وافقهم من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم. وأما أكثر الناس فيقولون: بل هو إذا كان كافراً، فهو عدو لله، ثم إذا آمن واتقى صار ولياً لله، قال الله تعالى: **﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم﴾**[1] إلى قوله: **﴿عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة والله قدير والله غفور رحيم﴾**[2] وكذلك كان، فإن هؤلاء أهل مكة الذين كانوا يعادون الله ورسوله قبل الفتح، آمن أكثرهم، وصاروا من أولياء الله ورسوله، وابن كلاب واتباعه بنوا ذلك على أن الولاية صفة قديمة لذات الله، وهي الإرادة والمحبة والرضا ونحو ذلك، فمعناها إرادة إثابته بعد الموت؛ وهذا المعنى تابع لعلم الله فمن علم أنه يموت مؤمناً، لم يزل ولياً لله؛ لأنه لم يزل الله مريداً لإدخاله الجنة، وكذلك العداوة.

وأما الجمهور فيقولون: الولاية والعداوة وإن تضمنت محبة الله ورضاه وبغضه وسخطه، فهو سبحانه يرضى عن الإنسان ويحبه، بعد أن يؤمن ويعمل صالحاً؛ وإنما يسخط عليه ويغضب بعد أن يكفر كما قال تعالى: **﴿ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه﴾**[3]؛ فأخبر أن الأعمال اسخطته، وكذلك قال: **﴿فلما آسفونا انتقمنا منهم﴾**[4] قال المفسرون[5]: أغضبونا وكذلك قال الله تعالى:

---

(١) سورة الممتحنة آية ١.

(٢) سورة الممتحنة آية ٧.

(٣) سورة محمد آية ٢٨.

(٤) سورة الزخرف آية ٥٥.

(٥) هو قول ابن عباس ومجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير ومحمد بن كعب القرظي وقتادة والسدي=

﴿وإن تشكروا يرضه لكم﴾[1]: وفي الحديث الصحيح الذي في البخاري عن أبي هريرة عن النبي أنه قال: يقول الله تعالى: «من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه؛ ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه؛ فإذا أحببته، كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي؛ ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه».

فأخبر أنه: لا يزال يتقرب إليه بالنوافل حتى يحبه، ثم قال: فإذا أحببته: كنت كذا، وكذا. وهذا يبين أن حبه لعبده إنما يكون بعد أن يأتي بمحابه. والقرآن قد دل على مثل ذلك، قال تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾[2]، فقوله: ﴿يحببكم﴾، جواب الأمر في قوله: فاتبعوني، وهو بمنزلة الجزاء مع الشرط، ولهذا جزم، وهذا ثواب عملهم، وهو اتباع الرسول، فأثابهم على ذلك بأن أحبهم، وجزاء الشرط، وثواب العمل، ومسبب السبب لا يكون إلا بعده، لا قبله، وهذا كقوله تعالى: ﴿ادعوني أستجب لكم﴾[3] وقوله تعالى: ﴿يا قومنا أجيبوا داعي الله وآمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم ويجركم من عذاب أليم﴾[4]؛ وقوله تعالى: ﴿اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم﴾[5]، ومثل هذا كثير

وقوله: ﴿إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ

= والضحاك. وقال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: وجبرت النقمة مع الغفلة، يعني في قوله تبارك وتعالى: ﴿فلما آسفونا انتقمنا منهم فأغرقناهم أجمعين﴾.

(١) سورة الزمر آية ٧.

(٢) سورة آل عمران آية ٣١.

(٣) سورة غافر آية ٦٠

(٤) سورة الأحقاف آية ٣١.

(٥) سورة الأحزاب آية ٧٠.

تدعون إلى الإيمان فتكفرون﴾[1]، فهذا يدل على أن حبه ومقته، جزاء لعملهم وأنه يحبهم إذا التقوا وقاتلوا؛ ولهذا رغبهم في العمل بذلك، كما يرغبهم بسائر ما يعدهم به؛ وجزاء العمل بعد العمل، وكذلك قوله؛ ﴿إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون﴾؛ فإنه سبحانه يمقتهم إذ يدعون إلى الإيمان فيكفرون، ومثل هذا قوله؛ ﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة، فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً﴾[2]؛ فقوله: ﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك﴾؛ بين أنه رضي عنهم هذا الوقت، فإن حرف (إذ) ظرف لما مضى من الزمان؛ فعلم أنه ذاك الوقت رضي عنهم بسبب ذلك العمل، وأثابهم عليه والمسبب لا يكون قبل سببه، والموقت لا يكون قبل وقته؛ وإذا كان راضياً عنهم من جهة فهذا الرضى الخاص الحاصل بالبيعة لم يكن إلا حينئذ كما ثبت في الصحيح، أنه يقول لأهل الجنة: «يا أهل الجنة هل رضيتم؛ فيقولون: يا ربنا وما لنا لا نرضى وقد أعطيتنا ما لم تعط أحداً من خلقك، فيقول: ألا أعطيكم ما هو أفضل من ذلك، فيقولون: يا ربنا وأي شيء أفضل من ذلك؛ فيقول: أحل عليكم رضواني، فلا أسخط عليكم بعده أبداً»؛ وهذا يدل على أنه في ذلك الوقت حصل لهم هذا الرضوان، الذي لا يتعقبه سخط أبداً؛ ودل على أن غيره من الرضوان قد يتعقبه سخط.

«وفي الصحيحين» في حديث الشفاعة يقول: كل من الرسل: «إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله»، وفي «الصحاح»: عن النبي ﷺ، من غير وجه أنه قال: «لله أشد فرحاً بتوبة عبده، من رجل أضل راحلته بأرض دوية مهلكة، عليها طعامه وشرابه، فطلبها فلم يجدها؛ فاضطجع ينتظر الموت فلما استيقظ، إذا دابته عليها طعامه وشرابه - وفي رواية - كيف تجدون فرحه بها؟ قالوا: عظيماً يا رسول الله، قال: لله أشد فرحاً بتوبة عبده، من هذا براحلته»، وكذلك ضحكه إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر، كلاهما يدخل الجنة؛ وضحكه إلى الذي يدخل الجنة آخر الناس، ويقول أتسخر بي وأنت

---

(١) سورة غافر آية ١٠.

(٢) سورة الفتح آية ١٨.

رب العالمين، فيقول: لا ولكني على ما أشاء قادر، وكل هذا في «الصحيح».

وفي دعاء القنوت: «تولني فيمن توليت»، والقديم لا يتصور طلبه، وقد قال تعالى: ﴿إن وليي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين﴾[1]؛ وقال: ﴿والله ولي المتقين﴾[2]؛ فهذا التولي لهم، جزاء صلاحهم وتقواهم ومسبب عنه، فلا يكون متقدماً عليه، وإن كان إنما صاروا صالحين ومتقين بمشيئته وقدرته وفضله وإحسانه، لكن تعلق بكونهم متقين وصالحين، فدل على أن هذا التولي هو بعد ذلك مثل كونه مع المتقين والصالحين بنصره وتأييده؛ ليس ذلك قبل كونهم متقين وصالحين، وهكذا الرحمة، قال ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»[3] قال الترمذي حديث صحيح. وكذلك قوله: ﴿وإن تشكروا يرضه لكم﴾[4]؛ علق الرضا به تعليق الجزاء بالشرط والمسبب بالسبب، والجزاء إنما يكون بعد الشرط وكذلك قوله: ﴿لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين﴾[5]. يدل على أنه يشاء ذلك فيما بعد. وكذلك قوله: ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾[6]؛ «فإذا» ظرف لما يستقبل من الزمان. فدل على أنه إذا أراد كونه. قال له: كن. فيكون. وكذلك قوله: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم﴾[7]؛ فبين فيه أنه سيرى ذلك في المستقبل إذا عملوه.

والمأخذ الثاني في الاستثناء، أن الإيمان المطلق، يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله؛ وترك المحرمات كلها؛ فإذا قال الرجل: أنا مؤمن بهذا الإعتبار فقد شهد لنفسه، بأنه من الأبرار المتقين، القائمين بفعل جميع ما أمروا به؛ وترك كل ما نهوا عنه، فيكون من أولياء الله، وهذا من تزكية الإنسان لنفسه، وشهادته لنفسه بما لا يعلم، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة، لكان ينبغي له أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال، ولا أحد يشهد لنفسه بالجنة؛ فشهادته لنفسه

---

(١) سورة الأعراف آية ١٩٦.
(٢) سورة الجاثية آية ١٩.
(٣) أخرجه الترمذي في البر ١٦.
(٤) سورة الزمر آية ٧.
(٥) سورة الفتح آية ٢٧.
(٦) سورة يس آية ٨٢.
(٧) سورة التوبة آية ١٠٥.

بالإيمان كشهادته لنفسه بالجنة إذا مات على هذه الحال؛ وهذا مأخذ عامة السلف، الذين كانوا يستثنون؛ وإن جوزوا ترك الاستثناء بمعنى آخر، كما سنذكره إن شاء الله تعالى.

قال الخلال في «كتاب السنة»: حدثنا سليمان بن الأشعث، يعني أبا داود السجستاني، قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل، قال له رجل: قيل لي أمؤمن أنت؟ قلت نعم: هل علي في ذلك شيء؟ هل الناس إلا مؤمن وكافر؟ فغضب أحمد، وقال: هذا كلام الإرجاء، قال الله تعالى: ﴿**وآخرون مرجون لأمر الله**﴾[1] من هؤلاء، ثم قال أحمد: أليس الإيمان قولاً وعملاً، قال له الرجل: بلى. قال فجئنا بالقول: قال: نعم فجئنا بالعمل. قال: لا. قال: فكيف تعيب أن يقول: إن شاء الله ويستثني.

قال أبو داود: أخبرني أحمد بن أبي شريح، أن أحمد بن حنبل، كتب إليه في هذه المسألة، أن الإيمان قول وعمل، فجئنا بالقول ولم نجيء بالعمل، فنحن نستثني في العمل. وذكر الخلال، هذا الجواب، من رواية الفضل بن زياد. وقال: زاد الفضل: سمعت أبا عبد الله يقول: كان سليمان بن حرب، يحمل هذا على التقبل، نحن نعمل ولا ندري يتقبل منا أم لا؟.

قلت: والقبول متعلق بفعله كما أمر. فكل من اتقى الله في عمله ففعله كما أمر، فقد تقبل منه. لكن هو لا يجزم بالقبول، لعدم جزمه بكمال الفعل، كما قال تعالى: ﴿**والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة**﴾[2]؛ قالت عائشة: يا رسول الله أهو الرجل يزني ويسرق ويشرب الخمر ويخاف؟ فقال: لا يا بنت الصديق، بل هو الرجل يصلي ويصوم ويتصدق ويخاف أن لا يتقبل منه[3].

وروى الخلال، عن أبي طالب قال: سمعت أبا عبد الله يقول: لا نجد بدّاً

---

(١) سورة التوبة آية ١٠٦.

(٢) سورة المؤمنون آية ٦٠. ومعناها يعطون العطاء وهم خائفون وجلون أن لا يتقبل منهم لخوفهم أن يكونوا قد قصروا في القيام بشروط الإعطاء، وهذا من باب الإشفاق والإحتياط (تفسير ابن كثير ٣/٣٩٨).

(٣) رواه الإمام أحمد ٦/١٥٩، وهو في الترمذي أيضاً.

من الاستثناء، لأنهم إذا قالوا: مؤمن فقد جاء بالقول، فإنما الاستثناء بالعمل لا بالقول.

وعن إسحاق بن إبراهيم قال: سمعت أبا عبد الله يقول: أذهب إلى حديث ابن مسعود في الاستثناء في الإيمان، لأن الإيمان قول وعمل، والعمل الفعل، فقد جئنا بالقول، ونخشى أن نكون فرطنا في العمل؛ فيعجبني أن يستثني في الإيمان بقول: أنا مؤمن إن شاء الله، قال: وسمعت أبا عبد الله وسئل عن قول النبي ﷺ «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»[1] الاستثناء ههنا على أي شيء يقع؟ قال: على البقاع، لا يدري أيدفن في الموضع الذي سلم عليه أم في غيره.

وعن الميموني أنه سأل أبا عبد الله عن قوله ورأيه في: مؤمن إن شاء الله. قال: أقول: مؤمن إن شاء الله، ومؤمن أرجو، لأنه لا يدري كيف البراءة للأعمال على ما افترض عليه أم لا. ومثل هذا كثير في كلام أحمد وأمثاله، وهذا مطابق لما تقدم من أن المؤمن المطلق هو القائم بالواجبات، المستحق للجنة إذا مات على ذلك، وأن المفرط بترك المأمور أو فعل المحظور لا يطلق عليه أنه مؤمن؛ وأن المؤمن المطلق هو البر التقي ولي الله، فإذا قال: أنا مؤمن قطعاً، كان كقوله: أنا بر تقي ولي الله قطعاً.

وقد كان أحمد وغيره من السلف مع هذا يكرهون سؤال الرجل لغيره: أمؤمن أنت؟ ويكرهون الجواب؛ لأن هذه بدعة أحدثها المرجئة ليحتجوا بها لقولهم؛ فإن الرجل يعلم من نفسه أنه ليس بكافر، بل يجد قلبه مصدقاً بما جاء به الرسول، فيقول: أنا مؤمن، فيثبت أن الإيمان هو التصديق، لأنك تجزم بأنك مؤمن، ولا تجزم بأنك فعلت كل ما أمرت به؛ فلما علم السلف مقصدهم صاروا يكرهون الجواب، أو يفصلون في الجواب؛ وهذا لأن لفظ «الإيمان» فيه إطلاق وتقييد، فكانوا يجيبون بالإيمان المقيد الذي لا يستلزم أنه شاهد فيه لنفسه بالكمال، ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يقال: أنا مؤمن بلا استثناء إذا أراد ذلك، لكن ينبغي أن

---

(١) الحديث مر تخريجه ونصه الكامل

يقرن كلامه بما يبين أنه لم يرد الإيمان المطلق الكامل، ولهذا كان أحمد يكره أن يجيب على المطلق بلا استثناء يقدمه.

وقال المروذي: قيل لأبي عبد الله نقول: نحن المؤمنون؟ فقال نقول: نحن المسلمون، وقال أيضاً: قلت لأبي عبد الله: نقول إنا مؤمنون؟ قال: ولكن نقول: إنا مسلمون، ومع هذا فلم ينكر على من ترك الاستثناء إذا لم يكن قصده قصد المرجئة أن الإيمان مجرد القول، بل يكره تركه لما يعلم أن في قلبه إيماناً، وإن كان لايجزم بكمال إيمانه؟.

قال الخلال: أخبرني أحمد بن أصرم المزني، أن أبا عبد الله قيل له: إذا سألني الرجل فقال: أمؤمن أنت؟ قال سؤالك إياي بدعة، لا يشك في إيمانه، أو قال لا نشك في إيماننا.

قال المزني: وحفظي أن أبا عبد الله قال: أقول كما قال طاووس: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله.

وقال الخلال: أخبرني حرب بن إسماعيل، وأبو داود، قال أبو داود: سمعت أحمد: قال: سمعت سفيان ـ يعني ابن عيينة ـ يقول: إذا سئل أمؤمن أنت؟ لم يجبه، ويقول: سؤالك إياي بدعة، ولا أشك في إيماني، وقال: إن قال إن شاء الله، فليس يكره، ولا يداخل الشك، فقد أخبر عن أحمد أنه قال: لا نشك في إيماننا، وأن السائل لا يشك في إيمان المسؤول، وهذا أبلغ، وهو إنما يجزم بأنه مقر مصدق، بما جاء به الرسول، لا يجزم بأنه قائم بالواجبات.

فعلم أن أحمد وغيره من السلف، كانوا يجزمون ولا يشكون في وجود ما في القلب من الإيمان في هذه الحال، ويجعلون الاستثناء عائداً إلى الإيمان المطلق المتضمن فعل المأمور، ويحتجون أيضاً بجواز الاستثناء فيما لا يشك فيه، وهذا «مأخذ ثان» وإن كنا لا نشك فيما في قلوبنا من الإيمان، فالاستثناء فيما يعلم وجوده قد جاءت به السنة، لما فيه من الحكمة.

قال: ودخل عليه شيخ فسأله عن الإيمان، فقال له: قول وعمل، يزيد وينقص، فقال له: أقول: مؤمن إن شاء الله؟ قال: نعم. فقال له: إنهم يقولون لي

إنك شاك؛ قال: بئس ما قالوا، ثم خرج فقال: ردوه فقال: أليس يقولون: الإيمان قول وعمل وينقص؟ قال: نعم، قال: هؤلاء يستثنون. قال له: كيف يا أبا عبد الله؟ قال؛ قل لهم: زعمتم أن الإيمان قول وعمل، فالقول قد أتيتم به، والعمل لم تأتوا به، فهذا الاستثناء لهذا العمل، قيل له يستثني في الإيمان؟ قال: نعم، أقول: أنا مؤمن إن شاء الله، استثني على اليقين لا على الشك، ثم قال: قال الله: ﴿لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين﴾[1] فقد أخبر الله تعالى إنهم داخلون المسجد الحرام.

فقد بين أحمد في كلامه أنه يستثني مع تيقنه بما هو الآن موجود فيه، يقوله بلسانه وقلبه، لا يشك في ذلك، ويستثني لكون العمل من الإيمان؛ وهو لا يتيقن أنه أكمله بل يشك في ذلك، فنفى الشك وأثبت اليقين، فيما يتيقنه من نفسه، وأثبت الشك فيما لا يعلم وجوده، وبين أن الإستثناء مستحب لهذا الثاني الذي لا يعلم هل أتى به أم لا، وهو جائز أيضاً لما يتيقنه، فلو استثنى لنفس الموجود في قلبه جاز، كقول النبي ﷺ: «والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله» وهذا أمر موجود في الحال ليس بمستقبل، وهو كونه أخشانا؛ فإنه لا يرجو أن يصير أخشانا لله؛ بل هو يرجو أن يكون حين هذا القول أخشانا لله. كما يرجو المؤمن إذا عمل عملاً أن يكون الله تقبله منه ويخاف أن لا يكون تقبله منه. كما قال تعالى: ﴿والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة إنهم إلى ربهم راجعون﴾[2] وقال النبي ﷺ: «هو الرجل يصلي ويصوم ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه» والقبول هو أمر حاضر أو ماض وهو يرجوه ويخافه، وذلك أن ماله عاقبة مستقبلة محمودة أو مذمومة، والإنسان يجوز وجوده وعدمه. يقال: إنه يرجوه وإنه يخافه. فتعلق الرجاء والخوف بالحاضر والماضي لأن عاقبته المطلوبة والمكروهة مستقبلة. فهو يرجو أن يكون الله تقبل عمله فيثيبه عليه فيرحمه في المستقبل. ويخاف أن لا يكون تقبله فيحرم ثوابه. كما يخاف أن يكون الله قد سخط عليه في معصيته فيعاقبه عليها.

---

(١) سورة الفتح آية ٢٧.

(٢) سورة المؤمنون آية ٦٠.

وإذا كان الإنسان يسعى فيما يطلبه كتاجر أو بريد أرسله في حاجته يقضيها في بعض الأوقات فإذا مضى ذلك الوقت يقول أرجو أن يكون فلان قد قضى ذلك الأمر، وقضاؤه ماض، لكن ما يحصل لهذا من الفرح والسرور وغير ذلك من مقاصده مستقبل. ويقول الإنسان في الوقت الذي جرت عادة الحاج بدخولهم إلى مكة: أرجو أن يكونوا دخلوا، ويقول في سرية بعثت إلى الكفار: نرجو أن يكون الله قد نصر المؤمنين وغنمهم، ويقال في نيل مصر عند وقت إرتفاعه: نرجو أن يكون قد صعد النيل، كما يقول الحاضر في مصر مثل هذا الوقت: نرجو أن يكون النيل في هذا العام نيلاً مرتفعاً، ويقال لمن له أرض يحب أن تمطر: إذا مطرت بعض النواحي أرجو أن يكون المطر عاماً، وأرجو أن تكون قد مطرت الأرض الفلانية، وذلك لأن المرجو هو ما يفرح بوجوده ويسره، فالمكروه ما يتألم بوجوده.

وهذا يتعلق بالعلم، والعلم بذلك مستقبل، فإذا علم أن المسلمين انتصروا، والحاج قد دخلوا، أو المطر قد نزل، فرح بذلك وحصل به مقاصد آخر له، وإذا كان الأمر بخلاف ذلك، لم يحصل ذلك المحبوب المطلوب فيقول: أرجو وأخاف، لأن المحبوب والمكروه متعلق بالعلم بذلك وهو مستقبل، وكذلك المطلوب بالإيمان من السعادة والنجاة، هو أمر مستقبل فيستثنى، في الحاضر بذلك، لأن المطلوب به مستقبل، ثم كل مطلوب مستقبل، تعلق بمشيئة الله وإن جزم بوجوده، لأنه لا يكون مستقبل إلا بمشيئة الله.

أركان الإسلام

أول ما في الحديث سؤاله عن «الإسلام»: فأجابه بأن «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان وتحج البيت»[1] وهذه الخمس هي المذكورة في حديث ابن عمر المتفق عليه «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً». وهذا قاله النبي ﷺ بعد أن فرض الله الحج، فلهذا ذكر الخمس: وأكثر الأحاديث لا يوجد فيها ذكر الحج، في حديث وفد عبد القيس «آمركم بالإيمان بالله وحده. أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس».

وحديث وفد عبد القيس من أشهر الأحاديث وأصحها. وفي بعض طرق البخاري لم يذكر الصيام، لكن هو مذكور في كثير من طرقه، وفي مسلم، وهو أيضاً مذكور في حديث أبي سعيد الذي ذكر فيه قصة وفد عبد القيس رواه مسلم، في صحيحه عنه، واتفقا على حديث ابن عباس وفيه أنه أمرهم بإيتاء الخمس من المغنم؛ والخمس إنما فرض في غزوة بدر وشهر رمضان فرض قبل ذلك.

ووفد عبد القيس من خيار الوفد الذين وفدوا على النبي ﷺ، وقدومهم على النبي ﷺ كان قبل فرض الحج، وقد قيل قدموا سنة الوفود: سنة تسع، والصواب

(١) مر تخريجه.

أنهم قدموا قبل ذلك، فإنهم قالوا إن بيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر - يعنون أهل نجد - وإنا لا نصل إليك إلا في شهر حرام، وسنة تسع كانت العرب قد ذلت وتركت الحرب، وكانوا بين مسلم أو معاهد خائف، لما فتح الله مكة ثم هزموا هوازن يوم حنين، وإنما كانوا ينتظرون بإسلامهم فتح مكة، وقد بعث النبي ﷺ أبا بكر رضي الله عنه أميراً على الحج سنة تسع، وأردفه بعلي بن أبي طالب، رضي الله عنه؛ لتنفيذ العهود التي كانت بين النبي ﷺ وبين العرب، إلا أنه أجلهم أربعة أشهر من حين حجة أبي بكر، وكانت في ذي القعدة.

وقد قال تعالى: ﴿**فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين**﴾[1] الآية. وهذه الأربعة التي أجلوها الأربعة الحرم.

ولهذا عزا النبي ﷺ النصاري بأرض الروم، عام تبوك سنة تسع، قبل إرسال أبي بكر أميراً على الموسم[2]، وإنما أمكنه غزو النصارى لما اطمأن من جهة مشركي العرب، وعلم أنه لا خوف على الإسلام منهم؛ ولهذا لم يأذن لأحد ممن يصلح للقتال في التخلف، فلم يتخلف إلا منافق: أو الثلاثة الذين تيب عليهم، أو معذور، ولهذا لما استخلف علياً على المدينة عام تبوك طعن المنافقون فيه لضعف هذا الإستخلاف، وقالوا: إنما خلفه لأنه يبغضه. فاتبعه علي وهو يبكي، فقال: أتخلفني مع النساء والصبيان؟ فقال: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟! إلا أنه لا نبي بعدي»[3]. وكان قبل ذلك يستخلف على المدينة من يستخلفه، وفيها رجال من أهل القتال، وذلك لأنه لم يكن حينئذ بأرض العرب لا بمكة ولا بنجد ونحوهما من يقاتل أهل دار الإسلام - مكة والمدينة، وغيرهما - ولا يخيفهم: ثم لما رجع من تبوك أقر أبا بكر على الموسم، يقيم الحج والصلاة، ويأمر أن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، وأتبعه بعلي لأجل نقض العهود؛ إذ كانت عادة العرب أن لا يقبلوا إلا من المطاع الكبير، أو من رجل من أهل بيته.

---

(١) سورة التوبة اية ٩.

(٢) أراد بالموسم: الحج

(٣) أنظر البخاري في فضائل أصحاب النبي ٩، والترمذي في المناقب ٢٠، وابن ماجة في المقدمة ١١، وأحمد ١/١٧٠، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ٣٢/٣.

والمقصود: أن هذا يبين أن قدوم وفد عبد القيس كان قبل ذلك. وأما «حديث ضمام» فرواه مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك: «نهينا أن نسأل رسول الله عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية، العاقل يسأل ونحن نسمع فجاء رجل من أهل البادية فقال: يا محمد! أتانا رسولك فزعم أنك تزعم أن الله أرسلك، قال: صدق، قال: فمن خلق السماء؟ قال: الله قال: فمن، خلق الأرض؟ قال: الله، قال: فمن نصب هذه الجبال وجعل فيها ما جعل؟ قال: الله قال: فبالذي خلق السماء، وخلق الأرض، ونصب الجبال، آلله أرسلك؟! قال: نعم، قال وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا، قال: صدق قال: فبالذي أرسلك، آلله أمرك بهذا؟ قال: نعم قال: وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا، قال: صدق، قال: فبالذي أرسلك آلله أمرك بهذا؟! قال: نعم، قال: وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلاً قال: صدق، ثم ولى الرجل، وقال: والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن، ولا أنقص منهن فقال: رسول الله ﷺ لئن صدق ليدخلن الجنة».

وعن أنس قال: بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد إذ دخل رجل على جمل، فأناخه في المسجد ثم عقله، ثم قال لهم: أيكم محمد؟ ـ والنبي ﷺ متكىء بين ظهرانيهم ـ فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكىء؟ فقال له الرجل: ابن عبد المطلب؟ فقال له: النبي ﷺ قد أجبتك فقال الرجل: للنبي ﷺ إنني سائلك فمشدد عليك في المسألة فلا تجد علي في نفسك؛ فقال: سل عما بدالك؟ فقال: أسألك بربك ورب من قبلك؟ آلله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال: اللهم نعم، وذكر أنه سأله عن الصلاة والزكاة؛ ولم يذكر الصيام والحج، فقال: الرجل آمنت بما جئت به وأنا رسول من ورائي من قومي؛ وأنا ضمام ابن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر». هذان الطريقان في الصحيحين، لكن البخاري لم يذكر في الأول الحج؛ بل ذكر الصيام؛ والسياق الأول أتم؛ والناس يجعلون الحديثين حديثاً واحداً.

ويشبه ـ والله أعلم ـ أن يكون البخاري رأى أن ذكر الحج فيه وهماً لأن سعد ابن أبي بكر؛ هم من هوازن وهم أصهار رسول الله ﷺ، وهوازن كانت معهم وقعة

حنين بعد فتح مكة فأسلموا كلهم بعد الوقعة ودفع إليهم النبي ﷺ النساء والصبيان بعد أن قسمها على المعسكر، واستطاب أنفسهم في ذلك، فلا تكون هذه الزيارة إلا قبل فتح مكة والحج لم يكن فرض إذ ذاك.

وفي الصحيحين أيضاً «عن أبي هريرة أن أعرابياً جاء إلى رسول ﷺ فقال: يا رسول الله! دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة، فقال تعبد الله لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان، قال: والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا شيئاً أبداً، ولا أنقص منه، فلما ولى قال النبي ﷺ: من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا» وهذا يحتمل أن يكون ضماماً، وقد جاء في بعض الأحاديث ذكر الصلاة والزكاة فقط، كما في الصحيحين عن أبي أيوب الأنصاري «أن أعرابياً عرض لرسول الله ﷺ، وهو في سفر فأخذ بخطام ناقته أو بزمامها، ثم قال: يا رسول الله! أو يا محمد!. أخبرني بما يقربني من الجنة ويباعدني من النار، قال: فكف رسول الله ﷺ ثم نظر في أصحابه، ثم قال: لقد وفق أو لقد هُدي، ثم قال: كيف قلت؟ قال: فأعاد، فقال رسول الله ﷺ: تعبد الله لا تشترك به شيئاً، وتقيم الصلاة وتؤدي الزكاة وتصل الرحم، فلما أدبر قال رسول الله ﷺ: إن تمسَّك بما أُمر به، دخل الجنة» هذه الألفاظ في مسلم.

وقد جاء ذكر الصلاة والصيام في حديث النعمان بن قوقل رواه مسلم عن جابر بن عبد الله قال: «سأل رجل النبي ﷺ، قال: أرأيت إذا صليت الصلوات المكتوبات، وصمت رمضان وأحللت الحلال وحرمت الحرام ولم أزد على ذلك شيئاً، أدخل الجنة؟ قال: نعم، قال: والله لا أزيد على ذلك شيئاً». وفي لفظ «أتى النبي ﷺ النعمان بن قوقل وحديث النعمان هذا قديم؛ فإن النعمان بن قوقل قتل قبل فتح مكة، قتله بعض بني سعد بن العاص، كما ثبت ذلك في الصحيح فهذه الأحاديث خرجت جواباً لسؤال سائلين.

أما حديث ابن عمر فإنه مبتدأ وأحاديث الدعوة والقتال فيها الصلاة والزكاة كما في الصحيحين، عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «أمرت أن أقاتل

الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك، عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله». وقد أخرجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة رواه مسلم عن جابر «قال: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها». فقال أبو بكر: والله! لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال.

فكان من فقه أبي بكر أنه فهم من ذلك الحديث المختصر أن القتال على الزكاة قتال على حق المال، وقد بين النبي ﷺ مراده بذلك في اللفظ المبسوط الذي رواه ابن عمر. والقرآن صريح في موافقة حديث ابن عمر كما قال تعالى: ﴿فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم﴾[1]. وحديث معاذ لما بعثه إلى اليمن لم يذكر فيه النبي ﷺ إلا الصلاة والزكاة.

فلما كان في بعض الأحاديث ذكر بعض الأركان دون بعض أشكل ذلك على بعض الناس. فأجاب بعض الناس بأن سبب هذا أن الرواة إختصر بعضهم الحديث الذي رواه؛ وليس الأمر كذلك؛ فإن هذا طعن في الرواة، ونسبة لهم إلى الكذب، إذ هذا الذي ذكره إنما يقع في الحديث الواحد مثل حديث وفد عبد القيس حيث ذكر بعضهم الصيام، وبعضهم لم يذكره، وحديث ضمام حيث ذكر بعضهم الخمس، وبعضهم لم يذكره، وحديث النعمان بن قوقل حيث ذكر بعضهم فيه الصيام وبعضهم لم يذكره، فبهذا يعلم أن أحد الراويين اختصر البعض أو غلط في الزيادة.

فأما الحديثان المنفصلان فليس الأمر فيهما كذلك، لا سيما والأحاديث قد تواترت بكون الأجوبة كانت مختلفة وفيهما ما بين قطعاً أن النبي ﷺ تكلم بهذا تارة وبهذا تارة، والقرآن يصدق ذلك، فإن الله علق الأخوة الإيمانية في بعض الآيات بالصلاة والزكاة فقط كما في قوله تعالى: ﴿فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين﴾[2] كما أنه علق ترك القتال على ذلك في قوله تعالى: ﴿فإن

(١) سورة التوبة آية ٥.
(٢) سورة التوبة آية ١١.

تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم﴾[1] وقد تقدم حديث ابن عمر الذي في الصحيحين موافقاً لهذه الآية. و «أيضاً» فإن في حديث وفد عبد القيس ذكر خمس المغنم لأنهم كانوا طائفة ممتنعة يقاتلون ومثل هذا لا يذكر جواب سؤال سائل بما يجب عليه في حق نفسه، ولكن عن هذا «جوابان»:

أحدهما: إن النبي ﷺ أجاب بحسب نزول الفرائض، وأول ما فرض الله الشهادتين، ثم الصلاة، فإنه أمر بالصلاة في أول أوقات الوحي؛ بل قد ثبت في الصحيح أن أول ما أنزل عليه: **﴿إقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق﴾** إلى قوله: **﴿علم الإنسان ما لم يعلم﴾**[2] ثم أنزل عليه بعد ذلك **﴿يا أيها المدثر! قم فأنذر﴾**[3] فهذا الخطاب إرسال له إلى الناس والإرسال بعد الأنباء؛ فإن الخطاب الأول ليس فيه إرسال، وآخر سورة إقرأ **﴿اسجد واقترب﴾**[4]. فأول السورة أمر بالقراءة، وآخرها أمر بالسجود، والصلاة مؤلفة من أقوال وأعمال، فأفضل أقوالها القراءة، وأفضل أعمالها السجود والقراءة أول أقوالها المقصودة، وما بعده تبع له.

وقد روي أن الصلاة أول ما فرضت كانت ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي، ثم فرضت الخمس ليلة المعراج، وكانت ركعتين ركعتين؛ فلما هاجر أقرت صلاة السفر؛ زيد في صلاة الحضر، وكانت الصلاة تكمل شيئاً بعد شيء. فكانوا أولاً يتكلمون في الصلاة ولم يكن فيها تشهد، ثم أمروا بالتشهد؛ وحرم عليهم الكلام؛ وكذلك لم يكن بمكة لهم أذان، وإنما شرع الأذان بالمدينة بعد الهجرة؛ وكذلك صلاة الجمعة، والعيد؛ والكسوف؛ والإستسقاء، وقيام رمضان، وغير ذلك. إنما شرع بالمدينة بعد الهجرة.

وأمروا بالزكاة؛ والإحسان في مكة أيضاً؛ ولكن فرائض الزكاة ونصبها إنما شرعت بالمدينة.

---

(١) سورة التوبة آية ٥.

(٢) سورة العلق من أولها.

(٣) سورة المدثر من أولها.

(٤) آخر سورة العلق.

وأما «صوم شهر رمضان» فهو إنما فرض في السنة الثانية من الهجرة، وأدرك النبي ﷺ تسع رمضانات.

وأما «الحج» فقد تنازع الناس في وجوبه؛ فقالت طائفة فرض سنة ست من الهجرة عام الحديبية باتفاق الناس، قالوا: وهذه الآية تدل على وجوب الحج ووجوب العمرة أيضاً لأن الأمر بالإتمام يتضمن الأمر بابتداء الفعل وإتمامه. وقال الأكثرون: إنما وجب الحج متأخراً، قيل سنة تسع؛ وقيل سنة عشر، وهذا هو الصحيح؛ فإن آية الإيجاب إنما هي قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت﴾[1] وهذه الآية في آل عمران في سياق مخاطبته لأهل الكتاب، وصدر آل عمران، وما فيها من مخاطبة أهل الكتاب نزل لما قدم على النبي ﷺ وفد نجران النصارى، وناظروه في أمر المسيح؛ وهم أول من أدى الجزية من أهل الكتاب. وكان ذلك بعد إنزال سورة براءة التي شرع فيها الجزية، وأمر فيها بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، وغزا النبي ﷺ غزوة تبوك التي غزا فيها النصارى لما أمر الله بذلك في قوله: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق، من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾[2] ولهذا لم يذكر وجوب الحج في عامة الأحاديث وإنما في الأحاديث المتأخرة.

وقد قدم على النبي ﷺ وفد عبد القيس، وكان قدومهم قبل فتح مكة على الصحيح كما قد بيناه، وقالوا: يا رسول الله! إن بيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر يعنون بذلك أهل نجد: من تميم وأسد وغطفان لأنهم بين البحرين وبين المدينة، وعبد القيس هم من ربيعة ليسوا من مصر، ولما فتحت مكة زال هذا الخوف، ولما قدم عليه وفد عبد القيس أمرهم بالصلاة، والزكاة؛ وصيام رمضان؛ وخمس المغنم؛ ولم يأمرهم بالحج، وحديث ضمام قد تقدم أن البخاري لم يذكر فيه الحج كما لم يذكره في حديث طلحة وأبي هريرة وغيرهما مع قولهم: إن هذه

---

(١) سورة الحج آية ٩٧.

(٢) سورة التوبة آية ٢٩.

الأحاديث هي من قصة ضمام، وهذا ممكن؛ مع أن تاريخ قدوم ضمام هذا ليس متيقناً.

وأما قوله: ﴿وأتموا الحج والعمرة لله﴾[1] فليس في هذه الآية إلا الأمر بإتمام ذلك وذلك يوجب إتمام ذلك على من دخل فيه، فنزل الأمر بذلك لما أحرموا بالعمرة عام الحديبية، ثم أحصروا فأمروا بالإتمام، وبين لهم حكم الإحصار، ولم يكن حينئذ قد وجب عليهم لا عمرة ولا حج.

الجواب الثاني: أنه كان يذكر في كل مقام ما يناسبه، فيذكر تارة الفرائض الظاهرة، التي تقاتل على تركها الطائفة الممتنعة كالصلاة والزكاة، ويذكر تارة ما يجب على السائل، فمن أجابه بالصلاة والصيام لم يكن عليه زكاة يؤديها، ومن أجابه بالصلاة والزكاة والصيام: فإما أن يكون قبل فرض الحج، وهذا هو الواجب في مثل حديث عبد القيس ونحوه، وإما أن يكون السائل ممن لا حج عليه.

وأما الصلاة والزكاة فلهما شأن ليس لسائر الفرائض؛ ولهذا ذكر الله تعالى في كتابه القتال عليهما؛ لأنهما عبادتان؛ بخلاف الصوم فإنه أمر باطن وهو مما ائتمن عليه الناس، فهو من جنس الوضوء والإغتسال من الجنابة ونحو ذلك مما يؤتمن عليه العبد؛ فإن الإنسان يمكنه أن لا ينوي الصوم وأن يأكل سراً كما يمكنه أن يكتم حَدَثَه وجنابته، وأما الصلاة والزكاة فأمر ظاهر لا يمكن الإنسان بين المؤمنين أن يمتنع من ذلك.

وهو ﷺ يذكر في الإسلام الأعمال الظاهرة التي يقاتل عليها الناس، ويصيرون مسلمين بفعلها؛ فلهذا علق ذلك بالصلاة والزكاة دون الصيام، وإن كان الصوم واجباً كما في آيتي براءة، فإن براءة نزلت بعد فرض الصيام باتفاق الناس. وكذلك لما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن قال له: «إنك تأتي قوماً أهل كتاب؛ فليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله، وإني رسول الله، فإن هم أجابوك لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة،

---

(١) سورة البقرة آية ١٩٦.

فإن هم أطاعوك لذلك؛ فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائه فترد على فقرائهم؛ فإن هم أطاعوك لذلك، فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب» أخرجاه في الصحيحين.

ومعاذ أرسله إلى اليمن في آخر الأمر، بعد فرض الصيام؛ بل بعد فتح مكة، بل بعد تبوك، وبعد فرض الحج والجزية، فإن النبي ﷺ مات ومعاذ باليمن، وإنما قدم المدينة بعد موته؛ ولم يذكر في هذا الحديث الصيام، لأنه تبع وهو باطن، ولا ذكر الحج؛ لأن وجوبه خاص ليس بعام، وهو لا يجب في العمر إلا مرة.

ولهذا تنازع العلماء في تكفير من يترك شيئاً من هذه «الفرائض الأربع» بعد الإقرار بوجوبها؛ فأما «الشهادتان» إذا لم يتكلم بهما مع القدرة فهو كافر باتفاق المسلمين، وهو كافر باطناً وظاهراً عند سلف الأمة وأئمتها، وجماهير علمائها، وذهبت طائفة من المرجئة، وهم جهمية المرجئة: كجهم، والصالحي وأتباعهما، إلى أنه إذا كان مصدقاً بقلبه كان كافراً في الظاهر دون الباطن، وقد تقدم التنبيه على أصل هذا القول، وهو قول مبتدع في الإسلام لم يقله أحد من الأئمة، وقد تقدم أن الإيمان الباطن يستلزم الإقرار الظاهر؛ بل وغيره، وإن وجود الإيمان الباطن تصديقاً وحباً، وانقياداً بدون الإقرار الظاهر ممتنع.

وأما «الفرائض الأربع» فإذا جحد وجوب شيء منها بعد بلوغ الحجة فهو كافر، وكذلك من جحد تحريم شيء من المحرمات الظاهرة المتواتر تحريمها كالفواحش والظلم والكذب والخمر ونحو ذلك، وأما من لم تقم عليه الحجة مثل أن يكون حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، لم تبلغه فيها شرائع الإسلام ونحو ذلك، أو غلط فظن أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يستثنون من تحريم الخمر، كما غلط في ذلك الذين استتابهم عمر. وأمثال ذلك، فإنهم يستتابون وتقام الحجة عليهم، فإن أصروا كفروا حينئذ ولا يحكم بكفرهم قبل ذلك؛ كما لم يحكم الصحابة بكفر قدامة بن مظعون. وأصحابه لما غلطوا فيما غلطوا فيه من التأويل.

وأما مع الإقرار بالوجوب إذا ترك شيئاً من هذه الأركان الأربعة ففي التكفير أقوال للعلماء هي روايات عن أحمد:

أحدها: أنه يكفر بترك واحد من الأربعة حتى الحج، وإن كان جواز تأخيره نزاع بين العلماء[1]، فمتى عزم على تركه بالكلية كفر، وهذا قول طائفة من السلف، وهي إحدى الروايات عن أحمد إختارها أبو بكر.

والثاني: أنه لا يكفر بترك شيء من ذلك مع الإقرار بالوجوب، وهذا هو المشهور عند كثير من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وهو إحدى الروايات عن أحمد إختارها ابن بطة وغيره.

والثالث: لا يكفر إلا بترك الصلاة، وهي الرواية الثالثة عن أحمد، وقول كثير من السلف، وطائفة من أصحاب مالك، والشافعي، وطائفة من أصحاب أحمد.

والرابع: يكفر بتركها، وترك الزكاة فقط.

والخامس: بتركها، وترك الزكاة إذا قاتل الإمام عليها دون ترك الصيام والحج[2]. وهذه المسألة لها طرفان.

أحدها: في إثبات الكفر الظاهر.

والثاني: في إثبات الكفر الباطن.

فأما «الطرف الثاني» فهو مبني على مسألة كون الإيمان قولاً وعملاً كما تقدم، ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه، بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع

---

(١) الواجب ينقسم في أحد تقسيماته إلى قسمين، موقت ومطلق فمثال الواجبات الموقتة الصلاة وصوم رمضان، ومثال المطلقة الكفارات التي يمكن أداؤها في أي وقت من أوقات العمر. والواجب الموقت على ثلاثة أنواع: موسع كأوقات الصلوات الخمسة، ومضيق وهو ما يساوي الواجب ومثاله رمضان، عينه الشارع لأداء فريضة الصوم، وثالثها الوقت ذو الشبهين، ومثلوا له بالحج، فالحج يشبه الموسع حيث أن أشهر الحج لا تستغرقها أعماله، ويشبه المضيق حيث أن العام لا يسع إلا حجاً واحداً، وهذا أمر يعرف من أصول الفقه.

(٢) هذا الإختلاف أورده ابن القيم في كتاب «الصلاة وأحكام تاركها» فليراجع بالتفصيل.

نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيمان صحيح؛ ولهذا إنما يصف سبحانه بالإمتناع من السجود الكفار، كقوله: **﴿يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون * خاشعة أبصارهم ترهقهم ذلة، وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم سالمون﴾**(1).

وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما، من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وغيرهما، في الحديث الطويل، حديث التجلي «إنه إذا تجلى تعالى لعباده يوم القيامة، سجد له المؤمنون وبقي ظهر من كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة، مثل الطبق لا يستطيع السجود» فإذا كان هذا حال من سجد رياء فكيف حال من لم يسجد قط؟! وثبت أيضاً في الصحيح «إن النار تأكل من ابن آدم كل شيء إلا موضع السجود، فإن الله حرم على النار أن تأكله» فعلم أن من لم يكن يسجد لله تأكله النار كله، وكذلك ثبت في الصحيح «إن النبي ﷺ يعرف أمته يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء» فدل ذلك على أن من لم يكن غراً محجلاً لم يعرفه النبي ﷺ، فلا يكون من أمته.

و «أيضاً» في القرآن علق الأخوة في الدين على نفس إقام الصلاة وإيتاء الزكاة، كما علق ذلك على التوبة من الكفر، فإذا انتفى ذلك انتفت الأخوة، و «أيضاً» فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر». وفي المسند «من ترك الصلاة متعمداً فقد برئت منه الذمة».

و «أيضاً» فإن شعار المسلمين الصلاة، ولهذا يعبر عنهم بها فيقال: اختلف أهل الصلاة، واختلف أهل القبلة، والمصنفون لمقالات المسلمين يقولون: «مقالات الإسلاميين، واختلاف المصلين»(2) وفي الصحيح «من صلى صلاتنا؛ واستقبل قبلتنا؛ وأكل ذبيحتنا؛ فذلك المسلم له مالنا؛ وعليه ما علينا» وأمثال هذه النصوص كثيرة في الكتاب والسنة.

وأما الذين لم يكفروا بترك الصلاة ونحوها؛ فليست لهم حجة إلا وهي متناولة

---

(1) سورة القلم آية ٤٢ - ٤٣.

(2) هو كتاب معروف لأبي الحسن الأشعري.

للجاحد كتناولها للتارك، فما كان جوابهم عن الجاحد كان جواباً لهم عن التارك؛ مع أن النصوص علقت الكفر بالتولي كما تقدم؛ وهذا مثل استدلالهم بالعمومات التي يحتج بها المرجئة كقوله «من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه... أدخله الله الجنة ونحو ذلك من النصوص[1].

وأجود ما اعتمدوا عليه قوله ﷺ «خمس صلوات كتبهن الله على العباد في اليوم والليلة. فمن حافظ عليهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يحافظ عليهن لم يكن له عند الله عهد، إن شاء عذبه. وإن شاء أدخله الجنة» قالوا: فقد جعل غير المحافظ تحت المشيئة. والكافر لا يكون تحت المشيئة. ولا دلالة في هذا؛ فإن الوعد بالمحافظة عليها، والمحافظة فعلها في أوقاتها كما أمر، كما قال تعالى: ﴿**حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى**﴾[2] وعدم المحافظة يكون مع فعلها بعد الوقت، كما أخر النبي ﷺ صلاة العصر يوم الخندق، فأنزل الله آية الأمر بالمحافظة عليها وعلى غيرها من الصلوات.

وقد قال تعالى: ﴿**فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً**﴾[3] فقيل لابن مسعود وغيره: ما إضاعتها؟ فقال: تأخيرها عن وقتها، فقالوا: ما كنا نظن ذلك إلا تركها، فقال: لو تركوها لكانوا كفار. وكذلك قوله: ﴿**فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون**﴾[4] ذمهم مع أنهم يصلون؛ لأنهم سهوا عن حقوقها الواجبة من فعلها في الوقت وإتمام أفعالها المفروضة، كما ثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «تلك صلاة المنافق، تلك صلاة المنافق، تلك صلاة المنافق، يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان قام

(١) يشير إلى أن مثل هذه الأحاديث عامة خصصتها الأحاديث التي تشير إلى تكفير تارك الصلاة، فلا يكتفى بالشهادتين.

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٨.

(٣) سورة مريم آية ٥٩.

(٤) سورة الماعون آية ٥.

فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلا» فجعل هذه صلاة المنافقين لكونه أخرها عن الوقت ونقرها.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ: أنه ذكر الأمراء بعده الذين يعقلون ما ينكر؛ وقالوا: يا رسول الله! أفلا نقاتلهم! قال: «لا ما صلوا» وثبت عنه أنه قال: «سيكون أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها، فصلوا الصلاة لوقتها، ثم اجعلوا صلاتكم معهم نافلة» فنهى عن قتالهم، إذا صلوا وكان في ذلك دلالة على أنهم إذا لم يصلوا قوتلوا، وبين أنهم يؤخرون الصلاة عن وقتها، وذلك ترك المحافظة عليها لا تركها.

وإذا عرف الفرق بين الأمرين، فالنبي ﷺ، إنما أدخل تحت المشيئة من لم يحافظ عليها، لا من ترك، ونفس المحافظة يقتضي أنهم صلوا ولم يحافظوا عليها، ولا يتناول من لم يحافظ، فإنه لو تناول ذلك قتلوا كفاراً مرتدين بلا ريب[1]، ولا يتصور في العادة أن رجلا يكون مؤمناً بقلبه، مقراً بأن الله أوجب عليه الصلاة، ملتزماً لشريعة النبي ﷺ وما جاء به، يأمره ولي الأمر بالصلاة فيمتنع، حتى يقتل، ويكون مع ذلك مؤمناً في الباطن قط لا يكون إلا كافراً، ولو قال أنا مقر بوجوبها غير أني لا أفعلها كان هذا القول مع هذه الحال كذباً منه كما لو أخذ يلقي المصحف في الحش ويقول: أشهد أن ما فيه كلام الله، أو جعل يقتل نبياً من الأنبياء، ويقول أشهد أنه رسول الله ونحو ذلك من الأفعال التي تنافي إيمان القلب، فإذا قال أنا مؤمن بقلبي مع هذه الحال كان كاذباً فيما أظهره من القول.

فهذا الموضع ينبغي تدبره فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب، وعلم أن من قال من الفقهاء إنه إذا أقر بالوجوب وامتنع عن

---

(١) أورد ابن قيم الجوزية في كتاب «الصلاة وحكم تاركها» كيفية قتل من ترك الجمعة، وفي ذلك آراء متعددة، منها أنه يقتل كما يقتل المرتد وهو قول سعيد بن جبير وعامر الشعبي وإبراهيم النخعي وأبي عمرو الأوزاعي وأيوب السختياني وعبد الله بن المبارك وإسحق بن راهوية وعبد الملك بن حبيب من المالكية وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي وحكى الطحاوي عن الشافعي نفسه، وحكاه أبو محمد بن حزم عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وعبد الرحمن بن عوف وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة. والقول الثاني يقتل حداً لا كفراً وهو قول مالك والشافعي (ص ٢٣ - ٢٤).

الفعل لا يقتل، أو يقتل مع إسلامه؛ فإنه دخلت عليه الشبهة التي دخلت على المرجئة والجهمية، والتي دخلت على من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شيء من الفعل، ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوه على قولهم في «مسألة الإيمان»، وأن الأعمال ليست من الإيمان وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع، سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان، أو جزء من الإيمان كما تقدم بيانه.

وحينئذ فإذا كان العبد يفعل بعض المأمورات، ويترك بعضها، كان معه من الإيمان بحسب ما فعله، والإيمان يزيد وينقص، ويجتمع في العبد إيمان ونفاق. كما ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق، حتى يدعها، إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر».

وبهذا تزول الشبهة في هذا الباب، فإن كثيراً من الناس؛ بل أكثرهم، في كثير من الأمصار لا يكونون محافظين على الصلوات الخمس، ولا هم تاركيها بالجملة بل يصلون أحياناً، ويدعون أحياناً، فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق، وتجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة في المواريث ونحوها من الأحكام؛ فإن هذه الأحكام إذا جرت على المنافق المحض ـ كابن أبي وأمثاله من المنافقين ـ فلأن تجري على هؤلاء أولى وأحرى.

وبيان «هذا الموضع» مما يزيل الشبهة: فإن كثيراً من الفقهاء يظن أن من قيل هو كافر، فإنه يجب أن تجري أحكام المرتد ردة ظاهرة، فلا يرث ولا يورث، ولا يناكح حتى أجروا هذه الأحكام على من كفروه بالتأويل، من أهل البدع، وليس الأمر كذلك؛ فإنه قد ثبت أن الناس كانوا «ثلاثة أصناف»: مؤمن؛ وكافر مظهر للكفر، ومنافق مظهر للإسلام مبطن للكفر. وكان في المنافقين من يعلمه الناس بعلامات ودلالات بل من لا يشكون في نفاقه ومن نزل القرآن ببيان نفاقه ـ كابن أبي وأمثاله ـ ومع هذا فلما مات هؤلاء ورثهم ورثتهم المسلمون، وكان إذا

مات لهم ميت آتوهم ميراثه وكانت تعصم دماؤهم، حتى تقوم السنة الشرعية على أحدهم بما يوجب عقوبته.

ولما خرجت الحرورية على علي بن أبي طالب رضي الله عنه، واعتزلوا جماعة المسلمين قال لهم: إن لكم علينا أن لا نمنعكم المساجد، ولا نمنعكم نصيبكم من الفيء فلما استحلوا قتل المسلمين وأخذ أموالهم قاتلهم بأمر النبي ﷺ حيث قال: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن مقتلهم يوم القيامة»(١).

فكانت الحرورية(٢) قد ثبت قتالهم بسنة النبي ﷺ؛ واتفاق أصحابه ولم يكن قتالهم قتال فتنة كالقتال الذي جرى بين فئتين عظيمتين من المسلمين؛ بل قد ثبت عن النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري أنه قال للحسن ابنه: «إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين» وقال في الحديث الصحيح: «تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين فتقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق» فدل بهذا على أن ما فعله الحسن من ترك القتال إما واجباً أو مستحباً لم يمدحه النبي ﷺ على ترك واجب أو مستحب ودل الحديث الآخر على أن الذين قاتلوا الخوارج وهم علي وأصحابه كان أقرب إلى الحق من معاوية وأصحابه؛ وإن قتال الخوارج أمر به النبي ﷺ ليس قتالهم كالقتال في الجمل وصفين الذين ليس فيه أمر من النبي.

والمقصود أن علي بن أبي طالب وغيره من أصحابه لم يحكموا بكفرهم ولا

---

(١) أخرجه البخاري في الأنبياء ٦ والمناقب ٢٥ والمغازي ٦١، ومسلم في الزكاة ١٤٢ - ١٤٤ - و١٤٧ و١٤٨ و١٥٩، وأبو داود في السنة ٢٨، والترمزي في الفتن ٢٤، والنسائي في الزكاة ٧٩ والتحريم ٢٦، وإبن ماجة في المقدمة ١٢، والدارمي في المقدمة ٢١، وفي الموطأ في مس القرآن ١٠، وأخرجه أيضاً أحمد ١/٨٨، ٩٢، ١٥١، ١٦٠، ٣/٥، ١٥، ٣٣، ٦٠، ٦٨، ١٨٣، و٥/١٧٦.

(٢) الحرورية: أحد مسميات الخوارج، وسموا بذلك لأنه في باديء أمرهم نزلوا حروراء.

قاتلوهم حتى بدؤوهم بالقتال. والعلماء قد تنازعوا في تكفير أهل البدع والأهواء وتخليدهم في النار، وما من الأئمة إلا من حكى عنه في ذلك «قولان» كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم وصار بعض أتباعهم يحكي هذا النزاع في جميع أهل البدع؛ وفي تخليدهم، حتى التزم تخليدهم كل من يعتقد أنه مبتدع بعينه، وفي هذا من الخطأ ما لا يحصى؛ وقابله بعضهم فصار يظن أنه لا يطلق كفر أحد من أهل الأهواء؛ وإن كانوا قد أتوا من الإلحاد وأقوال أهل التعطيل والإتحاد.

والتحقيق في هذا: أن القول قد يكون كفراً كمقالات الجهمية الذين قالوا: إن الله لا يتكلم، ولا يرى في الآخرة؛ ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كفر، فيطلق القول بتكفير القائل؛ كما قال السلف من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، ومن قال: إن الله لا يرى في الآخرة فهو كافر، ولا يكفر الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة كما تقدم، كمن جحد وجوب الصلاة، والزكاة، واستحل الخمر؛ والزنا وتأول. فإن ظهور تلك الأحكام بين المسلمين أعظم من ظهور هذه، فإذا كان المتأول المخطيء في تلك لا يحكم بكفره، إلا بعد البيان له واستتابته - كما فعل الصحابة في الطائفة الذين استحلوا الخمر - ففي غير ذلك أولى وأحرى، وعلى هذا يخرج الحديث الصحيح. «في الذي قال: إذا أنا مت فاحرقوني، ثم اسحقوني في اليم، فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين» وقد غفر ا لهذا مع ما حصل له من الشك في قدرة الله وإعادته إذا حرقوه، وهذه المسائل مبسوطة في غير هذا الموضع.

فإن قيل: فالله قد أمر بجهاد الكفار والمنافقين في آيتين من القرآن[1] فإذا كان المنافق تجري عليه أحكام الإسلام في الظاهر، فكيف يمكن مجاهدته.

قيل ما يستقر في القلب من إيمان ونفاق، لا بد أن يظهر موجبه في القول والعمل، كما قال بعض السلف: ما أسر أحد سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهه، وفلتات لسانه، وقد قال تعالى في حق المنافقين: ﴿ولو نشاء لأريناكهم

---

(١) قال تعالى: ﴿يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم﴾ والآية في سورة التحريم آية رقم ٩، وفي سورة التوبة آية رقم ٧٣.

فلعرفتهم بسيماهم، ولتعرفنهم في لحن القول﴾[1] . فإذا أظهر المنافق من ترك الواجبات، وفعل المحرمات ما يستحق عليه العقوبة، عوقب على الظاهر، ولا يعاقب على ما يعلم من باطنه، بلا حجة ظاهرة؛ ولهذا كان النبي ﷺ يعلم من المنافقين، من عرفه الله بهم، وكانوا يحلفون له وهم كاذبون؛ وكان يقبل علانيتهم، ويكل سرائرهم إلى الله. وأساس النفاق الذي بنى عليه هو أن المنافق لا بد أن تختلف سريرته وعلانيته وظاهره وباطنه ولهذا يصفهم الله في كتابه بالكذب كما يصف المؤمنين بالصدق؛ قال تعالى: **﴿ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون﴾**[2]. وقال: **﴿والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾**[3]. وأمثال هذا كثير. وقال تعالى: **﴿إنما المؤمنين الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله، أولئك هم الصادقون﴾**[4] وقال: **﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب﴾** - إلى قوله - **﴿أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون﴾**[5].

و «بالجملة» فأصل هذه المسائل أن تعلم أن الكفر «نوعان» كفر ظاهر، وكفر نفاق، فإذا تكلم في أحكام الآخرة ، كان حكم المنافق حكم الكفار، وأما في أحكام الدنيا، فقد تجري على المنافق أحكام المسلمين.

وقد تبين أن الذين لا بد فيه من قول وعمل وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه أو بقلبه ولسانه ولم يؤد واجباً ظاهراً، ولا صلاة ولا زكاة ولا صياماً ولا غير ذلك من الواجبات، لا لأجل أن الله أوجبها، مثل أن يؤدي الأمانة أويصدق الحديث، أو يعدل في قسمه وحكمه، من غير إيمان بالله ورسوله، لم يخرج بذلك من الكفر، فإن المشركين، وأهل الكتاب يرون وجوب هذه الأمور،

(١) سورة محمد آية ٣٠.
(٢) سورة البقرة آية ١٠.
(٣) سورة التوبة آية ١٠٧.
(٤) سورة الحجرات آية ١٥.
(٥) سورة البقرة آية ١٧٧.

فلا يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد.

ومن قال: بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات سواء جعل فعل تلك الواجبات لازماً له؛ أو جزءاً منه، فهذا نزاع لفظي، كان مخطئاً خطأً بيناً، وهذه بدعة الإرجاء التي أعظم السلف والأئمة الكلام في أهلها، وقالوا فيها من المقالات الغليظة ما هو معروف، والصلاة هي أعظمها وأعمها وأولها وأجلها.

هل فوق الإيمان مقام؟

سُئِلَ رحمهُ الله: عن (الإيمان بالله ورسوله) هل فوقه مقام من المقامات، أو حال من الأحوال أم لا ؟ وهل يدخل فيه جميع المقامات والأحوال المحمودة عند الله ورسوله أم لا؟ وهل تكون صفة الإيمان نوراً يوقعه الله في قلب العبد ويعرف العبد عند وقوعه في قلبه الحق من الباطل أم لا؟ وهل يكون لأول حصوله سبب من الأسباب ـ مثل رؤية أهل الخير أو مجالستهم وصحبتهم أو تعلم عمل من الأعمال أو غير ذلك؟ .

فإن كان لأول حصوله سبب، فما هو ذلك السبب؟ وما الأسباب أيضاً التي يقوى بها الإيمان ـ إلى أن يكمل، على ترتيبها؟ هل يبدأ بالزهد حتى يصححه؟ أم بالعلم حتى يرسخ فيه؟ أم بالعبادة حتى يجهد نفسه؟ أم يجمع بين ذلك على حسب طاقته؟ أم كيف يتوصل إلى حقيقة الإيمان الذي مدحه الله ورسوله؟ بينوا لنا الأسباب وأنواعها وشرحها، التي يتوصل بها إلى حقيقة الإيمان، وما وصف صاحبه ـ رضي الله عنكم؟!

فأجاب: الحمدُ لله رَبِ العَالمين إسم «الإيمان» يستعمل مطلقاً، ويستعمل مقيداً، وإذا استعمل مطلقاً، فجميع ما يحبه الله ورسوله من أقوال العبد وأعماله الباطنة والظاهرة يدخل في مسمى الإيمان عند عامة السلف والأئمة، من الصحابة والتابعين وتابعيهم، الذين يجعلون الإيمان قولاً وعملاً، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ويدخلون جميع الطاعات فرضها ونفلها في مسماه، وهذا مذهب الجماهير من أهل الحديث والتصوف والكلام والفقه، من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

ويدخل في ذلك ما قد يسمى مقاماً وحالاً، مثل الصبر والشكر والخوف والرجاء والتوكل والرضا والخشية والإنابة والإخلاص والتوحيد وغير ذلك.

ومن هذا ما خرج في الصحيحين عن النبي ﷺ - أنه قال: «الإيمان بضع وستون - أو بضع وسبعون - شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان» فذكر أعلا شعب الإيمان، وهو قول لا إله إلا الله، فإنه لا شيء أفضل منها كما في الموطأ وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير» وفي الترمذي وغيره أنه قال: «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة» وفي الصحيح عنه أنه قال: لعمه عند الموت «يا عم! قل: لا إله إلا الله، كلمة أحاج لك بها عند الله».

وقد تظاهرت الدلائل على أن أحسن الحسنات هو التوحيد، كما أن أسوأ السيئات هو الشرك، وهو الذنب الذي لا يغفره الله، كما قال تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾[1] وتلك الحسنة التي لا بد من سعادة صاحبها كما ثبت في الصحيح عنه حديث الموجبتين، موجبة السعادة، وموجبة الشقاوة؛ فمن مات يشهد أن لا إلا الله دخل الجنة، وأما من مات وهو يشرك بالله شيئاً دخل النار وذكر في الحديث أنها أعلا شعب الإيمان.

وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال لوفد عبد القيس: «آمركم بالإيمان بالله، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيموا الصلاة، ووتؤتوا الزكاة، وتؤدوا خمس المغنم» فجعل هذه الأعمال من الإيمان، وقد جعلها من الإسلام في حديث جبرائيل الصحيح - لما أتاه في صورة أعرابي - وسأله عن الإيمان؛ فقال: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، والبعث بعد الموت، وتؤمن بالقدر خيره وشره» وسأله عن الإسلام فقال: «أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان،

---

(١) سورة النساء آية ٤٨.

وتحج البيت» وفي حديث في المسند قال: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب».

فأصل الإيمان في القلب وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار بالتصديق والحب والإنقياد، وما كان في القلب فلا بد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه؛ ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له، وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له؛ لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح، كما قال أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ: أن القلب ملك، والأعضاء جنوده فإن طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده، وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: «إن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب!».

ولهذا ظن طوائف من الناس أن الإيمان إنما هو القلب خاصة، وما على الجوارح ليس داخلاً في مسماه، ولكن هو من ثمراته ونتائجه الدالة عليه، حتى آل الأمر بغلاتهم ـ كجهم وأتباعه ـ إلى أن قالوا: يمكن أن يصدق بقلبه، ولا يظهر بلسانه نإلا كلمة الكفر، مع قدرته على إظهارها، فيكون الذي في القلب إيماناً نافعاً له في الآخرة، وقالوا: حيث حكم الشارع بكفر أحد بعمل أو قول: فلكونه دليلاً على انتفاء ما في القلب. وقولهم متناقض؛ فإنه إذا كان ذلك دليلاً مستلزماً لانتفاء الإيمان الذي في القلب امتنع أن يكون الإيمان ثابتاً في القلب، مع الدليل المستلزم لنفيه، وإن لم يكن دليلاً لم يجز الإستدلال به على الكفر الباطن.

والله سبحانه في غير موضع يبين أن تحقيق الإيمان وتصديقه بما هو من الأعمال الظاهرة والباطنة. كقوله: ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم، وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً، وعلى ربهم يتوكلون. الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون أولئك هم المؤمنون حقاً﴾[1] وقال: ﴿إنما

---

(١) سورة الأنفال آية ٢ ـ ٣

المؤمنون الذين آمنو بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون﴾[1]وقال تعالى: **﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه﴾**[2] وقال تعالى: **﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾**[3].

فإذا قال القائل: هذا يدل على أن الإيمان ينتفي عند انتفاء هذه الأمور، لا يدل على أنها من الإيمان. قيل هذا اعتراف بأنه ينتفي الإيمان الباطن مع عدم مثل هذه الأمور الظاهرة، فلا يجوز أن يدعي أنه يكون في القلب إيمان ينافي الكفر بدون أمور ظاهرة: لا قول ولا عمل وهو المطلوب ـ وذلك تصديق ـ وذلك لأن القلب إذا تحقق ما فيه أثر في الظاهر ضرورة، لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر، فالإرادة الجازمة للفعل مع القدرة التامة توجب وقوع المقدور، فإذا كان في القلب حب الله ورسوله ثابتاً استلزم موالاة أوليائه ومعاداة أعدائه **﴿لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله، ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم﴾**[4] **﴿ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء﴾**[5] فهذا التلازم أمر ضروري.

بقي أن يقال: فهل إسم الإيمان للأصل فقط، أوله ولفروعه؟ والتحقيق: أن الإسم المطلق يتناولهما، وقد يخص الإسم وحده بالإسم مع الإقتران، وقد لا يتناول إلا الأصل، إذا لم يخص إلا هو؛ كاسم الشجرة فإنه يتناول الأصل والفرع إذا وجدت، ولو قطعت الفروع لكان اسم الشجرة يتناول الأصل وحده، وكذلك اسم الحج هو اسم لكل ما يشرع فيه من ركن، وواجب، ومستحب، وهو حج أيضاً تام بدون المستحبات، وهو حج ناقص بدون الواجبات التي يجبرها دم.

---

(١) سورة الحجرات آية ١٥.

(٢) سورة النور آية ٦٢.

(٣) سورة النساء آية ٦٥.

(٤) سورة المجادلة آية ٢٢.

(٥) سورة المائدة آية ٨١.

والشارع ﷺ لا ينفي الإيمان عن العبد لترك مستحب لكن لترك واجب ، بحيث ترك ما يجب من كماله وتمامه؛ لا بانتفاء ما يستحب في ذلك، ولفظ الكمال والتمام: قد يراد به الكمال الواجب، والكمال المستحب؛ كما يقول بعض الفقهاء: الغسل ينقسم: إلى كامل، ومجزىء، فإذا قال النبي ﷺ «لا إيمان لمن لا أمانة له»[1] و«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»[2]. ونحو ذلك، كان لانتفاء بعض ما يجب فيه؛ لا لانتفاء الكمال المستحب. والإيمان يتبعض ويتفاضل الناس فيه: كالحج، والصلاة؛ ولهذا قال ﷺ: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، ومثقال شعيرة من إيمان»[3].

ومن هذا الباب قد يعطف على الإيمان بعض شعبه العالية، أو بعض أنواعه الرفيعة: كاليقين، والعلم ونحو ذلك فيشعر العطف بالمغايرة فيقال هذا: أرفع الإيمان ـ أي اليقين والعلم أرفع من المؤمن الذي ليس معه هذا اليقين والعلم، كما قال الله تعالى: ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾[4]. ومعلوم أن الناس يتفاضلون في نفس الإيمان والتصديق في قوته وضعفه وفي عمومه وخصوصه وفي بقائه ودوامه وفي موجبه ونقيضه، وغير ذلك من أموره فيخص أحد نوعيه باسم يفضل به على النوع الآخر ويبقى اسم الإيمان في مثل ذلك متناولاً للقسم الآخر وكذلك يفعل في نظائر ذلك؛ كما يقال: الإنسان خير من الحيوان والإنسان خير من الدواب.

فإذا عرف هذا؛ فحيث وجد في كلام مقبول تفضيل شيء على الإيمان فإنما هو تفضيل نوع خاص على عمومه أو تفضيل بعض شعبه العالية على غيره. واسم الإيمان قد يتناول النوعين جميعاً، وقد يخص أحدهما كما تقدم، وقد قيل: أكثر اختلاف العقلاء من جهة أسمائه.

---

(١) أخرجه أحمد ٣/١٣٥، ١٥٤، ٢١٠، ٢٥١.

(٢) مر تخريجه

(٣) مر تخريجه

(٤) سورة المجادلة آية ١١.

صفة الإيمان

وأما قول القائل: هل تكون صفة الإيمان نوراً يوقعه الله في قلب العبد ويعرف العبد عند وقوعه في قلبه الحق من الباطل؟ فيقال له: قد قال الله تعالى: **﴿الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح﴾**[1] قال أبي بن كعب وغيره: مثل نوره في قلب المؤمن إلى قوله: **﴿ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور﴾**[2] وقال تعالى: **﴿أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات؟﴾**[3] فالإيمان الذي يهبه الله لعبده سماه نوراً، وسمي الوحي النازل من السماء الذي به يحصل الإيمان. **﴿نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا﴾**[4] وقال تعالى: **﴿فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه﴾**[5] وأمثال ذلك ولا ريب أن المؤمن يفرق بين الحق والباطل بل يفرق بين أعظم الحق لكن لا يمكن أن يقال: بأن كل من له إيمان يفرق بمجرد ما أعطيه من الإيمان بين كل حق وكل باطل.

---

(١) سورة النور آية ٣٠.

(٢) سورة النور آية ٤٠.

(٣) سورة الأنعام آية ١٢٢.

(٤) سورة الشورى أية ٥٢.

(٥) سورة الأعراف آية ١٥٧.

سبب حصول الإيمان

وأما قوله: هل يكون لأول حصوله سبب؟ فلا ريب أنه يحصل بسبب مثل استماع القرآن مثل رؤية أهل الإيمان والنظر في أحوالهم، ومثل معرفة أحوال النبي ﷺ ومعجزاته، والنظر في ذلك ومثل النظر في آيات الله تعالى، ومثل التفكر في أحوال الإنسان نفسه، ومثل الضروريات التي يحدثها الله للعبد التي تضطره إلى الذل لله والإستسلام له، واللجأ إليه وقد يكون هذا سبباً لشيء من الإيمان، وهذا سبباً لشيء آخر؛ بل كل ما يكون في العالم من الأمور فلا بد له من سبب وسبب الإيمان وشعبه يكون تارة من العبد وتارة من غيره، مثل من يقيض له من يدعوه إلى الإيمان، ومن يأمره بالخير وينهاه عن الشر ويبين له علامات الدين، وحججه وبراهينه، وما يعتبره وينزل به ويتعظ به وغير ذلك من الأسباب.

أسباب قوة الإيمان

وأما قوله: فالاسباب التي يقوى بها الإيمان إلى أن يكمل على ترتيبها؟ هل يبدأ بالزهد؟ أو بالعلم؟ أو بالعبادة؟ أم يجمع بين ذلك على حسب طاقته فيقال له: لا بد من الإيمان الواجب والعبادة الواجبة، والزهد الواجب ثم الناس يتفاضلون في الإيمان؛ كتفاضلهم في شعبه وكل إنسان يطلب ما يمكنه طلبه ويقدم ما يقدر على تقديمه من الفاضل.

والناس يتفاضلون في هذا الباب: فمنهم من يكون العلم أيسر عليه من الزهد ومنهم من يكون الزهد أيسر عليه ومنهم من تكون العبادة أيسر عليه منهما، فالمشروع لكل إنسان أن يفعل ما يقدر عليه من الخير كما قال تعالى: ﴿**فاتقوا الله ما استطعتم**﴾[1] وإذا ازدحمت شعب الإيمان قدم ما كان أرضى لله وهو عليه أقدر فقد يكون المفضول أقدر منه على الفاضل، ويحصل له أفضل مما يحصل من الفاضل، فالأفضل لهذا أن يطلب ما هو أنفع له، وهو في حقه أفضل، ولا يطلب ما هو أفضل مطلقاً، إذا كان متعذراً في حقه أو متعسراً يفوته ماهو أفضل له وأنفع؛ كمن يقرأ القرآن بالليل فيتدبره وينتفع بتلاوته، والصلاة تثقل عليه ولا ينتفع منها بعمل، أو ينتفع بالذكر أعظم مما ينتفع بالقراءة.

فأي عمل كان له أنفع ولله أطوع أفضل في حقه من تكلف عمل لا يأتي به على وجهه، بل على وجه ناقص ويفوته به ما هو أنفع له؛ ومعلوم أن الصلاة أكد من قراءة القرآن وقراءة القرآن أفضل من الذكر والدعاء، ومعلوم أيضاً أن الذكر في فعله

---

(١) سورة التغابن آية ١٦.

الخاص: كالركوع والسجود أفضل من قراءة القرآن في ذلك المحل وأن الذكر والقراءة والدعاء عند طلوع الشمس وغروبها خير من الصلاة.

والزهد هو ضد الرغبة وهو كالبغض المخالف للمحبة، والكراهة المخالفة للإرادة وكل من الإرادة والكراهة له أقسام في نفسه وفي متعلقة، فالزهد (فيه) إنقسام: إلى المزهود فيه، وإلى نفس الزهد.

ومن الناس من يزهد لطلب الراحة من تعب الدنيا، ومنهم من يزهد لمسألة أهلها والسلامة من أذاهم، ومنهم من يزهد في المال لطلب الراحة، إلى أمثال هذه الأنواع التي لا يأمر الله بها ولا رسوله، وإنما يأمر الله ورسوله أن يزهد فيما لا يحبه الله ورسوله، ويرغب فيما يحبه الله ورسوله، فيكون زهده هو الإعراض عما لا يأمر الله به ورسوله أمر إيجاب ولا أمر استحباب، سواء كان محرماً أو مكروهاً أو مباحاً مستوى الطرفين في حق العبد، ويكون مع ذلك مقبلاً على ما أمر الله به ورسوله، وإلا فترك المكروه بدون فعل المحبوب ليس بمطلوب، وإنما المطلوب بالمقصود الأول فعل ما يحبه الله ورسوله، وترك المكروه متعين كذلك به تزكو النفس؛ فإن الحسنات إذا انتفت عنها السيئات زكت، فبالزكاة تطيب النفس من الخبائث، وتعظم في الطاعات، كما أن الزرع إذا أزيل عنه الدغل زكا وظهر وعظم.

طريق الوصول إلى قوة الإيمان

وأما طريق الوصول إلى ذلك: فبالاجتهاد في فعل المأمور، وترك المحظور والإستعانة به على ذلك، ففي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير. إحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجزن، وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت لكان كذا وكذا. ولكن قل قدر الله وما شاء فعل؛ فإن لو تفتح عمل الشيطان» وفي السنن «أن النبي ﷺ قضى على رجل فقال المقضي عليه: حسبي الله ونعم الوكيل، فقال النبي ﷺ: «إن الله يلوم على العجز، ولكن عليك بالكَيِّس فإذا غلبك أمر فقل: حسبي الله ونعم الوكيل».

فأمر النبي ﷺ العبد بأن يحرص على ما ينفعه، ويستعين بالله على ذلك والحرص على ما ينفعه هو الإجتهاد في الخير، وهو العبادة؛ فإن كل ما ينفع العبد فهو مأمور بطلبه، وإنما ينهى عن طلب ما يضره ـ وإن اعتقد أنه ينفعه ـ كما يطلب المحرمات وهي تضرة، ويطلب المفضول الذي لا ينفعه، والله تعالى أباح للمؤمنين الطيبات وهي ما ينفعهم، وحرم عليهم الخبائث وهي ما يضرهم، والله سبحانه وتعالى أعلم. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

المصادر والمراجع

- **الأديان والفرق والمذاهب والمعاصر**، عبد القادر شيبة الحمد، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية لات.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**، ابن حجر العسقلاني، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٨.
- **أسباب النزول**. علي بن أحمد الواحدي، بيروت دار الفكر العربي، ط ١ ـ ١٩٩٢
- **التعريفات**، علي بن محمد الجرجاني، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٨
- تفسير **غريب القرآن**، ابن الملقن، تحقيق سمير طه المجذوب، بيروت، عالم الكتب، ط ١ ـ ١٩٨٧.
- **تفسير الفخر الرازي**، محمد الرازي، بيروت، دار الفكر، ط ١ ـ ١٩٨١.
- **تفسير القرآن العظيم**، الحافظ ابن كثير الدمشقي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨.
- **تهذيب التهذيب**، ابن حجر العسقلاني، الهند حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦ هـ.
- سنن **ابن ماجة**، الحافظ محمد بن يزيد القزويني، تحقيق فؤاد عبد الباقي، بيروت دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٥
- **سنن الترمزي** أبو عيسى الترمذي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف بيروت دار الفكر ١٩٨٠
- **سنن أبي داود**، الحافظ أبو داود بن الأشعث السجستاني، بيروت دار الفكر، لات
- **سنن الدارمي**، الحافظ عبد الله الدارمي، بيروت دار الكتب العلمية لات
- **سنن النسائي**، الحافظ أبو عبد الرحمن النسائي، بيروت دار الكتب العلمية لات.
- **صحيح البخاري**، أبو عبد الله البخاري، بيروت دار إحياء التراث العربي، لات.
- **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج القشيري، بيروت دار الفكر، ط ٢ ـ ١٩٧٨.
- **الصلاة وأحكام تاركها**، ابن قيم الجوزية، تحقيق زهير شفيق الكبي، بيروت دار الكتاب العربي، ط ١ ـ ١٩٩١

- **فتح القدير**، محمد بن علي الشوكاني، مصر مصطفى البابي الحلبي، ط ٢ - ١٩٦٤
- **الفرق بين الفرق**، عبد القاهر البغدادي، بيروت دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢.
- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، علي بن أحمد بن حزم الظاهري، بيروت دار المعرفة، ط ٢ بالأفست، ١٩٧٥.
- **الكبائر** محمد بن أحمد الذهبي بيروت دار الفكر العربي، ط ١ - ١٩٨٩.
- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، محمد بن أحمد الذهبي مصر، دار التأليف، لات.
- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، اسماعيل بن محمد العجلوني، بيروت مؤسسة الرسالة لات.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، مكي بن أبي طالب القيسي تحقيق د. محيي الدين رمضان، بيروت مؤسسة الرسالة، ط ٣ - ١٩٨٤.
- **اللمع في اصول الفقه**، إبراهيم بن علي الشيرازي، بيروت دار الكتب العلمية، ط ١ - ١٩٨٥.
- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم المملكة العربية السعودية لات.
- **مذاهب الإسلاميين**، د. عبد الرحمن بدوي، بيروت دار العلم للملايين، ط ١ - ١٩٧١.
- **مسند الإمام أحمد**، أحمد بن حنبل، بيروت، دار الفكر، ط ٢ - ١٩٧٨.
- **معجم البلدان**، ياقوت الحموي، بيروت دار صادر ١٩٧٩.
- **المعجم الوسيط**، د. إبراهيم أنيس وغيره، بيروت دار الفكر، لات.
- **المغني والشرح الكبير**، ابن قدامى المقدسي، بيروت دار الكتاب العربي لات.
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، بيروت دار الكتب العلمية، ط ١ - ١٩٧٩.
- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، أبو الحسن الأشعري، تصحيح هلموت ريتر، ڤيسبادن، فرانز شتاينر، ١٩٨٠.

الفهرس







